الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس المدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مطبوعة دروس في مقياس:

أصـــول النحـــو

موجَّهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصُّص لسانيات عامة

إعداد الأستاذة: فاطمة عويمر

(أستاذ محاضراً)

السنة الجامعية: 2025 _ 2026

أد : بشير بوعتو
رئيس المجلس العلمي

المجلس العلمي للكلية

فهرس الموضوعات

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة	الصفحة
	فهرس الموضوعات	2
	مقدمة	3
المحاضرة 01	مدخل إلى علم أصول النحو	5
المحاضرة 02	موقف العلماء من المدونة اللغوية قديما	13
المحاضرة 03	موقف العلماء من المدونة اللغوية حديثا	27
المحاضرة 04	علاقة أصول النحو بأصول الفقه	38
المحاضرة 05	قواعد الاحتجاج اللغوي	43
المحاضرة 06	القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة	49
المحاضرة 07	موقف ابن مضاء من القياس	64
المحاضرة 08	القياس عند اللغويين المحدثين	68
المحاضرة 09	العلة و أنواعها	78
المحاضرة 10	التعليل النحوي	86
المحاضرة 11	مسالك العلة	98
المحاضرة 12	استصحاب الحال	102
المحاضرة 13	الأصلية والفرعية في النحو	106
المحاضرة 14	العوامل اللفظية والمعنوية / القرائن	115
	قائمة المصادر والمراجع	129

مقدمة

ضمَّ هذا السند البيداغوجي محاضرات في مقياس "**أصول النحو**"، موجَّهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص "**لسانيات عامة**"، وهي تتمة لدروس "أصول النحو" الموجَّهة لطلبة السنة الثانية تخصص "**دراسات لغوية**"، وتكرارُ تدريس المقياس لسنتين متتاليتين مردُّه إلى القيمة العلمية التي يكتسيها هذا المقياس، وصعوبة تلقِّيه واستيعاب مفاهيمه، ولهذا كان لابدَّ من إدراجه ضمن سنتين من طور الليسانس؛ حتى يتسنَّى للطلبة تمثُّل مفاهيمه وإجراءاته الاستدلالية.

وعلم أصل النحو من العلومِ الأساسية التي تضطلعُ ببيانِ الأسسِ النظريةِ التي يقوم عليها التفكيرُ النحويُّ العربي؛ إذ لا يقتصرُ على وصفِ الظواهرِ اللغوية وتحليلِها، بل يتجاوزُ ذلك إلى استكشافِ القواعدِ الكليَّةِ والمبادئِ المنهجية التي وُضِعت لضبطِ الاستدلالِ النحويّ وتقعيد القواعد النحوية والصرفية.

نشأ هذا العلم في سياق علمي شهد سعيَ النحاة لوضع منهجيات للاحتجاج اللغوي، وتنظيم مصادر الاستدلال، ووضع معايير واضحة لقبول أو رفض الأحكام النحوية والترجيح بينها، وتنوعت موضوعات هذا المقياس بين التأسيس النظري للعلم؛ بدءا بالحديث عن نشأته، وعلاقته بعلم أصول الفقه الذي يعدُّ الرافد الأول الذي صاحب نشأته وتطورَه، ثم الحديث عن أهمَّ الأدلة النحوية التي مارسها النحاة، وفي مقدمتها المدونة اللغوية أو السماع اللغوي، وتمَّ التطرُّق فيه إلى موقف اللغويين من المدونة قديما وحديثا، وكذا قواعد الاحتجاج بها، يليه دليلُ القياس، وخُصِّص الحديثُ فيه عن مفاهيم القياس وأنواعه، وعلاقته بالقياس عند المناطقة والأصوليين، ومواقف النحاة منه قديما وحديثا، يليه الحديثُ عن العلة النحوية؛ أنواعها ومسالكها عند النحاة، والتعليل النحوي، مع ضبط مراحل تطوُّرِه، وسماتِ كلِّ مرحلة من تلك المرحلة. ويليه دليلُ استصحاب الحال، ويتصل به الحديثُ عن ثنائية الأصل والفرع، وتُختتم دروس المقياس بنظرية العامل ونظرية القرائن النحوية.

وتتجلى أهمية علم أصول النحو في كونه يوفِّر للطالب أدوات منهجية تُمكّنه من فهم بنية التفكير النحوي، وتحليل طرائق استنباط الأحكام من قبل النحاة، والتمييز بين ما هو وصفي وما هو استدلالي. وتأتي هذه المطبوعة استجابة لحاجة تعليمية تهدف إلى تقديم محتوى علمي منظَّم يجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي. يتم ذلك من خلال تبسيط المفاهيم، وتوضيح

الإشكالات بأسلوب يسهّل فهمها، مع تقديم أمثلة وشروح تطبيقية تُساعد في تعزيز فهم المادة وتسهيل استيعابها.

وتركز الأهداف العامة لتدريس مقياس أصول النحو على تحقيق مجموعة من الغايات العلمية والمنهجية الرئيسية، منها:

- تعميق فهم الطلبة لأصول النحو والتمييز بينه وبين النحو التطبيقي، مع فهم دوره المحوري في بناء النظرية النحوية.

- تعريف الطلبة بمصادر الاستدلال النحوي مثل السماع والقياس والاستصحاب والتعليل النحوي ونظرية العامل وكيفية الاستفادة منها في صياغة القواعد النحوية.

- تدريب الطلبة على متابعة وتقييم مناهج النحاة في بناء الأحكام والاستدلالات اللغوية المختلفة وتمييز طرقهم في الترجيح بين الآراء، وهي لبِنة أولى لمَن أراد استثمارها في بحوث التخرُّج، زيادة على كونها تتصل بموادَّ أخرى سيتلقَّاها الطالبة في طور الماستر.

- تنمية الملكة النقدية لدى الطلبة وتعزيز مهاراتهم في تقييم الآراء النحوية بناءً على أصولها وأساليبها المعرفية.

- تعزيز التكامل بين ما اكتسبه الطالب سابقًا من معلومات نحوية وربطها بأسسها النظرية، مما يدعم الفهم الشامل للغة العربية وقواعدها.

وختامًا، نرجو أن تُسهم هذه المطبوعة في دعمِ مسارِ الطلبة العلمي، وأن تكون عونًا لهم على فهم أصول وأدلة النحو فهمًا واعيًا، يُمكّنهم من توظيفها في تحليلاتهم وبحوثهم.

المحاضرة 1: مدخل إلى علم أصول النحو

إنَّ علم أصول النحو من أجلِّ وأشرف علوم العربية، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بعلم النحو؛ ذلك أنَّه يعدُّ مرتكَز النحويين في تجريد القواعد وضبطها والاستدلال عليها، وتسمية هذا العلم بـ"أصول النحو" تتطابق تماما مع مضامينه وموضوعاته، فهو يُعنى بالأسس والأصول التي استنبطت منها الأحكام النحوية، وهذا ما سنبيَّنه من خلال التعريف بهذا العلم وبيان أهميته وقيمته العلمية.

1 - تعريف علم أصول النحو:

الأصل في اللغة: أسفلُ كل شيء[1]، والأصل بمعنى الأساس[2]، وهو ما يُبنى عليه غيرُه، والأصل: منشأُ الشيء ومنبتُه[3]، وهذه الدلالات اللغوية تتوافق مع المفهوم الاصطلاحي للأصل باعتباره دليلا نحويا.

مصطلح "أصول النحو" مركبٌ تركيبًا إضافيا من لفظي "أصول" و"النحو"، ولذلك فإنَّ دلالته تتحدد من خلال دلالة هذين اللفظين.

أمَّا النحو فهو العلم الذي بهِ تُعرَف أحوال الكلمة العربية، من حيث إعرابُها وبناؤها، وأحوال ائتلافها داخل التركيب، وهو «**علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه**»[4]، كما يُعنى علم النحو _زيادة على الإعراب والبناء_ بالعلاقات السياقية والتركيبية بين الكلمات داخل الجملة، وما يعتريها من تقلُّبات، كالتقديم والتأخير والحذف والزيادة، والغاية من هذا اتِّباع كلام العرب الفصيح، وصوْنُ اللسان من الوقوع في اللحن.

---

[1] - ينظر: جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت، مادة (أصل)، 16/11.

[2] - ينظر: أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، دط، 1399هـ/1979م، مادة (أصل)، 1/ 110.

[3] - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ / 2004م، مادة (أصل) ص 20.

[4] _ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م، 12/1.

وبإضافة النحو إلى الأصول، يتشكَّل لدينا مصطلح جديد، يحيل إلى علم غير علم النحو المعروف بالقواعد الضابطة للكلام العربي، فإذا كان الأصل بمعنى الأساس، فأصول النحو هي أسُس النحو، وأول من أطلق تسمية أصول النحو مريدا بها أدلةَ النحو هو أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، يقول في مستهلِّ كتابه الخصائص مبيِّنا شرف هذا العلم وفائدته: «واعتقادي فيه أنَّه من أشرف ما صُنِّف في علم العرب، وأذْهبِه في طريق القياس والنظر ... وأجْمعِهِ للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة، ونِيطَتْ به من علائق الإتقان والصنعة»[1]. وبيَّن أنَّه قد انتهج فيه منهج الأصوليين والمتكلمين، فقال: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[2].

وعرَّف أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ) علم أصول النحو بقوله: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرَّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوَّعت عنها جملته وتفصيله»[3].

وفي هذا التعريف بيَّن ابن الأنباري أنَّ الأصول النحوية هي الأدلة التي تفرَّعت وانبثقت عنها فروع النحو، أي قوانينُه وأحكامه التي تضبط اللغة العربية في مستويها الإفرادي والتركيبي، ومعنى ذلك أنَّ أحكام النحو والصرف قد بُنيَت واستُخرجت اعتمادا على وسائل استدلالية، وبذلك تكون أدلة النحو هي مصادر التقعيد النحوي، ويكون علم النحو فرعاً عن علم أصول النحو.

وعرَّفه جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) بقوله: «أصول النحو: علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل... وقولي الإجمالية احتراز من البحث عن التفصيلية؛ كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، وبجواز الإضمار بعد الذكر في باب الفاعل والمفعول، وبجواز مجيء الحال من المبتدأ، وبجواز مجيء التمييز مؤكدا، ونحو ذلك، فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله»[4].

نصَّ السيوطي في تعريفه لعلم أصول النحو على ما يلي:

---

[1] - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دون معلومات، 1/1.

[2] - المصدر نفسه، 2/1.

[3] - أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، دت، ص80.

[4] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس- مصر، دط، 1426هـ/2006م، ص13-15.

_ أنَّه يبحث في الأدلة الإجمالية من حيث كونُها أدلة، وذلك كالبحث في دليل السماع ومصادره ومراتب الاحتجاج به، والقواعد الكلية الضابطة للاحتجاج به من غير الخوض في مسألة بعينها، أو البحث في القياس وبيان أنواعه وتقسيماته، وضوابط الاحتجاج به. فهو لا يبحث في المسائل الجزئية التفصيلية التي هي مناطُ البحث في علم النحو، كالبحث عن دليل خاصٍّ بمسألة نحوية محددة، كإضمار المبتدأ أو الخبر، أو الاستدلال على جواز حكم بعينِه، فهذا ممَّا لا يدخل في صميم أصول النحو، وفق تعريف السيوطي.

_ وكذلك يهتم علم أصول النحو – عند السيوطي- بحال المستدِل، وما يجب توفرُّه فيه من الاجتهاد في طلب الدليل، والعلم بلغات العرب، إضافة إلى معرفة كيفية الاستدلال بتلك الأدلة، واستخدامها في موضعها، والترجيح بينها، وغير ذلك من المهامِّ التي يقوم بها المستدل.

وقد لقي علم أصول النحو اهتماما بالغا عند المحدثين، وألفوا فيه كتبا كثيرة وعرَّفوه تعريفات لا تخرج في إطارها العام عن تعريفات القدامى مع شيء من التفصيل والتوضيح، يقول محمد عيد: «أصول النحو العربي يُقصد بها الأسس التي بُني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجَّهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدُّ الجسم بالدم والحيوية»[1]، وقوله الأسس التي بني عليها النحو في مسائله وتطبيقاته هو ما قصده ابن الأنباري بقوله: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرَّعت منها فروعه وفصوله».

وعرَّفه مخلوف بن لعلام بقوله: «أصول النحو تُعرف به الأدلة – أي الوسائل النقلية والعقلية- التي اعتمدها النحويون لاستنباط أحكام النحو وإثبات صحتها، فالسؤال المحوري الذي يدير عليه المشتغل بأصول النحو بحثَه هو الآتي: ما هي الأدلة والوسائل النقلية والعقلية التي استند إليها النحويُّ في اكتشاف قواعد نحو العربية وإثبات صحتها؟»[2].

وكل هذه التعريفات تؤكد أنَّ موضوع علم أصول النحو هو البحث في الأدلة الكلية الإجمالية التي بها توصَّل النحويون إلى وضع قواعد النحو التي تضبط اللسان العربي.

---

[1] - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1410هـ/1989م، ص 5.

[2] - مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، 2012م، ص 11.

2 – نشأة علم أصول النحو:

عند الحديث عن نشأة علم أصول النحو لابدَّ من التفريق بين أمرين مهمين:

الأول: اعتمادُ النحويين على أدلة النحو وممارستهم لها في استنباط القواعد وإثبات صحتها والترجيح بينها، فقد ظهرت أصول النحو، لا بصفتها علمًا قائما بذاته، وإنَّما بصفتها أدوات وآليات منهجية انطلق منها النحاة في الاستنباط والاستدلال؛ «فأدلة النحو وأصوله كانت ماثلة في أذهان النحويين قبل ظهور علم أصول النحو، إذْ كانت وسيلتهم في اكتشاف قواعد النحو والاستدلال على أحكامها، وكانوا يُجرونها في بحوثهم وتحليلاتهم واستدلالاتهم ضمنيا، إلا أنَّهم لم يُعنَوْا بدراستها في ذاتها، أي لم يتخذوها كموضوع لهم؛ لأنَّ همَّهم كان الوصول إلى استخراج أحكام النحو، وليس البحث في الوسائل التي اعتمدوها في استخراج هذه الأحكام وإثباتها»[1].

إنَّ أصول النحو باعتبارها تطبيقات كانت تسير جنبا إلى جنب مع قواعد النحو، وكانت ماثلة في عقول النحويين، ومتضمَّنة في كتبهم، ولا يخفى أنَّ أهمَّ أصل من أصول النحو هو النقل، وهو الأساس الذي بُنيت عليه قواعد النحو، وبذلك يمكننا القول إنَّ ظهور علم أصول النحو قد اقترن فعليا بظهور علم النحو، غير أنَّه لم يتمَّ التصريح بهذه الأصول بصفتها علما قائما بذاته مستقلا عن أحكام النحو وقواعده، وكانت بداية التنظير الفعلي لعلم أصول النحو على يد أبي الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص، وهو أول من أطلق تسمية أصول النحو على الوسائل الاستدلالية التي اعتمدها النحويون في وضع القواعد.

والثاني: التنظيرُ لهذه الأدلة باعتبارها علما له أسسه ومبادئه، وقد نسب ابن جني إلى نفسه فضل وضع هذا العلم قائلا: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه»[2]، وأشار بعد ذلك إلى أنَّ كتاب أبي بكر بن السراج (ت316ه) المسمَّى "الأصول في النحو" ليس كتابا في أدلة النحو كالخصائص[3].

والسبب الذي أوهم البعض بأنَّ كتاب ابن السراج في أدلة النحو هو تسميتُه، غير أنَّ الأصول التي قصدها هي في الحقيقة قواعدُ النحو، فالأصل يطلق على القاعدة، يقول جلال الدين

---

[1] - المرجع السابق، ص 11.

[2] - ابن جني، الخصائص، 2/1.

[3] - المصدر نفسه، 2/1.

السيوطي: «إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنَّها في غاية الوثاقة»[1]، أي قوانين وقواعد الصناعة النحوية، واقتران لفظ الأصل بمعنى القاعدة أقدمُ تاريخيا من اقترانه بمعنى الدليل النحوي، والناظر في كتاب ابن السراج يدرك تمام الإدراك أنَّه كتاب في القواعد النحوية وهو شبيه بكتب النحو الأخرى، وقد اختصره في كتاب سمَّاه «(أصول العربية وجمع مقاييسها)»[2]، وإذا ثبت أنَّ أبا بكر بن السراج ليس واضع علم أصول النحو، فإنَّ واضعه هو ابن جني في كتابه الخصائص، وهو القائل عن كتابه إنَّه « ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام»[3]، أي أنَّه ليس كباقي الكتب المصنفة التي تُعنى بالحديث عن أحوال الكلم في الإعراب والبناء، إنَّما هو بحثٌ في الأصول التي قامت عليها تلك الأحكام.

ولا بدَّ من الإشارة إلى فضلِ نحوي آخر وهو أبو علي الفارسي (ت 377هـ) أستاذ ابن جني، فقد أخذ عنه العديد من مباحث علم أصول النحو، وعقد عليها أبوابا في الخصائص، ومنها:

√ باب تعارض السماع والقياس[4].

√ باب معرفة ما كان شاذا من كلامهم، وذكر فيه أقسام الشاذ والمطرد في السماع والقياس[5].

وبعد حوالي قرنين من الزمن ألَّف أبو البركات بن الأنباري أول كتاب أفرده لعلم أصول النحو، وهو "**لمع الأدلة في أصول النحو**"، وقد صنَّفه على منهج كتب أصول الفقه، وجعل الأصول النحوية ثلاثة وهي: النقل (السماع) والقياس واستصحاب حال الأصل[6]. ونسب ابن الأنباري لنفسه فضل السبق في هذا العلم حين ذكر علوم الأدب، فقال: «وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو»[7]. والحقُّ أنَّ ابن الأنباري أول من أفرد

---

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 249.

[2] _ جمال الدين أبو الحسن القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، دار الفكر العربي، القاهرة _ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م، 146/3.

[3] - ابن جني، الخصائص 67/1.

[4] - ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – دار المنارة، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م، ص 226.

[5] - ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تح: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1982م، ص 101-144.

[6] - أبو البركات بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 81.

[7] _ أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء _الأردن، ط3، 1985، ص 76.

لهذا العلم كتابا مستقلا، فعلى الرغم من سبْق ابن جني إلا أنَّ كتابه الخصائص شاملٌ لعلوم شتى؛ من بلاغة ونحو وصرف وأصوات وبلاغة، فلمَّا كان كتاب "لمع الأدلة في أصول النحو" مقتصرا على أدلة النحو نسبه لنفسه.

وبعد ما يربو على ثلاثة قرون صنَّف جلال الدين السيوطي (ت911ه) كتابه "**الاقتراح في علم أصول النحو**"، وقد أكثر فيه من النقل عن ابن جني وابن الأنباري، وجعل السيوطي أدلة النحو أربعة وهي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب حال الأصل، ونسب إلى ابن جني أنَّه قال بأنَّ أدلة النحو ثلاثة وهي: السماع والقياس والإجماع[1]، وليس في كتاب الخصائص ذكرٌ لما نصَّ عليه السيوطي، ولعلَّ الباب الذي عقده ابن جني بعنوان (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟)[2] هو الذي جعل السيوطي ينسب إليه ذلك القول.

وقد تجاوز بعض المحدثين الأصول التي نصَّ عليها القدامى، وأضافوا أصولا أخرى، وهي عند محمد عيد خمسة: السماع والقياس والتعليل والتأويل (التقدير) ونظرية العامل[3]، وعند محمد خير الحلواني أربعة هي: السماع والقياس والتعليل ونظرية العامل، إضافة إلى أدلة أخرى أقلُّ أهمية كالإجماع والاستصحاب والاستحسان[4]، أمَّا سعيد الأفغاني فقد ألحق الاشتقاق بعلم أصول النحو، وعقد كتابه "في أصول النحو" على أربعة أبواب هي: السماع وسمَّاه الاحتجاج، والقياس، والاشتقاق، والخلاف بين نحاة البصرة والكوفة[5].

3- فائدة علم أصول النحو:

لعلم أصول النحو قيمة علمية كبيرة، وفوائد جمَّة نجملها فيما يلي:

❖ أولا: استنباط واستخراج قواعد النحو:

كلُّ التعريفات تنصُّ على أنَّ أهمية أصول النحو تكمن في وضع قواعد النحو، فقد اعتمد النحويون على السماع والقياس في بناء القواعد وضبطها، ومعلومٌ أنَّ النحو «علم استخرجه

---

[1] - أبو البركات بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 14.

[2] - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، 189/1.

[3] - ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء.

[4] - ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، ط2، 2011م.

[5] - ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، دط، 1414ه/1994م.

المتقدِّمون من استقراء كلام العرب»[1]، فالمدونة اللغوية التي اشتملت على كلام العرب شعره ونثره والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف هي الأساس الأول الذي استخرجت منه أحكام النحو والصرف، وعليه فكلُّ قاعدة نحوية لا تنبني على دليل مردودة على صاحبها.

وإلى جانب المدونة اللغوية، فإنَّ بعض الأحكام قد استنبطت بالقياس، يقول جلال الدين السيوطي: «إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب، وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟ ظاهر كلامهم: نعم»[2]. فالقياس كان إلى جانب السماع دليلا ثانيا يُعتمد عليه في استنباط الأحكام النحوية والصرفية؟

❖ ثانيا: إثبات صحة القواعد:

سميت أصول النحو أدلةً؛ لأنها وسائل استدلالية، الغايةُ منها تقديم الحجة على صحة القاعدة، ويؤكد ابن الأنباري ذلك بقوله: «وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة»[3]، وقد تفاوتت قواعد النحو بين الصحة والضعف وبين الاطراد والشذوذ تبَعًا لقوة الدليل الذي يثبتها، سواءً كان دليلا نقليا أو عقليا.

❖ ثالثا: تعليل وتفسير الأحكام النحوية:

التعليلُ بيانُ علة الحكم، وتعليل القواعد النحوية وتفسيرها ظاهرة قديمة قدم قواعد النحو، فقد اهتم النحويون بتفسير الظواهر اللغوية المطردة والشاذة، يقينا منهم بحكمة المتكلم العربي، والتي تجسدت في مفرداتها وتراكيبها وأساليبها، يقول أبو عثمان المازني متحدثا عن العرب: «كلُّ ما فعلوه فلَه مذهبٌ وحكمة»[4]، ولأنَّ كلَّ ما تكلمت به العرب له وجهُ حكمةٍ وعلةٌ ماثلةٌ في أذهانهم، اجتهد النحويون في استخلاص تلك التعليلات، حتى الضرروةُ الشعرية التي تُعدُّ خرقا للقواعد لها عند مُرتكِبها وجهٌ لأجله ارتضى ارتكابَها، يقول سيبويه: «وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[5].

---

[1] - أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417ه/1996م، 35/1.

[2] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 245.

[3] - أبو البركات بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص80.

[4] - أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف شرح التصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1954م، 299/2.

[5] - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/1988م، 32/1.

وقد أكد ابن الأنباري هذه الفائدة بقوله: «وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة **والتعليل**»[1].

إنَّ تعليل نظام اللغة سلوك علمي يتجاوز حدود وصف القواعد الضابطة لذلك النظام إلى محاولة استنطاقها وسبر أغوارها لمعرفة أغراضها وكشف أسرارها التي تمثَّلتها العربُ في عقولها وإن لم تصرّح بها، ولذلك فإنَّ تعليل الأحكام جزءٌ من أصول النحو الثابتة التي لا يمكن فهمُ نظام اللغة إلا بها.

❖ **رابعا: الترجيح بين القواعد والمفاضلة بين الآراء النحوية:**

أدلة النحو هي ميزانُ النحو، ومعلومٌ أنَّ أهمَّ ما ميَّز النحو عند المتأخرين هو الانتقاء من آراء النحويين والمفاضلة بينها لتحديد الرأي الراجح، ولا يتأتَّى ذلك إلا بالوقوف على الدليل، والعلمُ بأدلة النحو يمكِّن النحوي من معرفة الرأي الصائب من الرأي الخاطئ، ويدفع عنه الشكَّ والارتياب، فإنَّ الأخذَ برأي من غير نظرٍ في الدليل تحكُّمٌ محضٌ وتقليد من غير اجتهاد، وهو مدعاةٌ للوقوع في الخطأ[2].

وغيرَ بعيدٍ عن الترجيح والمفاضلة، فإنَّ الدليل يمكِّن النحوي من الاجتهاد والخروج برأي جديد إذا وقف على حجة لم يقف عليها غيره من النحويين.

[1] - أبو البركات بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص80.

[2] - المصدر السابق، ص 80.

المحاضرة 2: موقف العلماء من المدونة اللغوية

تعدُّ المدونة اللغوية العربية أكبر وأعظم مدونة في تاريخ البحث اللساني، نهض لجمعها وتدوينها علماء أجلَّاء، أمضوا سنوات عمرهم بين الأعراب الفصحاء يشافهونهم ويروون عنهم، وقد شملت هذه المدونة الضخمة القرآن الكريم بمختلف قراءاته، وكلام العرب شعراً ونثراً، والحديث النبوي الشريف على قلَّة.

1 – تعريف المدونة اللغوية:

المدونة اللغوية مصطلح حديث يقابله المصطلح الغربي " **"Corpus**"، وهو مركَّب تركيبا وصفيا من لفظي المدوَّنة واللغوية، والمدوَّنة بفتح الواو المشددة اسم مفعول من الفعل "دوَّن" ومصدره التدوين، بمعنى الجمع والترتيب[1]، والكتابة، ومنه اشتقَّ لفظ "الديوان"، وهو مجتمع الصحف، أو هو الدفتر الذي يُكتب أسماء الجيش وأهل العطاء[2] وأمَّا اللفظ الثاني "اللغوية" فمأخوذ من اللغة.

والمدونة اللغوية في معناها الاصطلاحي هي مجموعة من النصوص اللغوية سواء كانت شفوية أو مكتوبة، ويعرفها علي القاسمي بأنَّها «مجموعة من النصوص تمثل اللغة في عصر من العصور، أو في مجالات استعمالاتها، أو في منطقة جغرافية معينة، أو في جميع عصورها ومجالاتها ومناطقها ومستوياتها»[3]، ومن هنا فإنَّ المدونة تتحدد وفق ضوابط، فهي مجموعة نصوص موثقة بالكتابة أو المشافهة، خاضعة لمعياري الزمان والمكان، تُجمَع بغية إخضاعها للتحليل اللساني.

ويعرفها عبد الرحمن الحاج صالح بأنَّها «عبارة عن مسموع مسجَّل، يتكّون من كلام تكلّم به بعض من يمثّل اللغة المراد وصفها»[4]، وقد اشترط في المدونة اللغوية ثلاثة شروط[5]:

أولها: أنْ تكون ممثلة للغة المراد وصفها وتحليلها، نابعة من البيئة الفصيحة الطبيعية، فيكون المسموعُ تمثيلا مطابقا لخواص اللغة كما تكلم بها أصحابه، من دون تغيير أو زيادة.

---

[1] _ ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة (دون)، ص 305.

[2] _ جمال الدين بن منظور، لسان العرب، مادة (دون)، 166/13.

[3] _ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2019، ص701.

[4] _ عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ص367.

[5] _ المرجع نفسه، ص267. بتصرف.

الثاني: أن تكون شاملة مستوفية لاستعمالات اللغة، وهذا ما نجده في المدونة العربية القديمة، فقد اتسعت لرقعة شاسعة كادت أن تغطي معظم شبه الجزيرة العربية.

الثالث: أن تكون غير مختلطة، تنتمي إلى بيئة لغوية متجانسة، وهذا ما نجده في المسموع العربي الذي استنبطت منه قواعد اللغة.

ويقابل مصطلح المدونة اللغوية مصطلحا النقل والسماع عند النحويين القدامى[1].

2 _ مفهوم السماع عند النحاة القدماء:

أول من عرَّف دليل السماع _وسمَّاه النقل_ هو أبو البركات بن الأنباري (ت577هـ) بقوله: «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة، فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذَّ من كلامهم»[2].

ووفقا لهذا التعريف لابدَّ من توفر شروطٍ للنقل، وهي:

√ أن يكون عربيا فصيحا سليما لا لحن فيه ولا خطأ، وبذلك يسقط من المدونة ما كان من كلام غير العرب المولدين.

√ أن يكون الكلام منقولا نقلا صحيحا، وقد تأثر اللغويون في جمعهم للغة بروَّاة الحديث النبوي، إلا أنهم لم يتقيَّدوا بضوابط النقل تقيُّدا صارما، لاختلاف طبيعة المدونتين، فمدونة الحديث النبوي الشريف تمسُّ أحكام الدين الإسلامي والضبطُ فيها مشروط، وليس ذلك متوفرا في قواعد اللغة.

√ أن يكون الكلام كثيرا، وهذا الشرط لا يتوافق مع مستويات المدونة اللغوية، ففيها الكثير والغالب والقليل والنادر والشاذ.

وعرَّفه جلال الدين السيوطي قائلا: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه،

[1] - المرجع السابق، ص 251.

[2] - ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 81.

وبعده إلى زمنٍ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر»[1]، وأكدَّ السيوطي في تعريفه لدليل السماع على ما يلي:

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

√ ضرورة ثبوت فصاحة المنقول عنه.

√ مصادر السماع ثلاثة، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب قبل مجيء الإسلام وبعده، إلى أن فسد اللسان العربي بكثرة المولدين من غير العرب.

√ لا يشترط في المنقول عنه أن يكون مسلما، ولا خلاف في عرب الجاهلية فإنهم جميعا غير مسلمين، وقد أخذ النحويون عن شعراء عاشوا بعد الإسلام وليسوا مسلمين، ومن هؤلاء الأخطل الشاعر الأموي الذي كان نصرانيا[2].

3 - موقف النحاة من السماع:

3 – 1- موقف النحاة من القرآن الكريم وقراءاته:

اعتمد النحويون على القرآن الكريم وأحاطوه بعناية بالغة، وقدَّموه على غيره من مصادر الاحتجاج، وأجمعوا على «أنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممَّا في غير القرآن»[3]، فالقرآن هو النص العربي الفصيح الصحيح المنزَّه عن كلِّ تحريف.

والقراءات هي العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها من تخفيف وتشديد وغيرهما، وقد اشترط علماء القراءات عدة ضوابط في القراءة الصحيحة، وذلك بعد أن كثرت القراءات واختلفت وقلَّ الضبطُ فيها، وكثر القراء ومنهم من كان غيرَ متقنٍ للقراءة، فاجتهد العلماء للتمييز بين الروايات الصحيحة والشاذة، وضوابط القراءة هي:

√ **صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم** ولو كان عمَّن فوق السبعة والعشرة من القراء المشهورين.

---

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 74.

[2] - ينظر: ديوان الأخطل، شرحه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1414هـ/1994م، مقدمة الديوان، ص6.

[3] - جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد النجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، دون تارنخ، 213/1.

√ مو افقتها لرسم أحد المصاحف العثمانية.

√ مو افقة العربية ولو بوجه من الوجوه[1].

والقراءة الشاذة هي التي توفَّر فيها شرط صحة السند وموافقة العربية، وتخلَّف فيها شرط موافقة الرسم العثماني، أو هي التي لم يتحقق فيها شرط التواتر مع صحة سندها[2]، وقد يسمي النحويون القراءة شاذة إذا خالفت قواعد العربية وإن وافقت الشرطين الآخرين، والراجح عند النحويين أنَّ مخالفة الرسم وعدم التواتر لا يُسقط القراءة من دائرة الاحتجاج اللغوي إذا وافقت قواعد العربية، يقول جلال الدين السيوطي: «أمَّا القرآن فكلُّ ما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أو آحادا أو شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يُحتجُّ بالمُجمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحويين»[3].

وقد نظر النحويون في أحرف من القراءات القرآنية جاءت مخالفة لما أصَّلوه من قواعد نحوية مطردة، فحاولوا توجيه تلك القراءات، وإن لم يجدوا لها توجيها ظاهرا يتوافق مع القياس المطرد فإنهم كانوا يلجؤون تارة إلى تأويلها وتقديرها لتناسب قياسا آخر، وتارة إلى تضعيفها ووصفها بالشذوذ. وسنذكر بعض تلك الأمثلة:

√ تخطئة قراءة حمزة بن حبيب الزيات ﴿**واتَّقوا اللهَ الذي تَسَاءلونَ بِهِ والأرحامِ**﴾ [سورة النساء:1] بخفض الأرحام؛ وذلك أنَّ القياس لا يجيز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.[4] وقد وصفها أبو زكريا الفراء (ت207هـ) بالقبح[5].

---

[1] - ينظر: الحافظ بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دون تاريخ، 9/1.

[2] - المصدر نفسه، 14/1.

[3] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 75-76.

[4] - ينظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، دون بلد، ط4، 1380هـ/1961م، مسألة رقم 65، 464/2.

[5] - أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م، 252/1.

√ تخطئة قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿**ولقد مَكَنَّاكم في الأرضِ وجَعلْنا لَكُم فيها معايِشَ قليلا مَّا تشكُرون**﴾ [الأعراف: 10] بهمز (معائش)، قال أبو إسحاق الزجاج (ت 311ه): "إنَّ نحاة البصرة تزعم أن همزتها خطأ"[1].

√ وقراءة ابن عامر: ﴿**وكذلك زُيّن لكثيرٍ منَ المشركين قتلُ أولادَهُم شُركائِهم**﴾ [الأنعام:137] ببناء "زُيّن" لما لم يُسمَّ فاعله، ونصب "أولادَهم"، ففصل بين المضاف وهو لفظ "قتل" وبين المضاف إليه وهو "شركائهم" بالمفعول به "أولادَهم"، وقد تعرَّضت هذه القراءة للطعن من قبل بعض النحويين، حيث وصفها الفراء بأنها ليست بشيء[2]، وغالى أبو القاسم الزمخشري (ت538ه) في وصف القراءة بما لا يوصف به عربيٌّ جُفل فكيف بقارئ من القراء السبعة[3].

والطعن في القراءات التي صحَّ سندها وخالفت القياس لم يكن منهجا عاما لدى النحويين، فقد كان سيبويه يتحرَّج من ذلك، وغالبا ما كان يُعرِض عن التصريح بالطعن كلما صادف قراءة تخالف قواعد العربية؛ فلم يتعرَّض لقراءة ابن عامر، وقراءة حمزة الزيات، ومن ذلك أنَّه وصف قراءة نافع (النبيء) بالهمز بالقلة والرداءة، من غير التصريح باسم القارئ، وإنما وجَّه إليها طعنا ضمنيًا احتراما للقراءة، حيث قال: «وقد بلغنا أنَّ قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبيّ) و(بريئة) وذلك قليل رديء»[4].

وقد ذهب كثيرٌ من النحاة المتأخرين مذهبا مغايرا، فقدموا صحة السند على موافقة العربية، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي (ت745ه) وابن مالك الأندلسي (ت672ه) وأبو القاسم السهيلي (ت 581)، وغيرهم... فكانوا يدافعون وينافحون عن القراءات القرآنية، ويعتدُّون بها ويجتهدون في إيجاد تخريجات لها تتوافق مع كلام العرب ومقاييس العربية، وإن لم يجدوا لها تخريجات تمسكوا بصحة النقل وثبوتها في الأثر.

---

[1] - ينظر: أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه/1988م، 320/2.

[2] - ينظر: أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، 81/2، و357/1-358.

[3] - ينظر: أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: محمود مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط2، 1977م، 89/2-90.

[4] - سيبويه، الكتاب 555/3.

لقد دافع ابن مالك عن قراءة حمزة الزيات: ﴿**واتَّقوا اللهَ الذي تَسَاءلون به والأرحامِ**﴾ ودعمها بنصوص من النثر والنظم[1]، وكذلك فعل مع قراءة ابن عامر:﴿**وكذلك زُيِّن لكثيرٍ منَ المشركين قتلُ أولادَهُم شركائِهم**﴾ حيث اعتبر القراءة أقوى الأدلة على جواز الفصل؛ لأنها ثابتة في الأثر ومعزوَّة إلى موثوقٍ بعربيته، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، ودعَم القراءة بنصوص لغوية من الشعر والنثر[2].

جامعة فارس - المدية - المجلس العلمي للكلية - الآداب واللغات

وقد عُرف عن أبي حيان الأندلسي شدةُ دفاعه عن القراءات ضد الطاعنين فيها، فكان يُنكر عليهم ذلك، وكان لا يفاضل بين القراءات المتواترة وإن كانت إحداهما مخالفة للقياس[3]، وله قول يؤكد فيه أنَّ القراءة عنده مقدمة على القواعد، حيث قال: «إنَّ لسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه»[4].

والمنهج الصحيح في التعامل مع القراءات الصحيحة المخالفة للقياس هو قبولها وإيجاد تخريج لها، دون القياس عليها، فالقرَّاء موثوق بهم ولكنَّ القراءات ليست على درجة واحدة من الفصاحة والاطراد، فما وافق القياس وكلام العرب يقاس عليه، وما لم يوافقه قُبِل في ذلك الموضع بعينه من غير أن يقاس عليه.

ولابدَّ أن ننوِّه إلى أنَّ النحويين الذين رفضوا بعض القراءات لم تكن غايتهم الانتقاص من القراءة أو القارئ بها، وإنما كانوا يهدفون إلى بناء قواعد مطردة مبنية على الكثير الغالب من كلام العرب، وموقفهم من تلك القراءات المخالفة هو موقفهم العام من الشواهد الشاذة شعرا كانت أم نثرا.

3 _ 2_ موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف:

المنهج العلمي السليم يقتضي أن يتقدَّم الحديث النبوي على كلام العرب؛ ذلك أنَّ الرسول –صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب قاطبة لا خلاف في ذلك، غير أنَّ النحاة اختلفوا في قبول الاحتجاج به، وتفرَّقوا إلى ثلاث فرق وهي:

---

[1] - جمال الدين بن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، دط، دون تاريخ، 1253/3.

[2] - المصدر نفسه، 981/2-982.

[3] - ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، دط، دون تاريخ، 506/2، 87/4.

[4] - المصدر نفسه، ج2، ص 362.

❖ **أولا: الممتنعون عن الاحتجاج بالحديث النبوي:**

لزم النحويون المتقدمون الصمتَ حيال الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، فلا يُروى عنهم أنهم قد تطرقوا إلى هذه المسألة، ولم يثبت عنهم أيُّ نصٍّ صريح في ذلك، غير أنَّ المطلِّع على كتبهم يلحظ شبه غيابٍ للحديث النبوي، مما يعني إعراضهم عن كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

ففي كتاب سيبويه نجد بضعة أحاديث نبوية، وأحيانا يذكر سيبويه الحديث من غير تصريح بأنه حديث نبوي، بل يسوقه على أنه من كلام العرب، ومن ذلك قوله: « وأما قولهم: "كلُّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانه أو ينصِّرانه"[1] ففيه ثلاثة أوجهه؛ الرفع من وجهين، والنصب من وجه واحد"»[2].

وكذلك الحال بالنسبة للفراء وأبي العباس المبرد (ت285هـ) وغيرهما من متقدمي النحاة، فقد كانوا من المُقلِّين، ولا يعني ذلك أنهم يضعون كلام النبي –صلى الله عليه وسلم- في مستوًى دون مستوى كلام العرب، وإنَّما تركوا الحديث لأسباب ذكرها النحويون المتأخرون، وأول من تطرق إلى هذه القضية أبو حيان الأندلسي، وابن الضائع[3]، وهما من المانعين للاحتجاج بالحديث، وذكر السيوطي - نقلا عنهما – أسباب إعراض النحويين عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقال:

«إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذْ لو وثقوا أن ذلك لفظه لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية. وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعاً نحو ما روي من قوله - صلى الله عليه وسلم - **(زوَّجتُكَها بما معك من القرآن)** و**(ملَّكتُكَها بما معك من القرآن)** و**(خذها بما معك)**[4]، وغير ذلك من الألفاظ الواردة، يقينا أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يلفظ بهذه الألفاظ جميعها.

---

[1] - الحديث أخرجه الإمام مالك بن أنس في الموطأ، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 1406هـ/1985م، (كتاب الجنائز) حديث رقم 52، 241/1.

[2] - سيبويه، الكتاب، 393/2-394.

[3] - ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، دون ناشر، القاهرة، دط، 1967م، 10/1.

[4] - الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423هـ/2002م، كتاب النكاح، باب تزويج المعسر، رقم الحديث 5087، ص 1297.

الأمر الثاني: أنَّ اللحن وقع كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك»[1].

❖ **ثانيا: المجيزون للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:**

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات القواعد النحوية، ومنهم أبو القاسم السهيلي وابن خروف (ت609ه) وابن مالك والشلوبين (ت645ه) وابن طراوة وابن هشام الأنصاري (ت761ه)، ورضي الدين الإستراباذي (ت686ه)، وابن عصفور (ت669ه)، وغيرهم من المتأخرين[2].

وعلى رأس هؤلاء ابن مالك الأندلسي، وهو من رجال الحديث وأولُ من توسَّع في الاعتماد على الحديث النبوي الشريف، فجعله بعد القرآن الكريم، وبنى عليه كثيرا من القواعد النحوية.

وللمجيزين ردٌ على الأسباب التي ذكرها المعرضون عن الاحتجاج بالحديث:

أمَّا القول بتجويز رواية الحديث بالمعنى، فالجواب عنه أنَّ كثيرا من الرواة قد منعوا رواية الحديث بالمعنى، وتحرَّوا اللفظ المطابق للفظ النبي صلى الله عليه وسلم[3]، فالأصل هو الروايةُ باللفظ، وما عُرِف عن المحدثين من دقة الضبط والتحرِّي في تتبُّع الحديث ورواته دليلٌ كافٍ على أنَّهم قد تحرَّوا اللفظ المطابق، «ومن يقول بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ... فيغلب على الظن من هذا كلِّه أن الألفاظ لم تُبدَّل، فيكون احتمال التبديل فيها مرجوحا، فيُلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها»[4].

وأمَّا وقوع اللحن في بعض الأحاديث فهو شيء – وإن وقع – قليل جدا لا ينبني عليه حكم، وقد تنبَّه إليه الناس وتحامَوْه، ولم يحتجَّ به أحد، على أنَّ وجود اللحن في بعض الأحاديث لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، فقد وجد الغلط

---

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 92-93، وينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 9/1.

[2] - ينظر: محمد بن الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تح: علي حسن البواب، دار العلوم، الرياض، دط، 1403ه، ص 96.

[3] - المرجع نفسه، ص 100.

[4] - عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، 14/1-15.

المجلس العلمي للكلية

والتصحيف في كلام العرب شعرهم ونثرهم، وهو حجة من غير خلاف[1].

❖ **ثالثا: المتوسطون بين المنع والإجازة:**

ومن أبرز من قال بالوسطية الإمام الشاطبي (ت790هـ)، حيث يقول: «لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات»، ثم قسم الحديث قسمين، وردَّ على ابن مالك لأنه استشهد بالحديث من غير تقييد، فقال:

«وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناءُ ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته –صلى الله عليه وسلم- ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.

وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه، وبنى كلامه على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف؛ فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل، حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها؟ أم هي لمجرد التمثيل؟»[2].

وأصحُّ المذاهب مذهب الشاطبي، فالامتناع عن الاحتجاج بالحديث النبوي إهدارٌ لثروة لغوية عالية الجودة والفصاحة، وإطلاقُ الاحتجاج به دون تقييد وضبط يعد سلوكا غير علمي، ولذلك فإن التوسط هو المنهج السليم، وهو الذي سار عليه اللغويون المحدثون.

3_3_ موقف النحاة من كلام العرب:

تضم مدونة كلام العرب الشعر والنثر.

[1] - ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 52.

[2] - عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، 1/12-13.

❖ **أولا: كلام العرب المنظوم:**

قبل عرض موقف النحويين واللغويين من كلام العرب –شعرا ونثرا- لابدَّ من الوقوف عند أسطورة القبائل الستة التي ذكرها الفارابي ونقلها عنه جلال الدين السيوطي، وهذا نصُّها: «كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وأبْينها إبانة عمَّا في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتُدِي، وعنهم أخِذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين أخِذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، **ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنَّه لم يؤخَذ عن حضري قط**، ولا عن سكان البراري ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل الشام... ولا من تغلب ولا النَّمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين، ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من اليمن أصلا؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنَّ الذين نقوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[1].

أصبح هذا النص وثيقة رسمية عند كثير من النحويين المحدثين، وتناقلوه في كتبهم على أنَّه مسلَّمة، وترتب عليه القول بحصر رقعة الاحتجاج المكانية، ولكنَّ ما جاء في كتب النحويين بدحض ذلك، فالناظر في كتاب سيبويه يدرك تماما أنَّه لم يُقم جغرافيا المدونة اللغوية على مبدأ الحصر والتضييق، بل إنَّه بنى قواعده على عدد غير محدد من القبائل، وكان معياره هو الفصاحة، وقد أحصى خالد جمعة في كتابه "شواهد الشعر في كتاب سيبويه" القبائل التي أخذ عنها سيبويه[2]، ومنها القبائل التي ذكر السيوطي أنَّه لم يؤخذ منها قط.

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، 99-104.

[2] - ينظر: خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409هـ/1989م، الصفحة 273 وما بعدها.

فعن قضاعة استشهد بشعر (الأعور بن براء الكلبي، وجرير الضبي، وجميل بن معمر، وزيادة بن زيد العذري، وعمرو بن عمار النهدي، ومنذر بن درهم الكلبي، وميسون بنت بحدل الكلبية، وهدبة بن خشرم)، وعن ثقيف استشهد بشعر (أبي محجن الثقفي، والحارث بن كلدة الثقفي، وأميَّة بن أبي الصلت الثقفي، ويزيد بن الحكم الثقفي) وعن بكر وتغلب روى لـ (الأخطل، والحارث بن عياد، وأبي النجم العجلي)، وكذلك روى سيبويه لشعراء من إياد، وأزد عمان، وربيعة، وغسان، وحواضر الحجاز، وعبد القيس... وغيرهم.

وقد قام عبد الرحمن الحاج صالح هو الآخر بإحصاء القبائل العربية التي ينتمي إليها الشعراء المستشهد بشعرهم، وهي تتخطى عتبة القبائل الستة التي ذكرها السيوطي، وضبط جغرافيا الاحتجاج المكانية وفق التسلسل الزمني لعصور الاحتجاج، ووقف مطولا عند تأثر معيار المكان بتقادم الزمان، وقسم التطور المكاني الزماني للفصاحة إلى فترات، وهي التقسيمات القديمة المعروفة، وهي:

الفترة الأولى (العهد الجاهلي): والشعر الذي وصلنا من هذه الفترة يغطي شبه الجزيرة العربية بأكملها تقريبا، والنصوص المروية عن العرب تمتد إلى أقدم العصور في الجاهلية، وقد استشهد النحاة ومنهم سيبويه بشعر نسبوه إلى شعراء من القرن الثالث الميلادي، ومن ذلك بيت لجذيمة الأبرش الأزدي وهو قوله:

ربما أوفيتُ في علم * ترفَعْن ثوبي شمالات**[1]

ومن الشعراء المنتمين إلى القرن الثالث الميلادي عمرو بن الجن التنوخي، وروي عنه 3 أبيات، ودويد بن زيد بن نهد القضاعي، وروي عنه 9 أبيات، وممن ينتمون للقرن الرابع الميلادي أعصر بن سعد قيس عيلان الذي روي عنه 3 أبيات، غير أن أول من قصد القصائد هو المهلهل.[2]

الفترة الثانية: الشعراء المخضرمون (بين الجاهلية والإسلام): وتمتدُّ من سنة 50 قبل الهجرة وتنتهي حوالي سنة 41هـ، وبقيت العربية خلال هذه الفترة تغطي كلَّ الأقاليم التي عُرفت في

[1] - سيبويه، الكتاب، 518/3.

[2] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص 74-76.

الفترة التي قبلها، بما في ذلك أقصى اليمن، وبعض أقاليم الشام والعراق، فلم يحصل في هذه المدة تغيير في خريطة شبه الجزيرة، وبالتالي بقيت اللغة سليقية خالصة[1].

الفترة الثالثة: الشعراء الإسلاميون (العهد الأموي): وتمتد هذه الفترة من سنة 41هـ إلى غاية 183هـ، وضمن هذه الفترة عاش شعراء مخضرمون بين الدولتين الأموية والعباسية، بين سنتي 131هـ و183هـ، وهي فترة الحكم العباسي.

وخلال هذه المدة لم يفشُ اللحن فشُوًّا كبيرا وأغلب العرب القاطنين في الحضر بقوا على فصاحتهم، وقد استشهد النحويون بشعر أهل المدن، كعمر بن أبي ربيعة، والحارث بن خالد الأحوص، ومن العراق: الأخطل، والكُميت بن زيد الأسدي، وغيرهم، وآخر الشعراء المحتجِّ بهم هو إبراهيم بن هرمة (ت 176هـ) الذي ختم به الأصمعي الشعر، واستمر الأخذ عن أهل البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجري[2].

الفترة الرابعة والأخيرة من عصور السماع: وتمتدُّ هذه الفترة من سنة 183هـ إلى 392هـ.

في أواخر القرن الثاني الهجري خرجت السليقة من الحضر، وبقيت في البوادي، وقد واصل اللغويون جمع اللغة في القرنين الثالث والرابع، وكل الشعراء الذين استشهد بشعرهم خلال هذه الفترة هم من الأعراب[3]، وأمَّا شعراء المدن فهم الذين أطلقت عليهم تسمية المولدين أو المحدثين، وهؤلاء لا يؤخذ عنهم، وهم الذين جاؤوا بعد بشار بن برد وأبي نواس.

وقد عرف القرن الرابع انتشارا واسعا للحن حتى في البوادي، مع بقاء بعض الأعراب على فصاحتهم، ويوضح ابن جني سبب الامتناع عن أخذ لغة الحضر، ويبيّن تقلص الفصاحة حتى في البدو، فيقول: «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر [المدن] من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أنَّ أهل المدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر [البدو]، وكذلك لو شاع في أهل الوبر ما شاع في أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ... لوجب رفض لغتها. وعلى ذلك في وقتنا هذا [أي القرن

[1] - عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص 98-109.

[2] - المرجع نفسه، ص 110-124.

[3] - المرجع نفسه، ص 125-132.

الرابع]، لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا ... فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته»[1]

❖ **ثانيا: كلام العرب المنثور:**

اعتمد النحويون كثيرا على لغة التخاطب اليومي، وكذلك ما سُمع من خُطبٍ وأمثال وأقوال، وأول من ارتحل في طلب اللغة ومشافهة العرب هو أبو عمرو بن العلاء قارئ البصرة، ثم تبعه كثير من الرواة منهم المفضَّل الضبي، وعيسى بن عمر الثقفي، والخليل بن أحمد، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبيدة، وخالد بن كلثوم ... وغيرهم كثير.

وما قيل عن الشعر يقال عن النثر، فإنَّ الرواة في عصور الاحتجاج الأولى قد غطَّوا معظم أصقاع شبه الجزيرة، وسمعوا عن كثير من العرب، فكان استقراءهم للغة واسعا، ثم تقلَّصت الرقعة المكانية مع نهاية القرن الثاني الهجري بعد فشوِّ اللحن، ويضم الكلام المنثور ما يلي:

√ أقوال العرب:

تضمُّ كتب النحو طائفة كبيرة من أقوال العرب استشهد بها النحاة في بناء القواعد النحوية، وهذه الأقوال من النثر العربي الفصيح، وهي ترد في كتبهم على نحو: "تقول العرب"، أو "مثل قولهم"، أو "حكي عن العرب"، أو "عن بعض العرب"، وبعض الأقوال أصبحت لكثرة تكرارها أمثالا، أو جرت مجراها، من ذلك ما أورده سيبويه من مثل قولهم: "**مُصاحَبٌ مُعانٌ**" و"**مبرورٌ مأجور**"[2]، وقولهم:"**حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه**" وهو شاهد على حذف المبتدأ وجوبا إذا كان الخبر مصدرا ينوب عنه[3]، وأورد الفراء كثيرا من أقوال العرب منها قولهم: "**ربَّ صائمِه لن يصومَه**" و"**ربَّ قائمِهِ لن يقومه**"[4].

[1] - ابن جني، الخصائص، 5/2.

[2] - سيبويه، الكتاب، 279/1.

[3] - المصدر نفسه، 319/1-320.

[4] - المصدر نفسه، 15/2.

ومن أقوال العرب: **"جاؤوا الجَمَّاء الغفير"، و"ادخلوا الأولَ فالأول"، و"طلبته جهدَك وطاقتَك"، و"كلمته فاهُ إلى فيَّ"**[1]، ووجه الاستدلال أنَّ الحال قد تأتي معرفة، ومن أقوالهم: "**جاء البردُ والطيالِسةَ**" و"**استوى الماءُ والخشبةَ**"[2] في الاستدلال على المفعول معه.

√ أمثال العرب:

الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، كانت تُعارِض بها كلامها فتبلِّغ بها حاجتها بكناية من غير تصريح، واجتمع فيها إيجاز اللفظ وإفادة المعنى وحسن التشبيه، وقد ارتضاها العامة والخاصة فصارت من كلامهم المأثور[3]، والأمثال العربية صيغت بأساليب في أعلى درجات الفصاحة والبيان، وقد استعان بها النحويون كثيرا في بناء قواعدهم، ومن أمثال العرب: "أهلَكَ والليلَ" و"عسى الغويرُ أبؤساً"، و"أطْرق كرَا"، و"بيعَ الملَطى لا عهدٌ ولا عقد"[4] ...

√الأمثلة القياسية النموذجية:

يضمُّ كتاب سيبويه وحده آلاف الأمثلة التركيبية النموذجية التي ليست من شواهد الكلام العربي، وقد أحصى الحاج صالح **أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة عشر مثالا**، وهي بلا شك من الكلام المنثور الذي سمعه عن العرب، والدليل على ذلك قول سيبويه في مواضع كثيرة تعقيبا على تلك الأمثلة: "كل هذا سُمع من العرب"[5].

---

[1] - أبو الحسن بن خروف الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دط، 1418هـ، 380/1.

[2] - أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 30، 248/1.

[3] - ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 486/1.

[4] - سيبويه، الكتاب، 275/1- 159/1- 617/3- 272/1.

[5] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص 330.

المحاضرة 3: موقف العلماء من المدونة اللغوية حديثا

تباينت مواقف اللغويين المحدثين من المدونة اللغوية، فمنهم من ذهب مذهبَ النحويين القدامى، ومنهم من خالفهم، ومنهم من اشتطَّ في الحكم عليهم لأنه لم يُحسن فهمَ نظرتهم إلى المدونة.

1_ موقف المحدثين من القراءات القرآنية:

اعتنى المحدثون بالقرآن الكريم وقراءاته عناية بالغة، ويوجد العديد من الدراسات الحديثة التي صبَّت اهتمامها على دور القرآن في خدمة النحو العربي، ومنها كتاب "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية" لعبد العال سالم مكرم، و"القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي" للتواتي بن التواتي، و"القراءات وأثرها في علوم العربية" لمحمد سالم محيسن، ولم يختلف النحويون قديما وحديثا في حقيقة أنَّ القرآن الكريم أصل الاحتجاج، وأنه مقدم على غيره من مصادر السماع بلاغةً وفصاحة وبيانا، ولكنهم اختلفوا في النظرة إلى القراءات القرآنية، فمنهم من رأى جواز الاستدلال بها والقياس عليها جميعا، ومنهم من رأى وجوب موافقة القراءة لمقاييس العربية، وقد انقسم المحدثون إلى فريقين:

- **الفريق الأول (الطاعنون في نظرة القدامى للقراءات القرآنية):**

غلب على كثير من المحدثين منهجُ الطعن في صنيع أوائل النحويين الذين أقصوا بعض القراءات من دائرة الاحتجاج لمخالفتها مقاييس العربية وكلام العرب الكثير المطرد، ومن هؤلاء:

محمد عيد الذي اتهم النحويين بأنهم لم يولوا القرآن الكريم حقه، وأنَّهم تقصَّدوا تقديم كلام العرب عليه، حيث يقول: «إنَّ كتب النحو التي فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أنَّ دارسي اللغة قد صرفوا أنفسهم قصدا عن استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعدهم منه، وإذا كان كتاب سيبويه يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو، فإنه يمثل في الوقت نفسه قمة الدراسة التي سبقته واتجاهها، كما أنه يشير أيضا إلى الطريق الذي سلكته الدراسة من بعده، إذ تأثرت به واتبعت خطاه، وهذا الكتاب فيه –كما يقول أحد الدارسين- اعتمادٌ كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافلٌ نسبيٌّ عن آيات القرآن

والشعر الإسلامي، ولقد أحصى ما فيه من آيات للقرآن، فلم تزد على ثلاثمائة آية لم يُتخذ معظمها مصدرا للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، ثم تُساق الآيات بعد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد»[1].

المجلس العلمي للكلية

وفي النص اتهامان: الأول: أنَّ استقراء النحويين للنص القرآني ناقص، وأنَّ استشهادهم بالشعر أكثر، والثاني: أنَّهم يأتون بالشاهد القرآني بعد الشاهد الشعري، فكأنما يُساق للاستئناس به لا للاستشهاد.

وأضاف قائلا: «ولا أعتقد أني أتجاوز وجه الحق كثيرا إذْ أزعم أنَّ هذا الانصراف عن الاعتماد على النص القرآني في الاحتجاج قد شمل معظم النحاة تقريبا –فيما أعلم- ما عدا ابن هشام الذي وجَّه الكثير من عنايته إليه»[2].

والحق أنَّه جانب وجه الصواب كثيرا، فقد اعتنى النحاة قديما قبل ابن هشام بالنص القرآني، وسعوا جاهدين لخدمته، ولا أدلَّ على ذلك من التصانيف الكثيرة التي صُنِّفت من أجل توجيه القراءات القرآنية، ككتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" لابن جني، ثم إنَّ مواقف النحويين المتأخرين عموما كلُّها تنافح عن القراءات المتواترة وإن خالفت المقاييس، وهذا الحكم الذي صدر عن محمد عيد حكمٌ نابع عن نظرة قاصرة لجهود النحاة القدامى.

وممن نزع هذه النزعة المعارضة **شعبان العبيدي**، الذي ذهب إلى أنَّ موقف النحويين من القرآن الكريم وتغليب الشعر عليه من حيث الكم يعدُّ خللا منهجيا[3]، ويؤكد **محمد عبد الخالق عضيمة** أنَّ من الأسباب التي دفعته إلى تأليف كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" أنَّ النحويين قد ركنوا إلى الشعر، وعوَّلوا عليهم، فاستبدَّ بجهدهم وشغلهم عن القرآن، وكان ذلك ثغرة في منهجهم جلبت عليهم طعن الطاعنين[4]، وكذلك طعن **سعيد الأفغاني** في موقف القدامى من القراءات وأكد أنَّ منهجهم يشوبه خللٌ واضطراب كبير؛ وذلك أنهم –في اعتقاده- بنوا قواعدهم

[1] - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، دون بلد، ط3، 1988م، ص 103.

[2] - المرجع نفسه، ص 103.

[3] - ينظر: منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، القصيم-السعودية، ط1، 1434هـ/2013م، ص 45-46.

[4] - ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، دط، دون تاريخ، 2/1.

على استقراء ناقص لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، وأنهم أخضعوا القراءات القرآنية للمقاييس المنطقية التي ابتدعوها[1].

وهذا التحامل من قبل بعض المحدثين غير مقبول، ففيه شطَط كبير، فلا يعقل أن يكون أوائل النحاة قد وضعوا القرآن موضعا دون كلام العرب، ولا يختلف اثنان في الحقيقية التاريخية، وهي أنَّ قواعد النحو وُضعت لخدمة القرآن الكريم وحفظه من اللحن، وفهم أسراره وغوامضه، وإذا كان هذا هو الواقع، فإنَّ كلام العرب قد جُمع لخدمة القرآن، فكيف يكون الاستشهاد به انتقاصا من القرآن الكريم، ثم إنَّ القرآن نزل بلغات العرب، وكلامهم موافق له ومعينٌ على فهمه.

ولا بدَّ من الوقوف على قضية ثانية مهمة، وهي الطعن في موقف النحويين المتقدمين من القراءات القرآنية المخالفة لكلام العرب، وما أكثر المحدثين الطاعنين، نذكر منهم: سعيد الأفغاني، ومحمد عبد الخالق عضيمة، وإبراهيم أنيس، وأحمد مكي الأنصاري، ومهدي المخزومي، ويرى هؤلاء أنَّ النحاة القدامى قد أخضعوا النصوص القرآنية لمقاييسهم، وهذا ما أدى بهم إلى رفضها وتخطئتها، وقد وصف حسن عباس النحاة بأوصاف شنيعة، وادَّعى أنهم لم يتورَّعوا في «أن يطبقوا قانونهم –أحيانا- على آيات من القرآن الكريم، كما طبقوه على غيره، وهذه جرأة منقطعة النظير، ونهاية الجمود على الرأي الخاطئ»[2]، وهذا الحكم مبالغ فيه، وقد ردَّ عليه كثير من النحويين الذين دافعوا عن موقف النحاة القدامى.

ولمحمد **حسين خضر** موقف مغاير، فهو يرى جواز القياس على القراءات جميعا حتى المخالفة للقياس، حيث يقول: «وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم فإنه نزل بلسان عربي مبين، ولا يمتري أحد في أنه بالغٌ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلِمُه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم وما جاء على وجه انفرد به ... فمِن الحق أنَّ مكانة القرآن المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال»[3]، وهذا الموقف منه غير سليم، وثمة فرق بين قبول القراءة والتسليم بصحتها، وبين القياس عليها وإجراءِ الكلام مجراها.

---

[1] - ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 31.

[2] - عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، دط، 1966م، ص 92.

[3] - محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، دار النوادر، دمشق- بيروت، ط1، 1431هـ/2010م، ص34-35.

هذا، وقد نادى بعض المحدثين بما سمَّوه "تصحيح الوضع المعكوس"، وذلك بالانطلاق من النص القرآني وحده لبناء القواعد؛ لأنَّه أصحُّ النصوص وأفصحها[1].

جامعة يحي فارس - المدية - المجلس العلمي للكلية - كلية الآداب واللغات

➢ **الفريق الثاني (المؤيدون لموقف القدامى من القراءات القرآنية):**

يرى كثير من المحدثين أنَّ منهج النحويين القدامى منهج علمي سليم، ولا يقدح في منهجهم أنَّهم استشهدوا بكلام العرب أكثر من استشهادهم بالقرآن الكريم، ومن هؤلاء **عبد الرحمن الحاج صالح**، حيث بيَّن علة اعتماد النحاة على أكثر كلام العرب، ودافع عن موقفهم من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وهو يرى أنَّ الدعوة إلى بناء القواعد على القرآن وحده فيه إجحافٌ وظلم في حق النحويين، فلا يُتصوَّر أن يكون هؤلاء العلماء الذين نظروا في القرآن الكريم وكلام العرب- وبعضهم من القراء- قد ارتكبوا هذا الخطأ الفظيع، وهو تقديم الشعر على القرآن، بدليل العدد القليل من الشواهد القرآنية مقارنة بشواهد الشعر.

والحقُّ أنَّ هذا يعدُّ سلوكا طبيعيا، وليس دليلا على تهاون النحاة، فالنصُ القرآني مصدر لغوي محدود الحجم والعناصر، بخلاف كلام العرب في عصور الاحتجاج، فهو مصدر لغوي مفتوح بدءا من بداية عصر التدوين حتى انتهاء الفصاحة العفوية، ثم إنَّ الدواوين الشعرية الفصيحة التي دُوِّنت أكبر حجما من النص القرآني[2].

أمَّا فيما يخص القراءات القرآنية، فإنَّ كثيرا من المحدثين تنبَّهوا إلى أنَّ ما قرَّره النحويون ليس تحاملا على القرآن -معاذ الله- وليس تطاولا على القراءات المأثورة التي صحَّ سندها، وإنما دعاهم إلى ذلك مقتضى المنهج الذي التزموه، ومن هؤلاء **محمد عبد الفتاح الخطيب**، حيث يرى أنَّ موقفهم من ردِّ القراءات المخالفة للقواعد : «هو بعينه موقفهم ممَّا شذَّ من كلام العرب نثرا ونظما، فوجدنا في الدرس النحوي مصطلحي "الشاذ" في النثر، و"الضرائر" في الشعر، ممَّا ينفي عن النحاة تهمة أنهم جعلوا الشعر أصلا للقرآن، ومن وقف على هذا أدرك أنَّ النحاة كان يعنيهم أمرٌ، وهو الحفاظ على معيارية واحدة للغة تقوم على الأقيس والأفشى في اللغة، فعوَّلوا عليها في وضع قواعدهم دون غيرها وهذا المنهج لا يقتضي الطعن على النحاة ... »[3].

---

[1] - ينظر: منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، ص 57-58.

[2] - عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، ص 333-334.

[3] - محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، دط، دت، 308/1.

وأضاف **محمد الخطيب** قائلا: «ولا وجه لأن يُتخذُّ هذا النقد (أي نقد النحاة للقراءات) ذريعة لجعل النحاة أعداء للقراءات، أو وصفهم بأنَّهم طغاة، أو أنَّ هذا النقد نتيجة صراع بين النحاة والقراء ... فهذا غير دقيق؛ إذ الفكر النحوي إنَّما بُني على القرآن الكريم وقراءاته، وما يبديه أمثال الخليل وسيبويه والفراء ..الخ من رأي في بعض أوجه القراءات يجب أن ينظر إليه على أنَّه اجتهادٌ ممَّن يملكه، وله الحق فيه وفق أصول ارتضوها وضوابط بنوا عليها نقدهم، فالنحاة لم يخضعوا القراءات لمقاييس اللغة، وإنما رأوا المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم على يقين ليس بمعزل عن مقاييس اللغة الفصحى»[1].

ويشير **محمد الخطيب** إلى قضية تاريخية مهمة يغفل عنها كلُّ من اتهمَّ النحاة بالتعصب للمقاييس وردِّ القراءات المتواترة، وهي أنَّ حركة نقد القراءات من طرف النحاة كانت في فترة زمنية لم تكن القراءات فيها قد تمايزت تواترا وشذوذا، فليس من الصواب أن يقال إنَّ النحاة قد أنكروا قراءة متواترة، فمصطلح التواتر لا نكاد نجد له ذكرا في كتب السالفين، وإنما نجد لهم تسميات أخرى، نحو: قراءة العامة، أو قراءة قراء الأمصار وغيرها، وكانت القراءات آنذاك تخضع لمقاييس وضعها الأئمة الأثبات، وقد كثرت القراءات في عصر الاحتجاج الأول، ونتج عن ذلك تركُ الكثيرِ منها، وهذه هي المرحلة التي تكلم فيها النحاة والمفسرون عن القراءات، وردُّوا ما خالف منها القياس، أمثال: (ابن أبي إسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، والفراء، والمازني، والمبرد، وأبي إسحاق الزجاج، وابن مجاهد، وأبي جعفر النحاس، وأبي علي الفارسي، وابن جني ...)[2] .. وأما ضابط موافقة العربية ولو بوجهٍ من الوجوه فمعتدٌّ به عند المتأخرين الذين عاشوا في فترة ما بعد التمييز بين القراءات المتواترة وغير المتواترة، في حين كان المعتدُّ به عند النحويين القدامى هو موافقه الوجه الأقوى والأقيس والأفشى في كلام العرب، طردا للقواعد، وضبطا لمنظومة نحوية سليمة.

ومن الموافقين لموقف النحاة من القراءات المخالفة للقياس **محمد حسن عبد العزيز** الذي يقول ردًّا على تجويز محمد حسين الخضر – حين أجاز القياس على القراءات المخالفة للمقاييس-: «ولسنا نرى ما رآه الشيخ الجليل من القياس على القراءات التي لا توافق الاستعمال الجاري في لغة العرب لأمور:

---

[1] - المرجع السابق، 1/312-313.

[2] - المرجع نفسه، 1/314-316.

من ذلك أنَّ المشهور بين النحاة الاحتجاجُ بما ورد في القراءات (متواترة وشاذة) مخالفا ما ورد عن العرب في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه... كما أنه لو جاز القياس عليها لاضطربت القواعد اضطرابا شديدا»[1].

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

2- موقف المحدثين من الحديث النبوي الشريف:

معظم المحدثين يعيبون على النحاة القدامى إعراضَهم بشكل كبير عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وتضييعهم لثروة لغوية فصيحة، ويرون أنَّ موقفهم يدعو إلى الدهشة والاستغراب، وقد حاول بعضهم تفسير عزوف النحويين عن الحديث النبوي الشريف.

يرى **علي أبو المكارم** أن امتناع النحاة الأولين عن الأخذ بالحديث النبوي راجع إلى سببين:

الأول اكتفاؤهم بالمدونة الواسعة التي استقرؤوها من كلام العرب، فالسماع الممتد عبر مساحة شاسعة من أصقاع شبه الجزيرة أغناهم عن العودة إلى الروافد الأخرى كالحديث النبوي الشريف. والثاني: عدم الثقة في الأحاديث، في حين أنَّ موقف النحاة المتأخرين قد عرف تغييرا، وهو راجع إلى التغيير في خارطة المدونة المسموعة عن العرب، فقد انقطع السماع بعد القرن الرابع الهجري، فاحتاجوا إلى روافد أخرى تمدهم بالشواهد النحوية، وقد وجَّه علي أبو المكارم اتهاما إلى المتأخرين، مفاده أنهم استشهدوا بالحديث النبوي لحاجتهم إلى نصوص لغوية تتماشى مع قياسهم الجديد القريب من المفهوم المنطقي، فحين لم يجدوا ما يؤيد قياسهم في كلام العرب استعانوا بمدونة الحديث النبوي[2].

وعلَّل **محمد عبد الفتاح الخطيب** إعراض النحاة عن الاحتجاج بالحديث بأنَّ أنظارهم كانت متجهة إلى القرآن الكريم باعتباره المنطلق الأساسي لهم، وكلام العرب –وخاصة الشعر- باعتباره مصدرَ السليقة العربية، وبذلك تمت الإحاطة باللغة العادية والإعجازية، يُضاف إلى ذلك أنَّ الحديث كان مدونا في عدد من الصحائف والكراسات، ولم يكن مجموعا بعدُ في المسانيد والجوامع الصحاح، وعليه فإنَّ امتناع النحاة عن الحديث مردُّه إلى عدم تيسُّر الحصول على الحديث بشكل منظَّم ومنسَّق، فاستشهدوا بعدد قليل من الأحاديث التي يحتاطون في روايتها من

[1] - محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1415هـ/1995م، ص 83.

[2] - ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ذار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص 48.

الكذب، ولم يكونوا ممَّن يتتبعون الأحاديث لضبطها وتوثيقها، خاصة بعد أن كثر الوضع، فلم يجدوا بُدًّا من أن يكتفوا بالقرآن الكريم وكلام العرب، فاحتجوا بما لديهم من أحاديث على قلتها[1].

وإلى مثل هذا التعليل ذهب **سعيد جاسم الزبيدي**؛ إذْ يرى أنَّ قلة ما ورد من أحاديث عند النحاة الأوائل ومن تابعهم يعود إلى انشغال النحاة بالرواية عن أعراب البادية، وتقديسهم للغة البدو، يضاف إلى ذلك ما تتطلبه رواية الحديث من تفرُّغٍ وضبط في السند والمتن، وهم لم يكونوا من أهل الضبط والتتبع[2].

وقد قام **محمد حسين الخضر** بخطوة مهمة من أجل ضبط الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها، وقد ارتضى مجلس اللغة العربية بالقاهرة ما توصَّل إليه، وتلك الضوابط هي:

√ ما يروى بقصد الاستدلال على فصاحته – صلى الله عليه وسلم- كقوله: "حمِي الوطيسُ" وقوله: "الظلم ظلمات يوم القيامة"، وقوله: "إنَّ الله لا يملُّ حتى تمَلُّوا"، وغيرها من الأحاديث القصار التي تشتمل على محاسن البيان النبوي.

√ ما روي من أقواله مما كان يتعبد به أو أمر بالتعبد به، كألفاظ القنوت والأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

√ ما روي شاهدا على أنه كان يخاطب به كل قوم بلغتهم؛ ذلك أنَّ الرواة قصدوا في هذه الأحاديث بالذات روايتها باللفظ لا بالمعنى فقط.

√ الأحاديث التي رويت من طرق متعددة ولفظها واحد، فاتحادها في اللفظ مع تعدد طرق روايتها دليل على صحتها لفظا ومعنى.

√ الأحاديث التي دوَّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر بها اللحن وفساد اللغة كمالك بن أنس، والإمام الشافعي، وعبد الملك بن جريج.

√ ما رواه الرواة الذين عُرف عنهم أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة.

---

[1] - محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص 371-374.

[2] - سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1، 1997م، ص 98.

ولا يحتجُّ بالأحاديث التي لم تُدوَّن في الصدر الأول، ورُويت في كتب المتأخرين، وضوابط الاحتجاج إنَّما تخصُّ الأحاديث المدونة في الصدر الأول من عصر تدوين الحديث[1].

وهذا الموقف هو الأقرب إلى الصواب من موقف المانعين مطلقا للاستشهاد بالحديث، والمجوزين مطلقا كابن مالك والسهيلي؛ لأنه لا يعقل أن تكون جميع الأحاديث التي وصلتنا مروية بالمعنى.

3- موقف المحدثين من كلام العرب:

وجَّه كثير من المحدثين اتهامات إلى النحاة القدامى، نجملها فيما يلي:

الاتهام الأول مفاده أنَّ النحاة قاموا باستقراء ناقص للغة، والحقيقة أنَّ هذا الاتهام باطل ونابع عن سلوك غير علمي، فقد تلقَّف بعض المحدثين نص السيوطي الذي يتحدث عن القبائل الستة المحتجِّ بكلامها، وأقاموا بحوثهم على ذلك النص من غير تثبت من حقيقة واقع السماع اللغوي.

ومن هؤلاء **محمد خير الحلواني**، حيث يقول: «وجملة ما يقال في هذا التقسيم أنَّ النحويين كان يُعنون خاصة بلغة القبائل النجدية والحجازية، ولا سيما تميم وأسد وطيء وقيس وهذيل، ويصدُّون عن لغة الحيرة وغسان وتغلب، وأمثالها ممن عاشوا في أطراف العراق مجاورين للفرس، أو في أراضي الشام وديار بكر ... هذا في المناطق البدوية، أمَّا البيئات المدنية فلم يلتفت النحاة إلى لغاتها البتَّة»[2]، وممَّن التبس عليهم هذا النص **محمود أحمد نحلة**[3]، وكذلك **سعيد الأفغاني** الذي أكد في موضعين من كتابه "في أصول النحو" أن المحتج بهم هم عرب تلك القبائل التي نص عليها السيوطي –نقلا عن الفارابي-، وختم نص السيوطي بقوله: «وكأنَّ هذا التصنيف حاز القبول وجرى عليه العمل، وكان الخروج عليه مدعاةً للنقد»[4].

---

[1] - ينظر: محمد حسين الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، ص 181-182.

[2] - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص46.

[3] - ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م، ص58-59.

[4] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 20-23.

وهذا الاتهام دليل على قصور نظرتهم، وأنهم لم يرجعوا إلى الكتب التي تعدُّ البحوثَ الأصلية لمصادر التقعيد، فلو رجعوا إلى كتب النحاة لتبيَّنوا أنَّ نص السيوطي يتنافى مع حقيقة السماع عن العرب.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي
للكلية
كلية الآداب واللغات

وقد تفطَّن كثير من المحدثين إلى المغالطة الكبيرة التي تناقلها النحاة من عهد السيوطي إلى يومنا، ومن هؤلاء: علي أبو المكارم، ومحمد عبد الفتاح الخطيب، وعبد الإله نبهان، وخليل عمايرة، ومحمد حسن جبل، وجورج الطرابيشي[1].

وعلى رأس هؤلاء جميعا **عبد الرحمن الحاج صالح** الذي صنَّف كتابه "السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة"، وأثبت فيه المناطق التي أخذ عنها رواة اللغة، وقد كان لمنطقة نجد الحظ الأكبر، وكل القبائل التي نصَّ السيوطي على أنَّ النحاة لم يأخذوا عنها أثبت الحاج صالح أنهم قد أخذوا عنها، ورووا عنها ولو لشاعر أو شاعرين، وقد توصَّل إلى أنَّ المدونة اللغوية شملت أغلب القبائل العربية، وهي كما وصفها أعظم مدونة لغوية شهدها تاريخ البشرية، وقد تطرق الحاج صالح إلى نص السيوطي ووقف وقفة مستفيضة لتفنيد ما جاء فيه[2].

وقد توصَّل الحاج صالح إلى أنَّ استقراء النحاة للغة كان استقراء تاما وليس استقراء ناقصا كما روَّج إلى ذلك بعضُ من لم يتتبعوا ويتقصوا، وقد ساق نصوصا من كتاب سيبويه تعد تأكيدا صريحا على اتساع جغرافيا المدونة، ومنها "لأنَّ أكثرهم يقول، " و"أكثرهم ينصب"، و"لكنَّ بعض العرب يجر" و"فكلُّ العرب تذكره"، و"هذه لغة كثيرة في العرب جيدة" و"ليس أحد يقول" و"هذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب"و"هو أكثر من أن يُحصى" و"في جميع لغات العرب" و"عامة العرب يقولون"... وغير ذلك من النصوص التي تثبت اتساع رقعة الاستقراء وشموليتها[3].

والاتهام الثاني الذي وجهه بعض المحدثين إلى النحاة القدامى هو حصر الإطار الزماني بعصور الاحتجاج المعروفة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في اللغة بعد القرن الرابع، وقد أكثروا الكلام في هذا الموضوع، ومن هؤلاء **كمال بشر** الذي يرى أن وقف الاستشهاد بتاريخ

---

[1] - ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص 231.

[2] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص 66 وما بعدها.

[3] - المرجع نفسه، ص 318-324.

معين معناه إغلاق باب البحث العلمي في هذه اللغة بعد هذه الفترة التي حددوها لدراستهم، وكان الواجب في نظرنا فتح باب الدراسة للغة في فترات متعاقبة[1].

ومنهم **محمد عيد** الذي دعا إلى مسايرة التطور اللغوي للغة، وهو يرى أنَّه يجب أن تُدرس العربية الفصحى في عصورها المختلفة حتى وقتنا الحاضر، باختيار نماذج موثقة ممَّا بين أيدينا من نصوص تلك العصور، تمثل كل مرحلة من مراحل اللغة شعرا ونثرا[2].

ويرى **محمد خليل** أنَّ النحاة: «أهدروا جانبا كبيرا من الثروة اللغوية، والظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال اللغوي، كما حجب علماء اللغة والنحو بعد القرون الأولى من درس العربية على أساس أنَّ ما جدَّ من استعمالات لا يُحتجُّ بها»[3].

ويرى **محمد حسن عبد العزيز** أنَّ النحاة أخفقوا في رفض شعر المولدين بغير وجه حق، قال: «إنَّ النحاة لم يكونوا منصفين حين أرادوا أن يكيلوا بكيلين، وما كان ذلك إلا لأنهم حكَّموا أهواءهم وأذواقهم في إعظام القديم ونصرته، وفي التهوين من شأن الحديث وإنكاره، وكان عليهم أن يضعوا معايير علمية موضوعية يحكمون بها القديم والحديث على سواء»[4].

والجواب عن هذا الاتهام أنَّ النحاة عندما حصروا رقعة الزمان إنما كانت غايتهم وضع قواعد للغة عربية خالصة غير مختلطة، صالحة للتعلم في أيِّ زمان، ولم يكن هدفهم تتبع التطور اللغوي للعربية، ولو تتبعوا تطورات اللغة لكثرت القواعد وشابها اضطرابٌ كبير.

وقد أيَّد مجمع اللغة العربية بالقاهرة منهج النحاة القدامى، وأقرَّ: «أن العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم –هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع»[5].

والاتهام الثالث الذي وجَّهه المحدثون إلى النحاة هو أنهم أولوا الشعرَ عناية كبيرة، وقدموه على لغة النثر، مع أنَّ الشعر لغة اضطرار والنثر لغة اختيار، والمنهج العلمي يقتضي تقديم لغة النثر على الشعر.

---

[1] - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986م، ص 52.

[2] - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص 251.

[3] - حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1999م، ص 114-115.

[4] - محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 120.

[5] - ينظر: مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد1، ص202.

ومن هؤلاء **تمام حسان** الذي ذهب إلى أنَّ النحاة قد عدلوا عن استنباط أحكام النحو من الكلام المنثور العادي، فكان عليهم أن يلجؤوا إلى اللغة الأدبية؛ لأنها لغة القرآن والشعر[1].

ويذهب **مهدي المخزومي** إلى أنَّ «النحاة –البصريين والكوفيين- لم يفصلوا بين الشعر والنثر في التقعيد ... وخلطوا بينهما، حتى كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة، أو تأييد أصل، مع أنَّ الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به ... والاعتماد في تقعيد القواعد، ووضع الأصول على الشعر وحده كان ممَّا أدى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم»[2]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب **إبراهيم أنيس**[3].

وقد ردَّ **عبد الرحمن الحاج صالح** على هؤلاء، وأثبت أن اعتماد النحاة على النثر أكثر من اعتمادهم على الشعر، وفنَّد ما ادَّعوه من أنَّ الشعر وحده كان المادة التي استخرجوا منها أوصاف العربية وقواعدها، وذلك من خلال عرض نصوص كثيرة عن سيبويه تؤكد سماعه منثورَ العرب، واستشهاده به، وأكد الحاج صالح أن سيبويه سمع آلاف العبارات عن العرب، وهي مبثوثة في كتابه، وقد أحصى لسيبويه **أربعمائة وستة عشر** شاهدا منثورا سُمعت بعينها من الكلام المنثور، يضاف إليها **أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة عشر** من الأمثلة القياسية النموذجية، التي يُفترض أنه قد سمعها من العرب أيضا[4]، ولا يصح بعد إثبات هذا الكم الهائل من الشواهد والأمثلة المنثورة أن يدعي أحدٌ إقصاءَ النحاةِ للنثر.

---

[1] - ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420هـ/2000م، ص79.

[2] - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، ط2، 1377هـ/1958م، ص335.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص335.

[4] - ينظر: عبد الرحمن الصالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص 325-334.

المحاضرة 4: علاقة أصول النحو بأصول الفقه

تذكر كتب التشريع الإسلامي أنَّ الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة 202هـ هو أول من دوَّن علم أصول الفقه في شكل منظَّم ومرتَّب في كتابه "الرسالة"[1]، فإذا أخذنا بعين الاعتبار السبق التاريخي لعلم أصول الفقه، فإنَّه من المسلَّمات أنَّ علم أصول النحو هو الذي تأثر بأصول الفقه، وقد تعددت مظاهر التأثر على مستوى المصطلحات والمنهج والتعريفات.

وأولى دلائل الاتصال بين علمي أصول النحو وأصول الفقه ما نصَّ عليه ابن جني وابن الأنباري في تعريفهما للعلمين، يقول ابن جني: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[2]، ويقول ابن الأنباري: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرَّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوَّعت عنها جملته وتفصيله»[3].

1- تعريف علم أصول الفقه:

أصول الفقه مركب إضافي مثل أصول النحو.

أمَّا الفقه فمأخوذ في اللغة من الفهم والفطنة والعلم[4]، ويعني في اصطلاح علماء الشريعة: العلمَ «بجملة من الأحكام الشرعية الفرعية، بالنظر والاستدلال»[5]، أو هو «العلم بالأحكام الشرعية العلمية المكتسب من أدلتها التفصيلية، أو هو مجموعة الأحكام الشرعية العملية المستفادة من أدلتها التفصيلية»[6]، ويخرج من الفقه ما كان متعلقا بالأحكام الاعتقادية،

---

[1] - ينظر: مصطفى سعيد الخن، أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1420هـ/2000م، ص87.

[2] - ابن جني، الخصائص، 2/1.

[3] - أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص80.

[4] _ ينظر: المعجم الوسيط، مادة (فقه)، ص 698.

[5] - علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، دار الصيمعي، الرياض، ط1، 1424هـ/2003م، 20/1.

[6] _ عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، شباب الأزهر، ط8، دت، ص11.

كالوحدانيَّات والإيمان بالرسل والكتب السماوية والملائكة، فهذه الأحكام تدخل في باب العقيدة، وكذلك يخرج منه ما كان متعلقا بالأدلة الإجمالية، فهي من صميم أصول الفقه[1].

أمَّا أصول الفقه فهو «أدلة الفقه، وجهات دلالاتها على الأحكام الشرعية، وكيفية حال المستدل بها من جهة الجملة لا من جهة التفصيل»[2]. ويؤكد أبو حامد الغزالي طبيعة وموضوع علم أصول الفقه قائلا: «وأَمَّا الأُصُولُ فلا يُتَعَرَّض فِيهَا لإحدَى المسَائل ولا على طَرِيق ضَرب المِثَالِ، بَل يُتَعَرَّضُ فِيهَا لِأَصلِ الكِتَابِ والسُّنَّة والإجمَاعِ ولِشَرَائِطِ صحَّتِها وثبُوتِها ثُم لوجُوه دلالَتِهَا الجمَلِيَّة؛ إمَّا مِن حيثُ صيغَتُهَا أَو مفهُومُ لَفظِهَا أَو مَجرى لَفظِهَا أَو مَعقُولُ لَفظِهَا وَهُوَ القِيَاسُ، مِن غَيرِ أَن يُتَعَرَّض فِيهَا لِمَسأَلَةٍ خَاصَّة فبهذا تُفَارِقُ أُصُولُ الفِقهِ فُرُوعَه»[3].

ويبدو جليًّا الشبه بين تعريف علم أصول الفقه وتعريف أصول النحو، يقول السيوطي: «أصول النحو: علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل ... وقولي الإجمالية احتراز من البحث عن التفصيلية»[4].

وهذا يعني أنَّ السيوطي قد صاغ تعريف علم أصول النحو وفقا لتعريف أصول الفقه المتعارف عليه عند الأصوليين. وإذا كان أصول النحو هو الأدلة التي بها تستنبط أحكام وقواعد اللغة، فإنَّ أصول الفقه هو الأدلة التي بها تستنبط أحكام الشريعة، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

2- مظاهر تأثر أصول النحو بأصول الفقه:

2-1- التأثر من حيث منهج الدراسة:

إنَّ التداخل بين علوم العربية والعلوم الإسلامية قديم قدم نشأة هذه العلوم، والتأثير بينهما متبادل، فالدراسات اللغوية نشأت لغاية سامية وهي خدمة القرآن الكريم وحفظه وفهمه، وكذلك الدراسات الإسلامية استمدت مادتها من علوم العربية، فلا يكون العالم فقيها أو أصوليا

[1] - مصطفى سعيد الخن، أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره، ص 69.

[2] - علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 21/1.

[3] _ أبو حامد محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413ه/1993م، ص5.

[4] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 13-14.

مجتهدا إلا إذا أتقن علوم العربية من نحو وصرف وبلاغة ومعانٍ وغيرها، والمطلع على أيّ كتاب من كتب أصول الفقه سيجد أنَّه مشتمل على الكثير من المباحث اللغوية، نحو: سبب وضع اللغة، وأقسام اللفظ، وأقسام الدلالة، والمفرد والمركب، وتأليف الكلام والجملة، وأغراض الخبر والإنشاء، والحقيقة والمجاز، والمشترك والمترادف... وغير ذلك.

جامعة فارس - المدية - المجلس العلمي للكلية - كلية الآداب واللغات

والحديثُ عن تأثر علم أصول النحو بأصول الفقه قديم هو الآخر، وليس مرتبطا فقط بالتأثر الحاصل بعد نشأة العلم الفعلية على يد ابن جني، وقد رأينا عند الحديث عن نشأة أصول النحو أنَّه كان مبثوثا ومنثورا في كتب النحويين على شكل ممارسات وتطبيقات، وقد كان للنحاة – قبل التنظير لأصول النحو- ضوابطُ وقواعد منهجية ارتكزوا عليها في تعاملهم مع السماع والقياس، وهذه الضوابط نتيجة لتأثرهم بالفقهاء ورواة الحديث، ونجمل أشكال التأثر في المنهج بما يلي:

❖ أولا - تقسيم الأدلة:

أدلة الفقه هي الكتاب، والسنة وهما الدليل النقلي، والإجماع، والقياس، واستصحاب حال الأصل والاستحسان وغيرها، وهي بعينها أدلَّة النحو، وكذلك ما يتعلق بتقسيمات وتفريعات وأحكام وشروط تلك الأدلة، وكذلك التعارض والترجيح بين الأدلة، ومراتبها في الاحتجاج، كلُّها مشتركة بين العلمين، مع وجود بعض الاختلافات التي ترجع إلى طبيعة العلمين، فالإجماع –مثلا- عند الأصوليين يعدُّ من الأدلة المعتبرة، وهو ثالث الأدلة بعد الكتاب والسنة[1]، أمَّا في أصول في النحو فإنه مختلف فيه، فبعض النحويين لا يعدُّه من الأدلة المعتبرة[2]، ولا بد من التنبيه إلى الحقبة التاريخية، فتقسيم الأدلة النحوية كان متأخرا وهذا التأثر يخص النحاة المتأخرين لا المتقدمين الذين لم ينظِّروا لعلم أصول النحو.

❖ ثانيا- نقد المدونة اللغوية:

من أهمَّ أساسيات المنهج النحوي نقد المدونة اللغوية للتمييز بين جيِّدها وقبيحها، مطردها وشاذها، كثيرها وقليلها، فكان استنباط القواعد مبنيا على استقراء قائم على ضوابط منهجية علمية، وأهمها: توثيق النصوص المروية، وأخطرُ ظاهرة مسَّت رواية اللغة هي ظاهرة الوضع والتزيُّد في الشعر، وقد تنبَّه لها اللغويون فتحرَّوها ووضعوا مقاييس وقوانين الضبط الصحيح، مخافة أن يكون الشاهد من غير العرب الفصحاء ومن غير عصور الاحتجاج، وهذا الذي نجده عند الفقهاء

[1] - ينظر: علي عبد الرازق، الإجماع في الشريعة الإسلامية، دار الفكري، دون معلومات، ص5.

[2] - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 14.

ورواة الحديث وعلماء القراءات، فقد تقصَّوا سند الأحاديث، وتحرَّوا متنها وألفاظها، لإثبات ومعرفة الصحيح والحسن والضعيف والمجهول والموضوع، وكذلك الحال بالنسبة لنقد القراءات للتمييز بين الصحيحة منها والباطلة، وما يجوز القراءة بها وما لا يجوز، غير أنَّ نقد المدونة عند الفقهاء والمحدثين كان أشدَّ صرامة من نقد المدونة اللغوية؛ نظرا لاختلاف طبيعة المدونتين واختلاف الغاية منهما.

❖ ثالثا- منهج التبويب والتصنيف:

إنَّ الناظر في أهم مصدرين من أصول النحو العربي وهما كتاب "**لمع الأدلة في أصول النحو**" لابن الأنباري، و"**الاقتراح في علم أصول النحو**" لجلال الدين السيوطي، سيلمح بوضوح أنَّهما قد بُنيا وفق منهج الأصوليين، وقد صرَّح السيوطي أنه رتب كتابه على منوال كتب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم[1].

❖ رابعا – المصطلحات وتعريفاتها:

من أبرز مظاهر التأثر بأصول الفقه انتقاءُ المصطلحات، ولا يعني هذا أنَّ كلَّ مصطلحات أصول النحو هي مصطلحات أصول الفقه، لكنَّ أغلبها منتزع من مصنفات الأصوليين، وليس غريبا اشتراكُ العلمين في كثير من المصطلحات، فإذا كان منهج الدراسة متقاربا بينهما، فلا ضير من الاتفاق في التسميات، وإذا ألقينا نظرة على كتاب الخصائص سنجد طائفة من المصطلحات الأصولية، وكذلك بعض العناوين شبيهة تماما بما نجده في كتب أصول الفقه، وهذه بعض تلك المصطلحات والتسميات:

الاستحسان[2] – تخصيص العلل[3] – العلة المتعدية والواقفة (غير المتعدية)[4] – غلبة الفروع على الأصول- العلة الموجبة وعلة العلة ... وغير ذلك.

وإذا رجعنا إلى كتاب "لمع الأدلة في أصول النحو" فإنَّ جلَّ المصطلحات التي وظَّفها هي من مصطلحات الأصوليين، كتقسيم النقل إلى متواتر وآحاد، وتقسيم القياس إلى قياس علة وقياس

---

[1] - المرجع السابق، ص 7-8.

[2] - ينظر: محمود حامد عثمان، القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، دار الزاحم، الرياض، ط1، 1423هـ/2003م، ص38، وينظر: ابن جني، الخصائص، 133/1.

[3] - ينظر: القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، ص99، والخصائص، 144/1.

[4] - ينظر: القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، ص 214، والخصائص، 169/1-172.

شبه وقياس طرد، وأقسام العلة النحوية، وشروطها، وطرق الاعتراض على الأدلة النحوية التي صاغها كلها من أصول الجدل عند الأصوليين، وكذلك باقي الأدلة الملحقة بالقياس، كالاستحسان والاستصحاب، والسبر والتقسيم، والاستدلال بالأولى، وقد تكرَّر الأمر نفسه عند السيوطي في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو".

ولم يقتصر الأمر – خاصة عند ابن الأنباري والسيوطي- على انتقاء المصطلحات، بل تجاوزه إلى صياغة التعريفات، ولا أدلَّ على ذلك من تعريف علم أصول النحو على منوال تعريف أصول الفقه.

❖ **خامسا – تقسيم الأحكام النحوية:**

أقسام الحكم النحوي المعروفة[1] هي بعينها أقسام الحكم الفقهي، وهي:

√ **الواجب:** كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه.

√ **الممنوع:** وهو ضد الواجب، كامتناع نصب الفاعل ورفع المفعول.

√ **الحسن:** كرفع الفعل المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.

√ **القبيح** وهو ضد الحسن، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع.

√ **خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل في نحو: "ضرب غلامُه زيدا"، فإنَّه أولى من تقديم المفعول.

√ **الجائز:** كتقديم الخبر على المبتدأ أو تأخيره نحو: "زيدٌ قائم" و"قائمٌ زيد"

وأقسام الحكم النحوي منتزعة من عند الأصوليين، مع وجود بعض الاختلافات في المصطلحات مع التوافق المعنوي، وأقسام الحكم عند الأصوليين هي: الواجب - المحرَّم وهو الممنوع- المندوب، وهو شبيه بالحسن عند النحويين- والمكروه وهو عند الفقهاء المبغَض، ويقابله عند النحاة بالقبيح- المباح، ويسمى أيضا الحلال والجائز[2]

[1] - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 48-49.

[2] - ينظر: محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، دار ابن الجوزي، الرياض، دط، 1426هـ، ص 11-12.

المحاضرة 5: قواعد الاحتجاج اللغوي

قواعد الاحتجاج اللغوي هي مجموعة من المبادئ والقوانين المنهجية التي استعان بها النحاة في ضبط تعاملهم مع المدونة اللغوية، أو بتعبير آخر هي: الضوابط التي مكَّنت النحويين من أن يحتكموا إلى المدونة وفق منهج علمي سليم، وهذه القواعد الاحتجاجية هي التي ضمنت لهم بناءَ القواعد النحوية على مدونة سليمة لغويا وصالحة للتقعيد.

والاحتجاج في اللغة بمعنى اتخاذ الحجَّة، يقال احتجَّ بالشيء أي اتَّخذه حجة، والحجة الدليلُ والبرهان[1].

أمَّا في اصطلاح النحويين فالمقصود بالاحتجاج «إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بنقلي بدليل، صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[2] أو بدليل عقلي من قياس وتعليل ونحوه. والاحتجاج عند النحويين خاضع لضوابط، وهي الميزان الذي وُزنت به المدونة اللغوية قبولا أو رفضا، وهي كثيرة وأهمها ما يلي:

1 – تحديد الإطار الزماني والمكاني للمدونة اللغوية، وقد سبق الحديث عنه في موقف النحاة القدامى من المدونة اللغوية فلا نعيده هاهنا.

2 – الكلام العربي مطردٌ وشاذ:

المطرد هو ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة النحوية[3]، وهو ما شاع وكثر في الاستعمال اللغوي، ووافق مقاييس العربية، والشاذُ خلافه، فهو ما خالف السماع الكثير عن العرب، وخالف القواعد النحوية المطردة.

ولكلٍّ منهما أحكام وضوابط، وهي كالتالي[4]:

√ **ما كان مطردا في الاستعمال والقياس** مُجمَعٌ على قبول الاحتجاج به، وهو الكلام العربي الفصيح الذي بُنيت عليه قواعد النحو المطردة.

---

[1] _ ابن منظور، لسان العرب، مادة (حجج)، 228/2.

[2] _ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1407هـ/1907م، ص6.

[3] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 97/1.

[4] - المصدر نفسه، 97/1-99.

√ **ما كان مطردا في القياس شاذا في الاستعمال**، كالماضي من "يدع" و"يذر" أي "ودَع" و"وذر"، وما شذَّ في استعمال العرب فحكمُه الترك؛ لأنَّنا لا نتكلم إلا بما تكلمت به العرب.

√ **ما كان شاذا في القياس مطردا في السماع**، نحو: استحوذ واستنوق، واستتيست الشاة، واستصوبت الأمر، وأغْيلت المرأة ... وهذه الأمثلة مطردة في استعمال العرب، إلا أنَّها شاذة في القياس؛ إذ كلُّ الأمثلة في بابها جاءت مُعلَّة بقلب الياء والواو ألفا، نحو: استقام واستنار واستعاد، فكان القياس يقتضي أن يقال: استناق واستحاذ واستتاس واستصاب الأمر وأغالت المرأة ...

وضابطُ هذا القسم اتِّباعُ السماع الوارد فيه عن العرب، ولكن لا يُتخذ أصلا يقاس عليه، فلا يقال: استخْير واستسوَغ واستدْين وأبْيَن وأنْور، قياسا على استحوذ واستنوق وأغْيلت، وإنما يقاس ذلك على النظائر المعلَّة، فيقال: استخار واستساغ واستدان، وأبان وأنار.

√ **ما كان شاذا في الاستعمال والقياس معا**، كتتميم مفعول فيما عينُه واو، نحو: "ثوبٌ مصْوون" و"مسك مدْووف"، وضابطُ هذا القسم أنَّه مرفوض بالإجماع لا يُتكلَّم به، ولا يُحمل عليه شيءٌ من كلامنا.

3– الفصاحة:

الفصاحة هي أصل الأصول كلها، فالمعيار الذي وُزنت بها شواهد النحو هو معيار الفصاحة، وقد تفاوتت لغات العرب في الاحتجاج بحسب تفاوتها في درجة الفصاحة، ويتضمن مفهوم الفصاحة المدلولات التالية:

1 - الفصاحة صفةٌ من تُرتضى لغته، أي كون الناطق العربي يوثق بلغته ويؤخَذ بها.

2- السلامة اللغوية: أي كون الناطق العربي ينطق بكلام عربي سليم خالٍ من الخطأ.

3 – الاستعمال الكثير المعروف من كلام الفصحاء، أي كون الناطق العربي يتكلم بلغة فصيحة يستعملها أكثر العرب.

4- السليقة: أي كون الناطق العربي الفصيح اكتسب العربية الفصيحة من بيئته التي نشأ فيها، ولم يأخذها بالتلقين[1].

جامعة يحي فارس - المدية - المجلس العلمي - كلية الآداب واللغات

وانطلاقا من ضابط الفصاحة تمَّ إسقاط العديد من الشواهد اللغوية من دائرة الاحتجاج، بل إنَّ النحويين كانوا يختبرون العربي، فإن تثبتوا من عدم فصاحته أقصوه من الفصحاء، وقد تحدث ابن جني عن إخضاع العربي لامتحان الفصاحة، وبيَّن أنها الحكم في القبول والرد، فقال: «وقد طرأ علينا أحدٌ ممَّن يدَّعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضعفة الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له ... إلى أن أنشدنا يوما شعرا لنفسه يقول في بعض قوافيه: أشْنَؤُها وأدْأَؤُها[2] ... فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له وقياس يسوِّغه»[3].

وعند الوقوف على قواعد الاحتجاج الأخرى سنتبيَّن أنَّ معيار الفصاحة يحكمها جميعا، فالقبول والرفض والترجيح والتفاضل كلُّها تنبني على تحقق شرط الفصاحة، وحتى أهمُّ ضابطين من ضوابط الاحتجاج وهما حدود الزمان وجغرافيا المكان يخضعان لشرط الفصاحة.

وأكثر من هذا كلِّه، فقد يقبل النحوي لغة من نشأ في غير بلاد العرب إذا ثبتت فصاحته، فقد انتقل إلى بلاد فارس عددٌ من عرب بكر وتميم وغيرهم، وأنشأوا بيئة لغوية جديدة، ومن شعراء فارس الذين نشأوا في بيئة عربية زياد الأعجم وهو فارسي الأصل، وقد استشهد سيبويه بشعره[4]، وزيادة على هذا فإنَّ بعض الشعراء الفصحاء كانوا من الموالي في الأصل، ونشأوا في بيئة عربية[5]، وفي هذا تأكيد على أهمية الفصاحة، وأنَّها الأصل الذي بنيت عليه ضوابط الاحتجاج.

4 – يُحتج بما انفرد به الفصيحُ إذا كان هو كل ما ورد في بابه ولم يرد في كلام العرب ما ينقضه في الباب، يقول جلال الدين السيوطي: «المسموع الفرد: هل يُقبل ويُحتجُّ به؟ له أحوالٌ ... أحدها: أن يكون فردا، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به،

[1] - عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، ص 38-39.

[2] - والصواب أن يقول: أشآها وأدآها بقلب الهمزة الثانية ألفا.

[3] - ابن جني، الخصائص، 2/5-6.

[4] - ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/301- 3/84.

[5] - عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، ص 123.

فهذا يُقبل ويحتجُّ به، ويقاس عليه إجماعا، كما قيس على قولهم في "شنوءة": "شَنئي"، مع أنه لم يسمع غيره؛ لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به»[1].

وقد ذهب ابن جني إلى قبول الاحتجاج بالمسموع الفرد إذا صدر عن عربي فصيح، ولم يروِ ما يُنكر عليه من كلام العرب، أو جاء مخالفا للقياس[2].

5 – لغات العرب على اختلافها حجة:

أقرَّ ابن جني بقاعدة احتجاجية مهمة، وهي أنَّ اختلاف اللغات يكون حجة إذا تساوت أو تقاربت اللغتان في كثرة الرواية وموافقة القياس فلا تفاضل بينهما، أمَّا إذا تباعدت اللغتان في سَعة الرواية وقوة القياس فإنَّ إحداهما تُغلَّب على الأخرى، يقول: «اعلم أنَّ سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظُره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن كل واحد من القومين ضربا من القياس ضربا يؤخذ به ويُخلَد إلى مثله، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من رَسيلتها، لكن غايةُ ما لَكَ في ذلك أن تتخيَّر إحداهما فتقوِّيها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقْبلُ لها وأشدُّ أنسًا بها، فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا، أوَ لا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلُّها كافٍ شافٍ". هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستبدال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين.

فأمَّا أن تقلَّ إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا، ألا ترى أنك لا تقول: "مررت بَكَ ولا المال لِكَ" قياسا على قول قضاعة: "المال لِهُ ومررت بَه"»[3].

6 – لا يُحتج بشعر المولدين:

المولَّد هو ما أحدثه من لا يُحتجُّ بألفاظه من غير العرب الفصحاء، وقد أجمع النحويون على عدم الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين[4]؛ لأنهم ليسوا كالعرب الفصحاء الذين يتكلمون العربية سليقة، ولذلك فهم ليسوا بمأمن من الوقوع في الخطأ.

---

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 120، وينظر: ابن جني، الخصائص، 115/1-116.

[2] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 21/2.

[3] - المصدر نفسه، 10/2.

[4] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 144.

ويجوز الاستشهاد بشعر المولدين والمحدثين في باقي علوم العربية، فالنحاة الذين منعوا الاستشهاد بشعر المولدين، إنما منعوا الاحتجاج به في النحو والصرف فقط، أما علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع) فالأصل فيها أنَّها تعود إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب الذين عاشوا في عصور الاحتجاج وغيرهم[1].

7- الثقة والعدالة:

إذا كان المتكلم العربي الذي أخذت عنه اللغة يشترط فيه أن يكون فصيحا، فإنَّ الناقل أو الراوي عنه يشترط فيه أن يكون ثقة عدْلا، وصفة الثقة والعدالة تبرئةٌ للراوي من تهمة الوضع والتزيُّد والتدليس، وقد حدَّد أحمد بن فارس صفات ناقل اللغة، وهي أربعة فقال: «فليتحرَّ آخذُ اللغة وغيرها من العلوم أهلَ الأمانة والثقة والصدق والعدالة.»[2]، وقال أيضا: «وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتقَّى المظنون»[3].

واشتراط الوثوق من مصداقية الراوي من أسس المنهج الاستقرائي السليم، فاحتمال تهمة الراوي بالوضع تلقي بظلالها على صحة المدونة التي يرويها، ولذلك فإنَّ المنهج العلمي السليم يقتضي دقة الضبط والتوثيق والتثبُّت من صحة الشواهد المروية.

8- لا يُحتجُّ بشعر أو نثر لا يُعرف قائله:

أولُّ من أقرَّ بهذه القاعدة الاحتجاجية هو أبو البركات بن الأنباري[4]، وقد نهج نهجه في ردِّ الشعر المجهولِ قائلُه كلٌّ من جلال الدين السيوطي وعبد القادر البغدادي، اللذين صرَّحا بامتناع الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله، وسبب الامتناع هو الخوف من أن يكون البيت المجهولُ صاحبُه مصنوعا، أو يكون لمولَّد أو محدث ينتمي إلى شعراء الطبقة الرابعة الذين أجمع النحاة على عدم الاحتجاج بشعرهم، أو يكون هذا البيت المجهول لمن لا يوثق بفصاحته[5].

---

[1] - ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، 5/1.

[2] - أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م، ص 34.

[3] - المصدر نفسه، ص34.

[4] - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 310/1- 345/1-

[5] - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 149، وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، 15/1.

وهذه القاعدة الاحتجاجية معارَضة بقاعدة احتجاجية أقوى منها وهي: أن يروي الشاهدَ من يوثق بفصاحته وعربيته، فإذا ثبت أن المصدر موثوقٌ به فلا حاجة إلى التثبت من اسم القائل، وقد روى سيبويه 50 بيتا من الشعر من غير إسناد، ولم يطعن فيها أحد من النحويين؛ لأنَّ سيبويه موثوق عندهم، ولأنه لا يروي إلا عمَّن ثبتت فصاحته وسلمت عربيته، وقد نصَّ على هذا العديد من النحويين منهم ابن هشام الأنصاري، حيث يقول ردا على من أنكر الاحتجاج بالشعر المجهول: «ولو صحَّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه، فإنَّ فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها وخمسين مجهولة القائل»[1]

ويقرُّ البغدادي بصحة الاستدلال بالبيت المجهول القائل إذا ورد عن عالم ثبْت، يقول: «إنَّ الشاهد المجهول القائل وتتِمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِل وإلا فلا؛ ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلَفٌ بعد سلف، مع أن فيها أبياتا عديدة جُهِل قائلوها، وما عيب ناقلوها»[2].

[1] - ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م، ص 314.

[2] - عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 16/1.

المحاضرة 6: القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة

القياس باعتباره استدلالا عقليا يهدف إلى بناء القواعد والأحكام لا يخلو منه علمٌ من العلوم الإنسانية، غير أنَّ العلوم تختلف من حيث مادتها وطبيعتها وغاياتها ومناهجها، ولذلك فإنَّ القياس مختلف بينها، وتقتضي الأسبقية التاريخية أن نتحدث عن القياس المنطقي أولا ثم القياس عند الأصوليين، ثم القياس عند النحاة العرب، لنقف في الأخير على أهمِّ الفوارق بين هذه الأقيسة.

1- القياس عند المناطقة:

القياس في اللغة بمعنى التقدير، يقال: «قاس الشيء يقيسه قَيْسًا وقياسا واقتاسه وقيَّسه إذا قدَّره على مثاله ... والمقياس: المقدار ... والقِيس والقاس: القَدْر»[1]

والقياس المنطقي استدلال غير مباشر، وهو **صيغة شكلية** لإثبات حقائق سبق العلم بها، ويعرَّف بأنه قولٌ مؤلف من قضيتين أو أكثر متى حصل التسليمُ بها، لزم عنه لذاته قولٌ آخر، أو قضية أخرى[2].

وتختلف أقسام القياس المنطقي بحسب اختلاف الحيثيات، فهو بحسب صورته وهيئته التي يتركب منها قسمان: اقتراني واستثنائي، وما يُلحق بهما من أقسام.

1 – 1_ القياس الاقتراني: سمي اقترانيا؛ لأنَّ عناصره فيها اقتران، وهو ما كانت

النتيجة فيه مستخلصة من المقدمات عن طريق العقل، فهي ليست موجودة بصورتها وهيئتها، بل بمادتها[3]، ومثاله ما يلي:

---

[1] - جمال الدين بن منظور: لسان العرب، مادة (قيس)، 187/6.

[2] - ينظر: عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط4، 1414هـ/1993م، ص227-228.

[3] - ينظر: يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1422هـ/2001م، ص243، وينظر: عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، 228.

القضية الأولى	القضية الثانية	القضية الثالثة
(مقدمة صغرى)	(مقدمة كبرى)	(النتيجة)

الشمس كتلة من نار ⟸ وكلُّ نار محرقة ⟸ الشمس محرقة

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

لدينا قضيتان يتكرر فيهما عنصر مشترك هو "النار"، فإذا اكتفينا بأحد المتكررين نتج معنا من القضيتين: "الشمس كتلة من نار محرقة"، وهذه القضية الجديدة أدركناها إدراكا ضروريا بعد إدراكنا للقضيتين الأولى والثانية، وملاحظتنا دخول الشمس في عموم النار المحرقة، فاستحقت بذلك أن يُحكم عليها بأنها محرقة، وهذه العملية العقلية تسمى قياسا منطقيا، توصلنا من خلاله إلى استخلاص نتيجة جديدة هي "الشمس محرقة"[1].

والقياس الاقتراني قسمان: اقتراني حملي، واقتراني شرطي.

أمَّا **القياس الاقتراني الحملي**، فينطبق عليه المثال الذي سبق ذكره، وهو يقوم على قضايا حملية محضة.

وأمَّا **القياس الاقتراني الشرطي**، فهو ما لم يتركب من حمليات محضة، بأن يركَّب من قضايا شرطية محضة، أو قضايا حملية وشرطية، أي هو ما كان بعضُه أو كلُّه قضايا شرطية[2]، ومثاله ما يلي:

المقدمة الصغرى ⟸ كلَّما رُؤي هلال رمضان فقد دخل شهر الصوم

المقدمة الكبرى ⟸ وكلَّما دخل شهر الصوم فقد وجب الصوم

المطلوب (النتيجة) ⟸ كلَّما رؤي هلال رمضان فقد وجب الصوم

وتتعدد أضرُب القياس الاقتراني بحسب هيئات القضايا وعددها وتركيبها، وقد اقتصرنا على النوعين العامين دون النظر في التفريعات الأخرى.

---

[1] - ينظر: عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص 228-229.

[2] - ينظر: يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، ص 252.

1 - 2- القياس الاستثنائي:

يتميز هذا القياس بوجود حرف الاستثناء بين مقدمتيه، وهو الحرف "لكن" أو ما يقوم مقامها، وبأنَّ نتيجته أو نقيضها موجودة بالفعل فيهما، دون الحاجة إلى تعديل في الصيغة، إلا أنَّ حكمها في المقدمتين شرطي، وفي النتيجة مجزوم به[1].

ومثاله ما يلي:

المقدمة الكبرى ⟸ إذا كانت الصلاة صحيحة فالمصلي متطهّر

المقدمة الصغرى ⟸ لكنَّ الصلاة صحيحة

النتيجة ⟸ فالمصلي متطهّر

أو نقول في المقدمة الصغرى (لكن الصلاة غير صحيحة) فتكون النتيجة (فالمصلي غير متطهر)[2].

2 – القياس عند الأصوليين:

الدلالات اللغوية للقياس عند الأصوليين هي: التقدير والتسوية[3].

والقياس اصطلاحا عند أغلب الأصوليين هو «تسوية فرع بأصل في حكمٍ لعلة جامعة بينهما»[4]، أو هو «الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل»[5].

والتسوية بين الفرع والأصل في علة الحكم شرط في القياس، إذْ لولا التسوية ما استطاع المجتهد إظهار الحكم في الفرع، وحقيقة القياس الفقهي «أن يدلَّ نصٌّ على حكم معين في واقعة، ويعرف المجتهد علة هذا الحكم، ثم توجد واقعةٌ أخرى لم يرد نصٌّ في حكمها، ولكنها تساوي واقعة

[1] - ينظر: عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص 228، ويعقوب بن عبد الوهاب الياحسين، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، ص 255.

[2] - ينظر: يعقوب بن عبد الوهاب الياحسين، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، ص 256.

[3] - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 227/3، وينظر: محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، ص68.

[4] - محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، ص68.

[5] - الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 237/3.

النص في علَّة الحكم، فيُلحق المجتهد هذه الواقعة بالأولى، ويسوّي بينهما في الحكم؛ لأنَّ الحكم يوجد حيث توجد علته»[1].

والقياس من الأدلة الشرعية المعتبرة، لكنه ليس مستقلا بذاته، بل هو متفرع عن الكتاب والسنة؛ لأنَّ الحكم الشرعي إمَّا أن يُعرف بطريق النص، وإمَّا أن يكون حملا على نصٍّ بطريق القياس[2].

وأركان القياس الفقهي أربعة وهي:

الأصل: وهو الواقعة التي يُقصد تعديةُ حكمها إلى الفرع، وهو ما ورد حكمه بالنص.

الفرع: وهو صورة محلِّ النزاع، أي الواقعة المتنازع في حكمها نفيا أو إثباتا، وهو ما لم يرد نصٌ بحكمه، وإنما يستنبط قياسا.

الحكم الشرعي الخاص بالأصل.

العلة الجامعة بين الأصل والفرع[3].

ومثال القياس: أنَّه ورد النصُّ بالنهي عن البيع وقت النداء الثاني للصلاة من يوم الجمعة، وهو قوله تعالى: ﴿**يا أيُّها الذين آمَنوا إذا نُودِي للصلاة مِنْ يومِ الجمعة فاسْعَوْا إلى ذِكر الله وذَرُوا البيعَ**﴾ [سورة الجمعة:9] وعلة الحكم ما في البيع من تعويقٍ للسعي إلى الصلاة واحتمال تفويتها، وهذه العلة موجودة في غير البيع من العقود كالإجارة والوكالة والرهن ونحوها، وهذه لم يرد نصٌّ بالمنع منها، ولكن فيها نفس المعنى الذي لأجله مُنِع البيع، فتأخذ حكمه بطريق القياس[4].

شروط القياس الفقهي: وضع الأصوليون شروطا كثيرة لصحة القياس، بعضها مختلفٌ فيه وبعضها متفق عليه، وهذه أهم الشروط التي اتفقوا عليها:

---

[1] - عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، ومعه شرح عبد الله بن صالح الفوزان، دار الفضيلة، القصيم، ط1، 1422هـ/2001م، 517/2.

[2] - المرجع نفسه، ص 513.

[3] - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 241/3، وينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، شرح على تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، ص 517.

[4] - عبد الله بن صالح الفوزان، شرح على تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، ص 517-518.

√ ألا يتعارض القياس مع دليل أقوى منه، فلا اعتبار بقياس يتصادم مع الكتاب والسنة والإجماع[1].

√ أن يكون حكم الأصل ثابتا بنص أو إجماع، فإذا كان ثابتا بقياس لا يصح القياس عليه، بمعنى ألا يكون حكم الأصل متفرعا عن أصل آخر، فالأولى في هذه الحالة أن يقاس على الأصل الأول[2].

√ أن يكون حكم الأصل ثابتا غير منسوخ[3].

√ أن تكون علة حكم الأصل ظاهرة ومعلومة، فإن كان الحكم الشرعي تعبُّديا محضا فلا يقاس عليه[4].

√ أن تكون العلة موجودة في الفرع ومشاركة لعلة الأصل[5].

√ أن يكون الفرع خاليا عن معارض –أقوى منه- يقتضي نقيض ما اقتضته علة القياس[6].

3– القياس عند النحاة:

نشأت فكرة القياس مع نشأة الفكر النحوي، ولم ينفصلا في أية مرحلة من مراحل الدرس النحوي، ولا أدلَّ على ذلك ممَّا روي عن أبي إسحاق الحضرمي، حيث قيل إنه كان شديد التجريد للقياس[7]، ويُروى عنه أنه قال ليونس بن حبيب: «وما تريد إلى هذا، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[8]، وكذلك الأبيات التي رويت عن الكسائي ومنها قوله:

إنَّما النحوُ قياسٌ يُتبَّع * وبه في كلِّ أمرٍ يُنتفَع**[9]

---

[1] - ينظر: محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، ص70.

[2] - المرجع نفسه، ص70.

[3] - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 243/3.

[4] - ينظر: محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، ص71.

[5] - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 311/3، ومحمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، ص71.

[6] - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 311/3.

[7] - ينظر: محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة، 2001م، ص 14.

[8] - المرجع نفسه، ص15.

[9] - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص 1747.

وليس المقصود من هذا القياس المفهوم الذي اكتسبه القياس عند النحاة المتأخرين، وهو حمل فرع على أصل بعلة جامعة، وإنَّما يُقصد به القانون المطرد أو القاعدة المطردة المستنبطة من استقراء كلام العرب الفصحاء.

وقد كان القياس في بدايته حتى عهد سيبويه والفراء والمبرد ومن عاصرهم عربيا خالصا في مفاهيمه وتطبيقاته، إلى أن تأثر النحاة بمفاهيم واصطلاحات العلوم الأخرى.

أنواع القياس عند النحاة القدامى:

إذا حاولنا تحديد مفهوم للقياس بحسب ممارسة النحاة له في وكيفية إجرائهم له، فإننا سنجد تصورين اثنين: الأول يتمحور حول مدى اطراد القواعد في النصوص اللغوية، والثاني يهدف إلى الربط بين الظواهر اللغوية المتشابهة وتفسيرها، وجديرٌ بالذكر أنَّ النحاة الأوائل لم يفرّعوا القياس، وأولُ من قسمه هو أبو البركات بن الأنباري، لكنه ذكر ثلاثة أقسام انتزعها من بعض تقسيمات الأصوليين، وسنذكرها بعد الوقوف عند تصور النحاة للقياس اللغوي.

3_1 – المفهوم الأول (القياس النحوي):

اكتفى النحاة القدامى بالتعبير عن القياس النحوي بلفظ القياس، ولم يُعنوا بتحديد المسميات كما هو الحال عند المحدثين؛ لأنَّ تصورهم للقياس وإجراءهم له لبناء القواعد كان شغلهم الشاغل، وهذا القياس ارتبط ارتباطا وثيقا بوضع النحو، وساير الدراسات النحوية منذ بداياتها على يد أبي إسحاق الحضرمي، وإلى يومنا هذا، وقد نصَّ ابن الأنباري على مفهومه دون الإشارة إلى نوعه، حيث يقول: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لمَّا كان غير المنقول عنهم في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب»[1].

وقدم السيوطي تعريفا مشابها، وأضاف إليه كلاما آخر يعدُّ تأكيدا على أنَّه تعريفٌ للقياس الأصلي الذي يرتبط بمدى اطراد القواعد في النصوص اللغوية، ويؤكد أيضا أنَّه التصور الفعلي الذي ارتكز عليه أوائل النحاة وأجروه في استدلالاتهم، حيث قال: «وهو معظم أدلة النحو، والمعوَّل

[1] - أبو البركات بن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 45.

جامعة يحيى فارس بالمدية المجلس العلمي للكلية الآداب واللغات

في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبَّع، ولهذا قيل في حدِّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب»[1].

القياس بهذا المفهوم هو الذي حفظ لنا قواعد اللغة المطردة؛ لأنَّه يهدف إلى تتبع نصوص اللغة لاستنباط أحكام جديدة أو نصوص جديدة تتوافق مع كلام العرب، وهذا ما يؤكده ابن جني بقوله: «إنما نقيس ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب، والغرض من صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجئ على ما جاء»[2]، ويؤكد ابن الأنباري أنَّ النحو كلَّه يرتكز على القياس؛ وهو بذلك يؤكد على طبيعة هذا القياس، وهي ارتباطه باطراد القواعد المبنية على كلام العرب، حيث قال: «اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنَّ النحو كلُّه قياس، ولهذا قيل في حدِّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[3].

إنَّ الغاية من إجراء هذا القياس هي محاكاة العرب في مفرداتها وتراكيبها، وصياغة ما لم يسمع من الكلام على ما سمِع في كلام العرب، ونبَّه ابن جني وابن الأنباري إلى علاقة هذا القياس بمقاييس النحو والصرف؛ وذلك أنَّ القياس اللغوي لا يتحقق إلا وفق مبدأ التكافؤ والتناظر بين الكلام المستحدث وكلام العرب، والذي يحقق حصول التكافؤ بين النص الجديد والنص المسموع هو القوانين المتمثلة في أحكام النحو والصرف، ولابن جني نصوص كثيرة يتحدث فيها عن هذا القياس، فقد عقد بابا في الخصائص بعنوان (باب في اللغة المأخوذة قياسا)، قال فيه: «... وما كان من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفعال، نحو جبل وأجْبال، وعُنُق وأعْناق، وعَجُز وأعجاز، ورُبَع وأرباع، وضلع وأضلاع، وكبد وأكباد... فليت شعري هل قالوا هذا ليُعرف وحده، أو ليُعرف هو ويقاس عليه غيره، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا. أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيره؟ وذلك كأن تحتاج إلى تكسير الرجز الذي هو العذاب، فكنت قائلا له لا محالة: "أرْجاز" قياسا على "أحمال"، وإن لم تسمع أرجازا في هذا المعنى»[4].

وإلى مثل هذا ذهب ابن الأنباري، حيث بيَّن طبيعة هذا القياس وقيمته العلمية، فقال: «إذا قال العربي "كتب زيدٌ"، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمّى تصح منه الكتابة، سواءً

---

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 203-204.

[2] - ابن جني، المنصف شرح التصريف، 247/3.

[3] - أبو البركات بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 95.

[4] - ابن جني، الخصائص، 41/2.

كان عربيا أو أعجميا، نحو: زيد وعمرو وبشير وأزدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثباتُ ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، فإنه يتعذر في النقل دخول كلِّ عامل من العوامل على كلِّ ما يجوز أن يكون معمولا له، ألا ترى أنه يتعذر أن يُنقل بعد عامل الرفع كل ما يجوز أن يكون مرفوعا به، وبعد عامل النصب كل ما يجوز أن يكون منصوبا به، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجرورا به ... »[1].

إنَّ القياس بهذا المفهوم هو القانون الذي يحفظ لهذه اللغة خصائص نظامها المتمثل في مقاييسها النحوية والصرفية، ويصونه من أيِّ خرق أو خروج على القواعد؛ لأننا حين نجري كلامنا وفق الكلام الفصيح الخاضع لمقاييس مطردة، فنحن بذلك نضمن استمرارية النظام اللغوي السليم.

وهذا القياس ينبني على ثلاثة أركان، هي المقيس عليه (الأصل) والمقيس (الفرع) والقانون النحوي أو الصرفي المشترك بينهما، والمتمثل في أحكام النحو والصرف، فما سُمع من كلام العرب الفصيح هو المقيس عليه، وما لم يسمع من الكلام المراد استحداثه هو المقيس، فإذا قلنا إنَّه قد سُمع في كلام العرب: "جاء زيدٌ" و"خرج زيد" و"مرض زيدٌ" ونحو ذلك.. ولم يُسمع في كلامهم اسم أزدشير الأعجمي فإننا نلحقه بكلام العرب فنقول: "خرج أزدشير" و"جاء أزدشير"، والقانون الجامع بينهما هو: فعل +فاعل مرفوع، ويمكننا أن نأتي بأي اسم عربيا كان أو أعجميا ونصيغه على منوال "جاء زيد" ...

ويختص هذا القياس عند النحاة ببعض الأحكام، وأهمها:

√ **<u>الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيرا مطردا</u>**؛ لأنَّ المقاييس إنما تُبنى على الأكثر في كلام العرب، وقد كان سيبويه يصرح في مواضع كثيرة بعدم القياس على القليل والشاذ والنادر؛ لأن لغة العرب مبنية على الكثير وليس على القليل، ومن ذلك قوله: «فإنما هذه الأقل نوادر، تُحفظ عن

[1] - أبو البركات بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 98-99.

العرب ولا يقاس عليها، ولكنَّ الأكثر يقاس عليه»[1]، وقوله أيضا: «ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس»[2].

وأكد السيوطي أنَّ شرط المقيس عليه «ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، كتصحيح استحوذ واستصوب واستنوق ...»[3].

√ **ليس كلُّ ما قلَّ في كلام العرب يُمتنع القياس عليه،** فقد يكون الشاذ هو كلُّ ما ورد في بابه وليس في كلام العرب ما يخالفه، فيحمل عليه ما لم يسمع من الكلام، وقد عقد ابن جني بابا في جواز القياس على ما يقل، واستشهد على ذلك بقولهم في النسب إلى شنوءة: "شنئيّ"، ومع أنَّ هذا اللفظ هو الوحيد الوارد في بابه إلا أنه أجاز القياس عليه، فيقال في النسب إلى "قتوبة" :"قَتبيّ"، وإلى "ركوبة": "ركبيّ"، وإلى "حَلوبة":"حَلبيّ"؛ وإنَّما صحَّ القياس عليه لأنه جميع ما جاء في هذا الباب، فإذا قاس المتكلم على جميع ما جاء وإن كان قليلا فهو صحيح ومأخوذ به[4].

√ **إذا تعارض السماع مع القياس، فالسماع مقدَّم عليه**، ومفاد هذا الضابط أنَّه لا اجتهاد مع نص مسموع عن العرب، أو نص من القرآن الكريم موافق لكلام العرب.

يقول أبو علي الفارسي: «ولو لم يعاضِد القياسُ السماعَ حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطِّراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أنَّ التعلُّق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدِّي إلى الخروج عن لغتهم، فلو أعللت نحو "استحوذ" ولم تراعِ فيه السماع، وقلت إنَّ بابه كله جاء مُعَلًّا نحو: استعاد واستفاد، فكذلك أُعِلَّ هذا المثال قياسا على الكثير الشائع، لكنت ناطقا بغير لغتهم، ومُدخِلا فيها ما ليس منها، فالقياس أبدا يُترك للسماع، وإنما يُلجأ إليه إذا عُدِم في الشيء السمع، فأمَّا أن يُترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدولٌ عن الصواب بيِّن»[5].

---

[1] - سيبويه، الكتاب، 8/4.

[2] - المصدر نفسه، 402/2.

[3] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 209.

[4] - ابن جني، الخصائص، 115/1-116.

[5] - أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص 226.

وقال ابن جني: «اعلم أنك إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[1]، وقال في موضع آخر مؤكدا على أنَّ السماع مقدَّم على القياس: «السماع يبطل القياس»[2].

3- 2 - المفهوم الثاني (القياس التعليلي):

وهذا القياس يرتبط بتفسير الظواهر النحوية المتجانسة، فقد لاحظ النحاة وجود بعض الظواهر التي تبدو شاردة عن بابها الأصلي وملحقة بباب آخر، فاجتهدوا في تفسير أسباب ذلك الخروج؛ وذلك «أنَّ النحويين ينطلقون من تصوُّر خاص بواضع اللغة، فهم يعتقدون اعتقادا جازما أنَّ واضع اللغة حكيم، فكان من تحصيل الحاصل أن يسلِّموا بأنَّ لغتهم محكومة بنظام بديع الصنع، وأنَّ كلَّ هيئة تركيبية أو إفرادية فيها محكمة البناء، ومُفصِحة بذلك عن حكمة واضعها، ولذلك فإنَّ النحوي عندما يصادف لفظا معدولا عن أصل بابه يدعوه ذلك إلى السؤال عن علة هذا العدول، فإذا كان واضع اللغة حكيما فإنَّ أيَّ عدول عن أصل الباب ومجراه وقياسه إنما يكون لعلة تكشف عن حكمة الواضع، فلا شيء يجري في هذه اللغة كيفما اتفق ومن غير حكمة، ودون أن يحكمه نظام دقيق.

إنَّ النحوي يعتقد أن اللفظ إذا خرج عن أصل بابه فلا بدَّ أن يكون المتكلم العربي قد أجراه على وجه من القياس ينبغي اكتشافه»[3].

ولم يكن النحاة غافلين عن هذا القياس، فقد نبَّه سيبويه إلى أنَّ العرب « قد يشبّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله»[4]، ومعناه أنَّ المقيس والمقيس عليه لا تربط بينهما علاقة تناظر وتكافؤ كما في القياس الأصلي، وإنما هما متشابهان من وجه ومتغايران من وجه آخر، وغايةُ النحوي أن يكتشف وجه الشبه الذي بينهما؛ لأنَّ العربي لم يصرّح بذلك الشبه أو تلك العلة.

وأركان القياس أربعة وهي: المقيس عليه (الأصل) والمقيس (الفرع) والحكم المشترك بينهما والعلة الجامعة بينهما، وهي التي من أجلها أُعطِي الفرعُ حكمَ الأصل.

---

[1] - أبو الفتح بن جني، الخصائص، 125/1.

[2] - أبو الفتح بن جني، المنصف شرح التصريف، 240/2.

[3] - مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 99.

[4] - سيبويه، الكتاب، 182/1.

والأمثلة على هذا النوع من القياس كثيرة، ومنها ما ذكره سيبويه في بيان علة إعراب الفعل المضارع مع أنَّ الأصل فيه البناء؛ ذلك أنَّه فعل والأصل في الأفعال أنها غير معربة كالماضي والأمر والمضارع في بعض أحواله، إلا أنَّ المضارع خرج عن أصل بابه (البناء) وألحق بباب الإعراب الذي يخصُّ الأسماء، وذلك لوجود مشابهة بينهما من وجوه وهي:

√ الاختصاص بعد الشياع، وذلك أنَّه تقول "يقوم" فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين وسوف اختص بالاستقبال، وكذلك الاسم فإنك تقول "رجل" فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت "الرجل" اختص برجل بعينه.

√ أنَّ لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم، كقوله جلَّ وعلا: ﴿**وإنَّ ربَّكَ لَيحكُمُ بينهُم**﴾ [سورة النحل:124] أي لحاكم.

√ جريان الفعل المضارع على حركات وسكنات اسم الفاعل، فضارب على وزن يضرب.

√ الفعل المضارع يكون صفة كما يكون الاسم كذلك، تقول "مررت برجل يضرب" كما تقول "مررت برجل ضارب"، فقام "يضرب" مقام "ضارب"[1].

4 - العلاقة بين القياس عند المناطقة والأصوليين والنحاة:

4 – 1- العلاقة بين القياس المنطقي والقياس اللغوي:

يبدو جليا أنَّه ليس ثمة أية علاقة بين القياس المنطقي والقياس النحوي، فالقياس المنطقي مجرد استدلال عقلي محض لا يختص بأي علم من العلوم، فهو طريقة عقلية في استخلاص نتيجة من خلال الارتكاز على قضيتين أو أكثر والربط بينها للتوصل إلى نتيجة قد تكون معروفة بداهة.

يضاف إلى هذا أنَّ القياس المنطقي ليس له أركان كما في القياس اللغوي، فهو مركب من مقدمتين أو أكثر، العلاقة بينهما علاقة استلزام، كما في المثال التالي:

[1] - ينظر: سيبويه: الكتاب، 1/14-15، وينظر: ابن الأنباري، ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 108.

المقدمة الصغرى ⟵ كلُّ إنسان حيوان

المقدمة الكبرى ⟵ كلُّ حيوان متحرك بالإرادة

النتيجة ⟵ كلُّ إنسان متحرك بالإرادة

نجد قضيتين تتضمن إحداهما الأخرى، فالمقدمة الكبرى تتضمن المقدمة الصغرى وبينهما عنصر مشترك (متحرك بالإرادة) يستلزم تحققَ نتيجة، والقياس اللغوي لا يحصل بهذه الطريقة.

ويوضح عبد الرحمن الحاج صالح فرقا جوهريا بين القياسين من حيث كيفية إجرائهما والغاية منهما بقوله: «إن الاستدلال القياسي هو ككل استدلال في اصطلاح المنطق استنتاجُ نتيجة من مجموعة من المعطيات أو من افتراض، ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا بوجود علاقة تربط بين النتيجة وهذا الذي وُضع كمنطلق للاستدلال (أي المقدمتان) وهي عند النحاة علاقة تكافؤ لزومي، وعلى هذا فالنحوي في قياسه يحصر جهوده في محاولة اكتشاف هذا التكافؤ في الواقع وإثباته في الوقت نفسه.. والقياس النحوي ليس استكشافيا فقط أو برهانيا فقط، بل يُفضي إلى كشفٍ وإثباتٍ في الوقت نفسه؛ لأنه استنتاج بالتركيب.

وعلى هذا فالتكافؤ القياسي ليس تكافؤا اندراجيا، بل يتجاوز ذلك بربط العناصر من مجموعة "أ" بعناصر من مجموعة "ب" مباشرة دون أن يمرَّ بـ" أ" أو "ب"، فهي علاقة قائمة لا بين مجموعات وأخرى، بل بين عناصر مباشرة كلُّ واحد إزاء نظيره»[1].

ومعنى هذا أنَّ كيفية إجراء الاستدلال عند النحاة والمناطقة مختلفة، وكذلك الغاية من القياسين مختلفة، فالقياس المنطقي عملية اندراج قضية في قضية يستلزم نتيجة، والقياس النحوي ليس اندراج قضية في قضية، بلا هو تكافؤ بين مجموعتين من غير اندراج واحدة في الأخرى، والغاية من القياس المنطقي هي اكتشاف نتيجة فقط، في حين أنَّ القياس النحوي يستنتج ويُنتج ويثبت.

وثمة سؤال جوهري: هل القياس المنطقي ينطبق عليه مفهوم القياس عموما؟ الجواب لا؛ فالقياس يقتضي شيئين يُحمل أحدهما على الآخر للتوصُّل إلى حكم جديد، في حين أنَّ القياس

[1] - عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ص 348.

المنطقي مجرد **صيغة شكلية** للتوصل إلى نتيجة وليس إلى حكم، ثم بعد هذا نجد من النحويين المحدثين من يدعي أنَّ القياس النحوي متأثر بالقياس المنطقي.

4 _ 2_ العلاقة بين القياس الفقهي والقياس النحوي:

يختلف القياس النحوي عن القياس المنطقي اختلافا كبيرا، لكنه قد يلتبس بالقياس الفقهي، ويجب التنبيه إلى ضرورة النظر في تأثر القياس النحوي بالقياس الفقهي من زاوية تاريخية، وضرورة الفصل بين القياس النحوي في مرحلة ما قبل القرن الرابع الهجري، ومرحلة ما بعده، وإن أردنا التدقيق أكثر قلنا مرحلة ما قبل ابن الأنباري ومرحلة ما بعده.

إنَّ القياس النحو ي العربي يشترك مع القياس الفقه ي الإسلامي في قيامهما على أربعة أركان هي: الأصل والفرع والحكم والجامع (العلة أو الشبه)، ومع ذلك فقد تنبَّه الأستاذ الحاج صالح إلى أنَّ كل لفظة من هذه الأركان تدل -في قياس النحو- على غير ما تدل عليه في قياس الفقه، وخاصة لفظة "الجامع" فهي أهم لفظة في هذا التحديد[1]، وقد نبَّه الحاج صالح إلى ما لحق القياس النحوي من خلط في المفاهيم، خاصة عند ابن الأنباري، فقال: «إنَّنا نتحفظ أشدَّ التحفُّظ من كل ما كتبه المتأخرون من العلماء في تحديدهم للقياس النحوي، وأخصُّ بالذكر أبا البركات بن الأنباري، فقد ألَّف كتابا في أصول النحو، وأخذ تحديد الفقهاء الأصوليين للقياس، وجعله مماثلا لقياس النحو، فتعوَّد الباحثون في عصرنا على الاكتفاء بما قاله في ذلك في الغالب»[2].

وقد عقد عبد الرحمن الحاج مقارنة بين القياس الفقهي والقياس النحوي، في مرحلة متقدمة من تاريخ أصول الفقه وتاريخ النحو، وتحديدا بين الشافعي والنحاة في زمن سيبويه، وهي المرحلة التي خلت من التأثر بالمنطق الأرسطي، وقد توصلَ إلى النتائج التالية[3]:

[1] _ عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص159.

[2] _ المرجع السابق، ص159.

[3] - المرجع نفسه، ص 335-336.

القياس الفقهي	القياس النحوي
1 – مفهومه: موافقة ما لم يرد فيه نصٌ لما ورد فيه نص في معناه وبالتالي يحكم له بحكمه.	**1 – مفهومه:** توافق البناء أو المجرى بين الوحدات المسموعة، أما تشبيه الناطقين مجرى بآخر فهو ظاهرة لغوية ولا يسميه سيبويه قياسا.
2 – الغرض منه: هو غرض واحد، فكل ما نزل بمسلم فله حكمٌ لازم، فإن لم يرد به نصٌ طلب بالاجتهاد.	**2- الغرض منه: له غرضان:** • أحدهما تطبيقي، وهو تمكين متعلم العربية من استغلال الأصول النحوية. • والثاني نظري وهو زيادة على استنباط المُثل والحدود تفسيرٌ لبنى اللغة ومجاريها.
3 – المعنى: وهو الذي يسميه الأصوليون العلة.	3- توافق البناء أو المجرى، هذا هو المعنى ولا يسميه سيبويه العلة.

ويعد ابن الأنباري أول من فتح الباب على مصراعيه، فنقل مفاهيم ومصطلحات وتعريفات الأصوليين، وأسقطها على القياس النحوي، وعلى العلة النحوية، ولولا أنَّ مادة كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو" هي قضايا نحوية لظن القارئ أنه يقرأ كتابا في أصول الفقه، وتقسيمه للقياس إلى:

قياس علة: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل.

وقياس شبه: وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.

وقياس طرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة[1].

[1] - ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 105-110.

وهذا التقسيم منتزع من تقسيم القياس الفقهي[1]، مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة التي ترجع إلى طبيعة العلمين.

ولم يقتصر الأمر على ابن الأنباري، فقد تأثر جلال الدين السيوطي بالأصوليين تأثرا كبيرا، وقسم القياس تقسيمات أخرى، وهي نظير تقسيمات القياس الفقهي، وهي:

القياس المساوي: لوجود مساواة بين الفرع والأصل.

القياس الأولى: عندما تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل

والقياس الأدون: لأنه مبني على الضدية (حمل نقيض على نقيض)[2]

وهذه التقسيمات هي عند الأصوليين أقسام قياس العلة، وهي بحسب قوة العلة في الأصل والفرع[3].

ولابدَّ من الإشارة إلى أنَّ التقسيمات التي ذكرها ابن الأنباري وجلال الدين السيوطي تعود كلها إلى القياس التعليلي، ولا تخص القياس اللغوي.

ونخلص في الأخير إلى أنَّ القياس اللغوي يختلف عن القياس الفقهي في مادته وغايته وأركانه وكيفية إجرائه، وهذا عندما كان النحو العربي أصيلا خالصا، وبعد أن تداخلت العلوم وحصل التأثر عند النحاة المتأخرين بدأت تظهر ملامح التلاقي بين العلمين، والتي تجسدت في المصطلحات والتقسيمات وصياغة المفاهيم، خصوصا عند ابن الأنباري وجلال الدين السيوطي، وهذا ما جعل بعض المحدثين يثور على القياس النحوي.

[1] - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 4/7-8.

[2] - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 220 وما بعدها.

[3] - خالد رمضان حسن، معجم أصول الفقه، دار الروضة، مصر، دط، دون تاريخ، ص 227-228.

المحاضرة 7: موقف ابن مضاء من القياس

ابن مضاء القرطبي، هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد اللخمي، قاضي الجماعة في قرطبة، عاش في القرن السادس الهجري، وتوفي بإشبيلية سنة 592هـ، هو ظاهري المذهب في الفقه والنحو[1]، وأول من أسَّس الظاهرية ونادى بها هو "داود بن علي الأصفهاني" (258هـ)، الملقب بداود الظاهري[2]، وحمل لواء القول بالظاهر ابنُ حزم الأندلسي، وهو الذي أَصَّلَ قواعده، ووضح معالمه في كتبه المصنفة، وأهمها كتاب "الإحكام في أصول الأحكام".

ويختصُّ المذهب الظاهري في الفقه بأنَّه ينكر القياس، فقد «دعت المدرسة الظاهرية إلى إبطال القياس كما أبطلت التعليل، واستبدلته بالدلالة الشرعية المستنبطة من النصوص عند سائر الفقهاء، عدا الباطنية. والدلالةُ المصطلح عليها لديهم تعرف بالدليل، والدليلُ عندهم دليل منطقي، مستمد من المصادر الثلاثة: الكتاب، والسُّنة، والإجماع»[3]. وعند ابن حزم الأندلسي الظاهر هو النصُّ، حيث يقول: «والنَّصُّ: هُوَ اللَّفظُ الوَارِد فِي القُرآنِ أو السُّنَّة، المُسْتَدَلُّ بِهِ على حكم الأَشيَاءِ، وهو الظَّاهِرُ نَفسُه»[4].

وقد انتشر المذهب الظاهري في الأندلس انتشارا واسعا، وكان ممَّن تبنَّاه ابنُ مضاء القرطبي، الذي سعى إلى تطبيق أصوله على القياس النحوي، وقد ترك آراء ناقدة خالف بها جمهور النحاة، ضمَّنها كتابه **"الرد على النحاة"**، وهذا الكتاب ليس كغيره من الكتب المصنفة في النحو، فهو لم يؤلفه بقصد التقعيد النحوي، وإنما قصدُه فيه هدمُ بعض الأصول النحوية التي تصوَّر أنها ممَّا أجمع النحاةُ على الخطأ فيه، وكان يهدف من وراء دعوته الهادمة إلى تيسير النحو العربي، والاكتفاء بما يحتاجه متعلم اللغة والمتكلم بها.

---

[1] - ينظر: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحويين، تح: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1406هـ/1986م، ص 33.

[2] _ عبد المجيد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1399هـ/1979م، ص 351.

[3] _ محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1425هـ/2004م، 2/ص70.

[4] _ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 42/1.

ولم يخصِّص ابن مضاء فصلا للقياس النحوي، فقد دعا إلى إلغاء العوامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء التمارين في فصول مستقلة، بخلاف القياس الذي نستشفُّ موقفه منه من خلال نصين اثنين؛ الأول يندرج الحديث فيه عن القياس الأصلي، والثاني عن قياس الشبه.

جامعة جيجل - الصديقية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

❖ **النص الأول:**

يقول ابن مضاء عند حديثه عن **التنازع بين الفعلين** الذين يتعديان إلى أكثر من مفعول واحد: «وتقول "أعلمت وأعلمني زيدٌ عمرا منطلقا" على التعليق[1] بالثاني، وعلى التعليق بالأول: "أعلمت – وأعْلمَنيه إيَّاه – زيدًا عمرا منطلقا"، وفي التثنية: "أعلمت –وأعْلمَانيهما إيَّاهما – الزيدَيْن العمريْن منطلقَيْن" وفي الجميع: "أعلمت –وأعْلمُونيهم إيَّاهم- الزيدِين العمرين منطلقين"، تقدير الكلام: أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعْلَمُونِيهم إيَّاهم ... ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز؛ لأنَّه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم.

وفروع هذا الباب كثيرة: منها أنَّ جميع الأفعال من متصرِّف وغير متصرف، هل تدخل في هذا الباب أو لا؟ ومنها أنَّ الأسماء والحروف، هل هي في هذا كالأفعال أو لا؟ ومنها أنَّ المتعلقات التي يسمِّيها النحويون المعمول فيها، من ظروف وأحوال وتمييزات، ومفعولات من أجلها ومفعولات مطلقة، ومفعولات معها، وهل مجراها مجرى المفعولات بها ومجرى الفاعلين والمجرورات أو لا؟

فأمَّا الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا، لما قدمناه. وأمَّا الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب، تقول: "ما أحسن وأعلم زيدا !" تعلق "أعلم" بزيد، وتقول: "ما أحسن وأعلمه زيدا" على التعليق بالأول، لا معترض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلق به وليس فعلا، وإن جعله بعض النحويين فعلا، وأنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال في مُتعلَّقاتِه، قيل: القياس على غيره من الأفعال المقتضية مفعولا واحدا سائغ لقرب مأخذه، وسبقه إلى فهم السامع... وأمَّا كان وأخواتها، فإنَّ "كان" منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولا؛ تقول: "كنت وكان زيدٌ قائما"، و"كنت -وكان زيدٌ- قائما"، فقائما خبر "كنت"...وكذلك "ليس" تقول: "لست وليس زيدٌ قائما" و"لست وليس زيدٌ إيَّاه قائما"، والأظهر أن يوقف فيما عدا "كان" على السماع من العرب؛ لأنَّ "كان" اتسِّع فيها وأضمِر خبرها... فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرورات، وهنا

[1] - يستعمل ابن مضاء مصطلح التعليق بدل العمل، والسبب في ذلك أنه يرفض فكرة العمل، فعمل الفعل في الفاعل والمفعول إنما هو تعلق بهما، وقد صرح بذلك، ينظر: الرد على النحاة، ص 85.

معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه المفعولات بها أو لا تقاس؟ ... والأظهر ألا يقاس شيءٌ من هذه على المسموع، إلا أن يُسمع في هذه كما سُمع في تلك»[1].

لقد نقلنا النص رغم طوله؛ لأنَّه يتضمن نقاطا مهمة تتعلق بنظرة ابن مضاء للقياس، نجملها فيما يلي:

يرفض ابن مضاء القياس إلا إذا كان مدعوما بالسماع، فشرطُ القياس ورودُ السماع به، ولهذا نجده يرفض التنازع بين فعلين يطلبان أكثر من مفعول واحد، واعتبره قياسا بعيدا ومرفوضا لعدم وجود نظير له في كلام العرب، ولكونه يوقع اللبس من جهة المعنى.

وفي المقابل نجده يجيز قياس الفعل غير المتصرف كفعل التعجب على الأفعال المتصرفة؛ والسبب في ذلك هو سهولة المأخذ؛ ذلك أنَّ التركيب سائغ وغير معقد، ومعناه جليٌّ غير ملتبس.

أمَّا فيما يتعلق بالتنازع في باب "كان" وأخواتها، فإنَّه قصره على "كان" وحدها، لكونها تتصرف تصرُّف الأفعال، فيُضمر خبرها كما يُضمر فاعل الأفعال التامة، ولهذا الشبه أجاز قياس "كان" على الأفعال المقتضية للمفعول، ولم يجزه في غيرها، فالشبه في قوة التصرف بين "كان" والأفعال التامة أجاز له قبول التنازع في بابها.

وأمَّا فيما يخص باقي معمولات الأفعال التي لم يرد في كلام العرب شواهدُ على التنازع في التعلق بها، فقد منع فيها القياس لعدم ورود السماع.

وهذا النص يبيّن بوضوح أنَّ ابن مضاء يقيم قواعده على السماع، فإن عُدم السماع فإنَّه لا يجيز القياس إلا فيما كان مستساغ المأخذ كما في "كان" وفعل التعجب.

❖ **النص الثاني:**

يتحدث عن قياس الشبه، وقد كان ابن مضاء شديد اللهجة في ردّه على النحاة، حيث يقول: «إنَّ الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع، وأمة العرب حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحدٌ من

[1] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، دون بلد، ط1، 1399هـ/1979م، ص 90-93.

النحويين ذلك جُهل ولم يُقبل قوله، فلمَ ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضُهم بعضا؟ وذلك أنَّهم لا يقيسون الشيء على الشيء إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم "إنَّ" وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل»[1].

وهذا النص مقتطع من كلام طويل، وخلاصته أنَّ ابن مضاء يقبل القياس شرط تحقق أمرين:

الشرط الأول: إذا كان حكمُ المقيس (الفرع) مجهولا وحكم المقيس عليه (الأصل) معلوما، وعندها يُحمل الفرع الذي جُهل حكمه على الأصل الذي عُلم حكمُه، لاستنباط حكم جديد، وهو بهذا الشرط يومئ إلى القياس اللغوي الأصلي.

الشرط الثاني: الاتحاد في علة الحكم بين الفرع والأصل، بمعنى أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة نفسها التي عَلِق عليها الحكمُ في الأصل، وقد تمثَّل لذلك بإعراب الفعل المضارع، فبعد أن ذكر قول النحاة فيه، وهو أنَّه معربٌ لشبهه بالأسماء، ردَّ عليهم بأنَّه أعرب للعلة نفسها التي من أجلها أعربت الأسماء وهي اختلاف المعاني، تقول: "لا يضرب زيدٌ عمرا" فلولا رفع الفعل وجزمه لما عُرف النهي من النفي، كما أنَّ الفاعل لا يتميز عن المفعول إلا بالرفع والنصب[2].

وكأن ابن مضاء من خلال تحليل ذلك النص لا ينفي أنَّ الفعل المضارع فرع عن الأسماء، بل ينفي أن يكون محمولا عليه بعلة الشبه، وإنما هو محمول عليه بالعلة نفسها، وعليه فالفرعُ والأصل متحدان في العلة، وهي اختلاف المعاني، وفي المقابل نجده يرفض قياس "إنَّ" وأخواتها على الأفعال بعلة الشبه وغيرها من الأمثلة التي ساقها لبيان موقفه من بطلان ذلك الشبه لسبب واحد وهو أنَّه «ادِّعاء أنَّ العرب أرادته، ولا دليل على ذلك»[3].

ونخلص من هذا كله إلى أنَّ ابن مضاء محكوم بالنصوص اللغوية، فهو يرفض قياس الشبه لعدم وجود دليل لغوي يؤيده، ولذلك اعتبره ادِّعاء لشيء تجهله العرب، يضاف إلى هذا أنَّه يرى أنَّ القياس هو ما أدَّى إلى استنباط حكم جديد، وما لم يترتب عليه حكم فلا يقبل.

---

[1] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 131.

[2] - المصدر نفسه، ص 131.

[3] - المصدر نفسه، ص 132.

المحاضرة 8: القياس عند اللغويين المحدثين

تباينت مواقف المحدثين من القياس، _بحسب طبيعته_ بين رافض ومؤيد، ولا بدَّ قبل عرض آرائهم من التمييز بين مفهومين للقياس:

المفهوم الأول الذي ساير الدراسات النحوية منذ بزوغ الفكر النحوي عند النحاة الأوائل، وكانت الغاية منه تقعيد القواعد المطردة، ليستقيم لسانُ العربيّ، وهو قياس يقوم على حمل نصٍّ لغوي على نص آخر، بغية استنباط البنية المشتركة بينهما، وسنطلق عليه تسمية **القياس**، وأمَّا المفهوم الثاني فقد اكتسبه القياس عند المتأخرين، والغاية منه الربط بين الظواهر اللغوية المتشابهة، لا لاستنباط حكم نحوي، بل للتفسير الظواهر النحوية، وسنسميه **القياس التعليلي**.

1 - موقف اللغويين المحدثين من القياس:

بداية نقصد بالقياس مفهومَه الأصيل المتعارَف عليه عند النحاة المتقدمين، بدءا بأبي الأسود الدؤلي، وهو ما نصَّ عليه ابن جني في قوله: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»، وأغلب المحدثين لا ينكرون هذا القياس وقيمته العلمية، ولهذا القياس صورتان:

أولا: القياس باعتباره ممارسة لا شعورية من قبل المتكلم: وعبَّر عنه الحاج صالح بأنَّه تسمية لمصدر قاس يقيس، لا تسمية للقياس باعتباره اسما كاسم دليل السماع، والقياس بوصفه مصدرا هو «عملية طبيعية يقوم بها المتكلم في كلامه دونما شعور منه، فهو مسار توليدي (**process Generative**) ينتهجه المتكلم عند إحداثه لكلامه، ليكون كلامه هذا موافقا لما يقتضيه نظام اللغة التي ينطق بها»[1]. ويطلق على المفهوم تسميات منها:

- **القياس الاستعمالي**، واختاره محمد حسين عبد العزيز، وتمام حسان[2]؛ وذلك أنَّه مرتبط بالاستعمال اللغوي، وليس مجرد قياس شكلي، فهو الذي يسمح للمتكلم بمحاكاة استعمال العرب للغتهم، وهو حسب تمام حسان خاص بالمتكلم لا النحوي.

[1] _ عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 160.

[2] - ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص151-153-154، ومحمد حسين عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 19.

- **قياس الأنماط، والقياس التطبيقي**، وقد اختارهما تمام حسان إلى جانب القياس **الاستعمالي**[1]، وإنَّما سمي قياس الأنماط؛ لأنَّه ينبني على الاشتراك بين الأصل المسموع والفرع المحمول عليه في نمط أو بناء في المستويين الصرفي أو النحوي، وهكذا نصوغ ما لا نهاية من الكلمات والجمل اعتمادا على نمط مطرد في كلام العرب، نحو: ناسخ + مبتدأ + خبر أو نحو: فعل + فاعل + مفعول به1. وسمي التطبيقي لأنَّ به تُكتسب اللغة كلاما وكتابة.

ثانيا: القياس بوصفه اسما لا مصدرا، وهو قياس علمي رياضي، ويعني «التوافق في البناء نفسه، ومن حيث المنطق الرياضي هو تكافؤُ (Equivalence) العناصر في البنية [لا في شيء آخر]»[2]، إنَّ القياس بهذا المفهوم هو المثال أو النموذج الذي يحتذي به المتكلم في كلامه، وهو ما يجوز أن يقاس عليه مِن مجموعة عناصر لغوية، أو نظائر تنتمي إلى نفس الباب[3]. ويطلق على هذه الصورة من القياس تسميات منها:

- **قياس النصوص**، واختار هذه التسمية محمد عبد الفتاح الخطيب، وأكد هذا النمط من القياس مدارُه القاعدةُ ومدى اطرادها، واعتبار ما يطرد منها قواعد ينبغي الالتزام بها[4].

-**القياس النحوي**، واختاره تمام حسان؛ نسبة إلى النحو، فإذا كان القياس الاستعمال يدل على الانتحاء، فإنَّ القياس النحوي يكتسي طابعا نظريا وهو قياس حكم غير مسموع على حكم مسموع[5]، شرط أن يكافئه في البنية. وكذلك اختاره الحاج صالح، والأساس الذي يقوم عليه هو مبدأ التكافؤ والتناظر بين العناصر اللغوية في البناء أو المثال، لا مجرد الشبه.

_ **القياس الأصلي:** وهي تسمية اختارها كلٌّ من محمد خضر حسين، والدكتور مخلوف بن لعلام[6].

---

[1] - ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص151-153-154.

[2] _ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، 223/1.

[3] _ عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص166.

[4] - محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، 425/1.

[5] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 159، وتمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص154.

[6] - ينظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، دط، 1353هـ، ص 27-28، ومخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 86.

1 _1 المؤيدون للقياس النحوي:

يرى **علي أبو المكارم** أنَّ القياس بمفهومه الاستقرائي قديم النشأة، ويرجع تاريخه إلى ما قبل عهد ابن أبي إسحاق الحضرمي، وهو يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية المسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذُّ من نصوص اللغة، وهذا المفهوم كان هو الشائع عند النحاة حتى القرن الثالث الهجري، أي حتى مجيء ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني[1]، فبعد هذه المرحلة أخذ القياس النحوي مفهوما آخر لدي النحاة المتأخرين.

ومن المؤيدين للقياس النحوي **سعيد جاسم الزبيدي**، الذي صنَّف كتابا في القياس عنونه بـ"**القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**"، وهو يرى أنَّ القياس نشأ نشأة عربية خالصة، ولم يكن قياس منطق وجدل، بل كان قياسا فطريا، ثم تطور بمسايرة الزمن، حتى آل إلى ما آل إليه، فكان له تعريف وتقسيم وأركان[2].

ولم يختلف **محمد عبد الفتاح الخطيب** عمَّا أقرَّه سعيد جاسم وعلي أبو المكارم، فهو يرى أنَّ مفهوم القياس المرتبط بالقانون المطرد يفرق بين نوعين من الظواهر المدروسة، وهما: نوعٌ يقوم على الضوابط والقوانين الجامعة، ونوعٌ آخر يقوم على الاستظهار واعتماد السماع، دون أن يخضع لقواعد عامة تحكمه، ومهمة النحو إنَّما تكون في النوع الأول وهي استخلاص القواعد والضوابط من الاستقراء الواسع للغة، ليجعلها قانونا عاما ينبغي القياس عليه[3].

وقد كان **لعبد الرحمن الحاج صالح** دراسة مستفيضة عن القياس، وهو يرى أنَّ القياس ليس محصورا في توليد المفردات كما هو متعارف عليه، وهو ظاهرة عامة غير مقتصرة على العربية، «فالواقع أنَّ المتكلم بلغة من اللغات لا ينفكُّ يقيس وهو يتكلم بدون ما شعور منه؛ لأنه يركب في كلامه التراكيب التي لم يسمعها أبدا بنفس المحتوى من الكلم والوحدات اللغوية، ويكون

---

[1] - ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 25-27.

[2] - سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص 14.

[3] - ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، 426/1.

ذلك على قياس خاص باللغة التي اكتسب فيها مهارته اللغوية، فكل متكلم بلغة من اللغات يقيس في كل لحظة في أثناء كلامه، وإتقانه لذلك هو إتقانٌ لجزء هام من لغته»[1].

وانطلق في تحديده لمفهوم القياس النحوي من كتب المتقدمين وأكد أنَّه يتحفظ ممَّا كتبه المتأخرون عن القياس وخاصة ابن الأنباري، الذي جعل القياس النحوي مماثلا للقياس الفقهي، وترتب على ذلك اكتفاءُ الكثير من المحدثين بنقل تقسيماته وتعريفاته، دون النظر في حقيقة القياس كما يتصوره سيبويه والخليل ومن تلاهما.

وقد توصل من خلال تتبع نصوص النحويين القدامى إلى ما يلي:

√ فرَّق بين القياس بوصفه عملية ذهنية طبيعية يقوم بها المتكلم لا شعوريا، فهو ينتهجه عند إحداثه لكلام جديد موافقا لما يقتضيه نظام اللغة، وبين القياس الذي يمارسه النحوي في بحوثه، بغية استنباط القواعد أو طردها[2].

√ العلاقة في القياس النحوي هي علاقة تكافؤ وتناظر وتوافق، لا تجانس ولا تشابه ولا تطابق، وهو تكافؤ في المجرى أو البنية، سواء كانت البنية الصرفية أو البنية التركيبية، ويؤكد في مواضع كثيرة على أن ما بين المقيس والمقيس عليه ليس مجرد تشابه كما يتصوره البعض، وليس تطابقا.

والقياس هو تكافؤ رياضي بين أفراد فئة ناتج عن المجرى المشترك أو البنية المشتركة الحاصلة منه، فليس القياس مجرد تجانس لبعض العناصر، فلا يكون قياسٌ بين أفراد الفئة بمجرد اجتماعها في صفة عامة يتكون منها جنس، وتتميز بعضها عن البعض الآخر بصفات معينة[3].

ويمكن التمثيل لذلك بالجدول التالي الذي يمثل قياسا بالنسبة للكلمات المشتركة في البنية "تفعَّل":

[1] - عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 157.

[2] - المرجع نفسه، ص 159-160.

[3] - المرجع نفسه، ص 159 وما بعدها.

تـ (موضع التاء)	فـ (موضع الفاء)	عَـ (موضع العين المشددة)	ل (موضع اللام)
تـ	قـ	صَّـ	د
تـ	قـ	وَّ	م
تـ	عـ	مـ	د
تـ	فـ	يَّـ	ض
تـ	حـ	وَّ	ل

1_ 2 _ المنكرون للقياس النحوي:

ثمة من اللغويين المحدثين من ثار على القياس النحوي، وهم في الغالب من دعاة الوصفية والمتأثرين بالمناهج الغربية، ومن هؤلاء نذكر:

مهدي المخزومي: ألف مهدي المخزومي كتابا يظهر من عنوانه الغرضُ منه وهو "**في النحو العربي نقد وتوجيه**"، وقد استهلَّه بقوله: «ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطِّئ لهم أسلوبا؛ لأنَّ النحو دراسة وصفية تطبيقية.

النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدا، لأن اللغة متطورة أبدا، والنحوي الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة، يتتبع مسيرتها ويفقه أساليبها، ووظيفة النحوي أن يسجل لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة ... فإذا قال النحوي مثلا: إنَّ الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل إلى استقراء واعٍ وملاحظة دقيقة، ونظر صائب في الأساليب، وليس له أن يفلسف ذلك، أو يبنيه على حكم من أحكام العقل؛ لأن اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع ... ليس من المنطق في شيء أن يختص المسند إليه مثلا بالرفع، والمضاف إليه بالخفض، لأن في ذلك ترجيحا بلا مرجح...» ثم يعقب على كلامه هذا الذي يبدو دعوة صريحة في نقض القياس النحوي قائلا: «ولا

أريد هنا أن أبطل القياس، أو أنْعى على النحاة تمسكهم به، لأن القياس هو الطريق الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستنباط حكم لغوي أو نحوي»[1].

ويبدو أنَّ مهدي المخزومي يدعو إلى عدم تقييد القياس بما سمع من كلام العرب في عصور الاحتجاج، وفتح باب القياس على كل ما عرفته اللغة من تطورات في الاستعمالات والأساليب، وهذا الذي جعله يذهب إلى أنَّ أحكام النحو هي استنتاجات عقلية تم إخضاع اللغة لها عبر العصور المتلاحقة.

ويقول أيضا: «وبدلاً من أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة، كانا لديهم أداتين لصنع اللغة وخلق صورها، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم حتى استحالت اللغة أو كادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة، ناسين أن اللغة وإن كانت أداة للفكر، ليست هي الفكر نفسه، وليست أحكامها أحكامه، وناسين أنَّ اللغة تتطور وتخضع لعوامل نفسية واجتماعية وبيئية»[2].

ومهما ادَّعى مهدي المخزومي أنه لا ينكر القياس، إلا أنَّ نصه صريح في ذلك، فهو يرى أنَّ أقيسة النحاة مجرد أدوات عقلية لخلق لغة ثم فرضها على الناطقين بالعربية، وقوله هذا دعوة إلى أحد أمرين: إمَّا إلغاء وضع القواعد، وإما توسيع القواعد مسايرة للتطورات، وبالتالي اضطراب القواعد.

وممن ذهب إلى مثل هذا القول "محمد عيد"، حيث يرى أنَّ «رفض اتخاذ القياس منهجا للبحث ليس رفضا تحكُّميا، بل رفضا يقوم على أسس علمية؛ ذلك أنَّ اتخاذ القاعدة ثم فرضها على المفردات عملٌ يجافي الروح العلمية الصحيحة، لأنه يقوم أساسا على التحكم، إذ يبدأ من النهاية إن صح هذا التعبير، والتحكُّم لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية»[3].

ولم يكتفِ محمد عيد برفض القياس والادعاء أنه تحكُّم في اللغة، بل ادَّعى أنَّ النحو نشأة النحو ليست فطرية، وأنَّ التأثر بالفكر اليوناني كان موجودا حتى في عهد الحضرمي والخليل وسيبويه، حيث يقول: «إنَّ القياس النحوي قد أشبه الاستقراء في الصورة فقط ... والحقيقة أنَّ

[1] - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م، ص19-20.

[2] - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 46.

[3] - محمد عيد، أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، ص 99.

منشأ فكرته عند النحاة لم تكن النصوص اللغوية، بل كان منشؤها المنطق الإغريقي – كما سبق بيان ذلك- ولو أنَّ منشأه النصوص اللغوية فقط لكان وسيلة علمية ناجحة ومنهجا دراسيا صحيحا، ولبقي وتطور مع اللغة، ولكن الفكرة الذهنية التي تسرَّبت من المنطق سادجةً في بدايتها قد تحولت بفعل الصناعة إلى الطريقة التي اتسَّم بها قياس المنطق، فحلَّ النظر العقلي العميق محلَّ البداية البدهية، وانقلب البحث في النصوص التي تذكر قواعدها إلى البحث في القواعد التي تُذكر نصوصها»[1].

وما ذهب إليه يرفضه واقع اللغة، وجلُّ الباحثين يؤكدون أن القياس العربي بدأ فطريا أصيلا، وأن التأثر بالمنطق بدأ مع المتأخرين، وهو في الحقيقة تأثر في التقسيمات والتفريعات.

2- موقف اللغويين المحدثين من القياس التعليلي:

تعددت التسميات التي أطلقها المحدثون على هذا القياس، فقد سمَّاه محمد حسن عبد العزيز **القياس النحوي**[2]، وأمَّا تمام حسان فأطلق عليه تسميتين: **قياس الأحكام**[3]، وسماه محمد عبد الفتاح الخطاب **قياس الأحكام**[4]، وذلك لأنه يربط بين الظواهر المتشابهة في الأحكام، وأطلق عليه مخلوف بن لعلام تسمية **القياس التعليلي**[5]؛ لأنَّ غايته تعليل الظواهر اللغوية المتشابهة.

2_1_ المنكرون للقياس التعليلي:

أنكر كثير من النحويين هذا النوع من القياس، وعدُّوه من قبيل الفرضيات، ومن هؤلاء:

إبراهيم أنيس الذي اعتبره قياسا مصنوعا اخترعه النحاة ونسبوه إلى العرب ظلما وتجنّيا، حيث يقول: «ذلك القياس المصنوع الذي كثيرا ما يتحدثون عنه من مثل قولهم: أعرب المضارع قياسا على الاسم ... الخ أو قولهم نصبت "لا" النافية للجنس الاسمَ ورفعت الخبر قياسا على "إنَّ" لمشابهتها إيَّاها في التوكيد!! إلى غير ذلك من أمور ليست إلا صناعة نحوية، ولا تمتُّ للقياس اللغوي بصلة ما؛ لأنها من علل النحاة المخترعة التي ادَّعوا ظلما وتجنيًّا أنَّ العرب راعوها في التفرقة بين

[1] - المرجع السابق، ص 101.

[2] - ينظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995، ص20.

[3] - ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص 154.

[4] - ينظر: محمد عبد الفتاح الخطاب، ضوابط الفكر النحوي، ص ص427.

[5] - ينظر: مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 94.

الأساليب، وعمدوا إليها عمدا، كأنما كان كل العرب الأقدمين علماء في النحو، يدركون علله وحيله كما أدركها أصحاب النحو من المتأخرين»[1]، وإلى مثل هذا ذهب **علي أبو المكارم**؛ إذ يرى أنَّه قياس شكلي اخترعه النحاة المتأخرون، وأنَّه تابع للقياس المنطقي ومنسلخ عنه، بل يكاد يبلغ الدرجة الكاملة في تبعيته للقياس المنطقي، والالتزام المطلق به[2].

ومن المنكرين **أحمد سليمان ياقوت**؛ إذ ينطلق في إنكاره من حقيقة أنَّ هذا القياس ليس قياسا منتجا، فلا يترتب عليه حكم جديد ولا نص لغوي جديد، يقول: «فماذا عن قيمة هذا القياس في الإعراب، نبادر فنقول: إننا لا نجد فيه قيمة على الإطلاق، ذلك أنَّ القياس عند الأصوليين قياس منتج ومثمر من الوجهة العلمية، إذ لديهم ظاهرة معروف حكمها وظاهرة أخرى تماثلها في الخصائص مجهولٌ حكمها، فيقيمون الثانية على الأولى، فكأنهم أضافوا حكما إلى الثانية لم يكن معروفا من قبل، ولا ينطبق هذا على قياس النحو؛ ذلك لأن الفرع معروف حكمه مقدما وقبل القياس، كمعرفتهم لحكم الأصل تماما، ومن ثَمَّ فلا فائدة في القياس ولا ثمرة فيه»[3].

وكذلك **محمد خير الحلواني**، الذي اعتبر هذا القياس شاردا عن قطيعه، نابيا في دراسة اللغة؛ لأنه يصدر عن تعسُّف النحاة وافتراضهم البعيد، من ذلك ما ذكروه من عمل "لا" النافية للجنس، فقد زعموا أنَّ العرب قاسوها على "إنَّ"[4].

ويدعو **تمام حسان** إلى الاكتفاء بالنصوص في دراسة الظواهر النحوية في استنباط وضبط القواعد النحوية، وعدم تجاوز ذلك إلى محاولة تفسير الظواهر عن طريق حمل بعضها على بعض، حيث يقول: «للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم؛ لأنَّ نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية، أمَّا اللغة ومنشؤها العرف فإنها بعيدة عن القياس بُعدَ العرف عنه، والأوْلى أن تدرس كلُّ حالة على عِلَّاتها في ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وألا يُحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر»[5].

---

[1] - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص 14 -15.

[2] - ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 77.

[3] - أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994م، ص 175.

[4] - ينظر: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 101.

[5] - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص 48.

وهذه النصوص تؤكد أنَّ إنكار النحاة لهذا القياس مردُّه إلى ثلاثة أسباب:

الأول: افتراض التأثر بالمنطق اليوناني، خصوصا عند النحاة المتأخرين.

الثاني: أنَّه مجرد مزاعم ادَّعاها النحاة وألصقوها بالعرب.

والثالث: أنه قياس غير مثمر ولا ينتج لنا أحكاما أو نصوصا جديدة، ولا يفيد في تعلم أحكام النحو.

2 _2 _ المدافعون عن القياس التعليلي:

على الرغم من رفض العديد من اللسانيين المحدثين لهذا النوع من القياس، إلا أنَّ هناك من لا ينكر هذا القياس، ومنهم هؤلاء: **محمد عبد الفتاح الخطيب**، الذي يرى أنَّ هذا القياس ظهر في الفكر النحوي لأمرين:

الأول: لتنظيم وضع "نظرية نحوية"، فهذا القياس من مقتضيات النظرية، فهو يحفظ وحدة صناعة النحو، ويوحِّد بين الأشكال المتعددة والأصناف، ووسيلة للسيطرة على شتات معطيات المادة التي كوَّنها السماع، لتكون المادة اللغوية بمجموعها منظومة متشابكة، وكلًّا متواصلا في الأحكام والأوضاع والتراكيب.

والثاني: أنَّ ممَّا ساعد على ظهور هذا اللون من القياس أنَّ الفكر النحوي قديما يصدر عن وجهة نظر ذات امتداد مؤدَّاها: أنَّ اللغة نفسها تحمل في طياتها "منطقا" و"نظاما"، حيث انطلق النحاة من قياس الأحكام ليحاولوا توضيح منطق العربية في تمثيلها منظومة موحدة تنتظم فيها الظواهر المتقاربة[1].

ومعنى كلامه أنَّ القياس التعليلي لا يخلو من فائدة كما يدَّعي المنكرون، بل إنَّه من مقتضيات المنهج العلمي، فاللغة ذات نظام ومنطق خاص يتمثل في وجود بعض الظواهر المتقاربة والمتجانسة، ومهمة النحوي هي محاولة تفسير وتوضيح حيثيات هذا التجانس، وهذا ما يؤكده مخلوف بن لعلام بقوله:

[1] - محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، 1/427-428.

«غايته علمية تنظيرية يُردُّ به ما ظهر نافرا متمرِّدا على أصولهم إلى هذه الأصول، وينتهي إلى تفسير كيفية جريانه على وجه يخرج به عن بابه، ويُحمل على أصل من غير بابه، كخروج الفعل المضارع من باب المبني؛ لأن أصله البناء ودخوله في باب المعرب وذلك لعلة ... ومثله خروج "ما" الحجازية من باب ما لا يعمل ودخولها في باب "ليس" لعلة، وأصل "ما" الحجازية عدم العمل، وهكذا ينتهي هذا القياس إلى إدراج الفروع بل وحتى الشواذ في كثير من الأحيان تحت الأصول، وينفذ النحويُّ به من وراء التعدد والتنوع والاختلاف في الاستعمال إلى التجانس الخفيّ، فينتفي التناقض والفوضى والاضطراب في نظام هذه اللغة، وهذه غاية التنظير العلمي الذي تسعى فيه النظرية إلى تفسير ما يبدو متناقضا وحلِّ الغموض، وردِّ اللانتظام في الظاهر إلى نظام قد لا يكشف عنه ظاهر اللفظ والاستعمال»[1].

[1] - مخلوف بن لعلام: مبادئ في أصول النحو، ص 104 -105.

المحاضرة 9: العلة و أنواعـها

1- تعريف العلة النحوية:

العلة لغة تكون بمعنى المانع والعائق وبمعنى السبب، قال ابن منظور: «واعتلَّه إذا اعْتاقَه عن أمر... والعلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك الحاجة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول ... وهذا علة لهذا أي سبب»[1].

العلة اصطلاحا هي الوصف الذي يُظَن ويُعتقد أنَّه وجه الحكمة في اتخاذ حكمٍ، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة[2]. ومعناه أنَّ العلة النحوية هي تكشف عن الأغراض والأسباب الكامنة وراء الأحكام النحوية وأساليب العرب في كلامها، وهذه العلل ليست يقينية، وإنَّما يُظن أنها وجه الحكمة في أوضاع اللغة.

2- أقسام العلة النحوية:

تعددت تقسيمات العلة النحوية، بحسب غايتها وطبيعتها وتركيبها، فقد قسمها أبو القاسم الزجاجي بحسب وظيفتها وغايتها إلى ثلاثة أقسام (العلة التعليمية- العلة القياسية- العلة الجدلية)، وذكر جلال الدين السيوطي 24 علة هي الأشهر والأكثر دورانا في كلام العرب.

2 -1- أقسام العلة النحوية بحسب غايتها:

يعدُّ تقسيم أبي القاسم الزجاجي أقدم تقسيم للعلة النحوية، حيث نظر إليها نظرة غائية، وقسمها بحسب وظيفتها، فالأولى غايتها تعليمية، والثانية تفسيرية، والثالثة جدلية.

❖ **أولا- العلة التعليمية:**

قال الزجاجي: «هي التي يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأناً لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَ كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لمَّا سمعنا (قام زيد فهو

[1] - جمال الدين بن منظور، لسان العرب، مادة (علل)، 471/11.

[2] - مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981م، ص 90.

قائم) و(ركب فهو راكب) عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: (ذهب فهو ذاهب)، و(أكل فهو آكل) وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفايةٌ لمن نظر في هذا العلم، ومن هذا النوع من العلل قولنا: (إنَّ زيدا قائم)، إنْ قيل بِمَ نصبتم زيدا؟ قلنا: بـ (إنَّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأناً كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك (قام زيد) إن قيل: لمَ رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب»[1].

وكذلك جرُّ كل اسم مجرور بحرف جر، ونصب كل مفعول بالفعل، فهذه العلل هي التي تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قوانين اللغة وأحكامها، وهي تابعة للواقع اللغوي لا تنفك عنه، ولا تأتي بما يتناقض معه، فهي وصفٌ للظاهرة اللغوية وقواعدها، ففيها يتم اكتساب اللغة، وتحديد الوظائف النحوية المطردة، وبيان العلاقات التركيبية في الجمل، والأبنية التي تخضع لها المفردات والصيغ، وذلك بالقياس عليها قصد اتباعها وعدم مخالفتها، واعتبارها أساسا يجب مراعاته واحترامه.

والعلل التعليمية هي التي ينتجها القياس اللغوي، وهو حمل غير المنقول على المنقول، فإنَّ الغاية من هذا القياس هي تعلم كلام العرب واتِّباع سمتهم وعدم مخالفته أو الخروج عليه، وتبسيط القواعد النحوية.

❖ ثانيا - العلة القياسية:

هي التي تصف الواقع اللغوي في محاولة للربط بين الظواهر المتشابهة، عن طريق ملاحظة ما بينها من صلاتٍ وأوجهِ شبه أنتجها القياس التعليلي، وهي ركن من أركان القياس يُعرَف بها وجهُ عدول بعض الألفاظ عن أصلها ونظائرها في الباب الواحد.

ومثال العلة القياسية «أن يقال: لمَ نصب زيد بـ (إنَّ) في قوله: (إنَّ زيدا قائم) ولمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ والجواب في ذلك أن تقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه وأعملت إعماله لمَّا ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله نحو:(ضرب أخاك محمد)»[2].

---

[1] - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، ص65.

[2] - المصدر نفسه، ص 65.

جامعة جيجل - فارس - الصديق
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

وكذلك إن قيل: لمَ أعرب الفعل المضارع؟ قيل: لأنه شابه الأسماء، ولمَّا كانت الأسماء معربة، أُعرب هو أيضا لمضارعته إيَّاها.

فكل هذه العلل القياسية هي التي كان فيها القياسُ سببا في حمل شيء على آخر لضرب من المشابهة، وهي تهدف إلى تفسير وتبرير الظواهر اللغوية وربطها ببعض.

❖ **ثالثا – العلل الجدلية النظرية:**

هي التي يُسأل عنها بعد بيان العلل التعليمية والقياسية، لتعزيز الأحكام التي تمَّ التوصُّل إليها في العلل التعليمية والقياسية، وقد سماها الزجاجي نظرية؛ لأنَّها تتأسس على إمعان النظر والاجتهاد العقلي، فهي ليست عللا يقينية، وإنما تُقتنص بالملاحظة والنظر العقلي في الظواهر النحوية المتقاربة لاستخلاص تلك العلل، وسمَّاها جدلية من الجدل لأنَّها موضع خلاف بين النحويين، فلا خلاف في العلل التعليمية وإنَّما الخلاف في العلل التي تستنبط بالاجتهاد والنظر العقلي، وهذه العلل هي التي تكشف عن حكمة اللغة، يقول الزجاجي: «فكل ما يعتل في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال لك: فمن أيِّ جهةٍ شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيِّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟»[1]، وكذلك ما يقال في إعراب الفعل المضارع: من أيِّ جهة شابهَ الأسماء؟ أهو مجرد شبه لفظي؟ أم شبه لفظي ومعنوي؟

2-2- أقسام العلة النحوية بحسب طبيعتها:

تنقسم العلة النحوية من حيث طبيعتها إلى نوعين:

❖ **أولا - علل حسية:**

ذكر ابن جني أنَّ أكثر علل النحويين مبنية على الحسّ، ويُحتجُّ فيها بثقل الحال على النفس أو خفتها[2]، ومعنى أنَّ هذه العلل تُدرك بالحس كالثقل والتخفيف أنَّها ترتبط بإحساس وطباع المتكلم العربي وميله إلى التخفيف، كعلل التغيرات الصرفية، ومثال ذلك قلب الواو من ميزان وميعاد ياء لثقل الواو بعد كسرة، فإنَّ أصلها "مِوْعاد" و"موزان".

---

[1] - المصدر السابق، ص 65.

[2] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 48/1.

❖ **ثانيا – علل عقلية:**

هي التي تُدرك بالعقل وليس بالحسِّ والطبع، كعلة إعراب الفعل المضارع لشبهه بالأسماء، وعلة بناء الأسماء لشبه الحروف، وهذه العلل ليست في قوة حجيَّة العلل الحسية[1].

3-2- أقسام العلل التي تطرد على كلام العرب:

وهذه الأقسام ذكرها الحسين بن موسى الدينوري (ت490هـ)، حيث قال: «واعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدُّ تداولا، وهي واسعة الشعب كثيرة الافتنان ... وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى»[2].

ويبدو واضحا أنَّ هذه العلل هي العلل التعليمية التي تنساق إلى مقاييس العربية وتطرد على كلامها، وقد أضاف إليها التاج بن مكتوم وجلال الدين السيوطي علة الجواز.

وقد أورد الدينوري هذه العلل من غير شرح، ثم شرحها ابن مكتوم في تذكرته، ونقلها عنه جلال السيوطي في الاقتراح، وكذلك شرحها ومثَّل لها محمد بن الطيب الفاسي، وهي[3]:

1 – علة سماع: وهي مقدَمة على باقي العلل؛ لأنَّ السماع مقدم على غيره، ومن علل قولهم: "امرأة ثدياء" ولا يقال: "رجل أثدى" مع أنَّ القياس يستسيغه، فكل فعلاء لها أفعل، كحمراء وأحمر.

2 – علة التشبيه: وهي التي تكون ركنا من القياس، كعلة إعراب الفعل المضارع لشبهه بالأسماء، وعلة بناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

---

[1] - ينظر: مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 193.

[2] - الحسين بن موسى الدينوري، ثمار الصناعة، تح: محمد بن خالد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دط، 1411هـ/1990م، ص 135.

[3] - ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 258-266، وينظر: محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، ط2، 1423هـ/2002م، 859/2-874.

3 – علة استغناء: وذلك كاستغنائهم عن الفعل "ودع" بالفعل ترك، وكحذف بعض الكلام استغناء عنه بما يقوم مقامه، ومن ذلك حذف الخبر والمبتدأ فيما يجب حذفه فيه.

4 – علة استثقال: وعلة الاستثقال من أكثر العلل ورودا في كلام العرب، وهي ترتبط في الغالب بأسباب لسانية، ومن ذلك إبدال التاء طاء في مثل "اصطبر" وأصلها "اصتبر"، وغيرها من علل الإبدال والإعلال والحذف.

5 – علة الفرق: الفرق من أهم الأصول التي بنيت عليها اللغة العربية، فهي تقصد الإبانة والإيضاح وترفض اللبس والإبهام، والفرق بين المفردات مطلوب لأمن اللبس، ومن ذلك رفع الفاعل ونصب المفعول للتفرقة بينهما، وكسر نون التثنية وفتح نون الجمع.

6 – علة توكيد: كدخول نون التوكيد الخفيفة والثقيلة في الفعل لتوكيده، وكزيادة بعض حروف الجر الزائدة، نحو: "ما من أحدٍ في الدار" وتقدير الكلام: "ما أحدٌ في الدار" زيدت "من" للتوكيد.

7- علة التعويض: كالميم في "اللهمَّ" التي هي عوضٌ عن ياء النداء في "يا الله"، ولا يجتمع المعوض والمعوض منه في العربية، فلا يقال: "يا اللهم".

8- علة نظير: مثل كسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر؛ لأنَّ الجزم في الفعل نظيرُ الجر في الاسم، ومنه أيضا حمل "ما" الحجازية على "ليس"؛ لأنَّ نظيرتها في معنى النفي.

9- علة نقيض: كإعمال "لا" النافية للجنس عمل "إنَّ"، نحو: "لا رجلَ حاضرٌ"، فإنَّ "لا" لتأكيد النفي، و"إنَّ" لتأكيد الإثبات.

10- علة حمل على المعنى: إذا خالف اللفظُ ظاهرَه فإنَّه يحمل على معناه، وله صور كثيرة في العربية، منها تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإرادة المفرد بمعنى الجمع، والجمع بمعنى المفرد، والمثنى بمعنى الجمع والعكس[1]...

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ جاءَهُ موعِظةٌ**﴾ [البقرة:275]، أي فمن جاءه وعظٌ من ربه، ومن تأنيث المذكر قول الشاعر:

[1] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 411/2.

يا أيُّها الراكبُ المُزجي مطيَّتَه * سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصوتُ**

أراد بالصوت الاستغاثة[1].

ومن التعبير عن الجمع بلفظ الواحد قوله تعالى: ﴿**هؤلاءِ ضَيْفي**﴾ [الحجر:68]، أي هؤلاء ضيوفي، وقوله أيضا: ﴿**ثمَّ يخرِجُكُم طِفلا**﴾ [غافر:67]، أي: أطفالا[2].

ومن التعبير عن المثنى بلفظ الجمع قول العرب: "رجل عظيم المناكب" وإنما هما منكبان[3].

11- علة مشاكلة: وهي التناسب اللفظي، كصرف ما لا ينصرف لمجاورته للمنصرف، كقوله تعالى: ﴿**سَلاسِلاً وأَغْلالاً**﴾ [الإنسان:4]، حيث نوَّن "سلاسلا" لتشاكل تنوين "أغلالا".

12- علة معادلة: أي مقابلة وموازنة بين شيئين، مثل جرِّهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

13- علة مجاورة: هي نوعٌ من الترخُّص في الإعراب؛ حيث يُعطى اللفظُ حركة لا يقتضيها إعرابُه، وإنما مجاورتُه للفظ آخر، ويكثر دوران هذه العلة في حركة الجر، وهي أن يجرَّ اللفظُ من غير أن يكون مضافا إليه أو مسبوقا بحرف جر، كقولهم: "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ"، فإنما أصلُه الرفع لأنه صفة للجحر، ولكنه خُفض لمجاورته اسما مجرورا وهو "ضبٍ"، ومنه قول الشاعر:

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[4].

والمرمل صفة للنسج، وحقُّها النصب ولكنها جُرت لمجاورتها لفظ العنكبوت المجرور.

14- علة وجوب: أي ما كان حكمُه واجبا لازما، كرفع الفاعل ونصب المفعول، ونحوه.

15- علة جواز: وهي نقيض علة الوجوب؛ إذْ لا يُلزَم المتكلم بها، وقد اعتبرها ابن جني سببا لا علة؛ لأنها تجيز الحكم ولا توجبه[5]، وذلك كالأسباب الداعية للإمالة؛ فإنَّها تجيز الإمالة فيما أُميل بها ولا توجبه.

---

[1] - المصدر السابق، 416/2.

[2] - أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 161.

[3] - المصدر نفسه، ص161.

[4] - سيبويه، الكتاب، 437/1.

[5] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 165/1.

16- علة تغليب: كتغليب المذكر على المؤنث، كما في قوله تعالى: ﴿**وكانت مِنَ القانِتِين**﴾ [التحريم:12]، ولم يقل من القانتات لتغليب المذكر على المؤنث، ومن ذلك بعض الألفاظ الداخلة في المثنى للتغليب، نحو: "العُمَران" لأبي بكر وعمر بن الخطاب-رضي الله عنهما- و"العشاءان" للمغرب والعشاء.

17- علة اختصار: يكثر ورود علة الاختصار؛ فالعرب تميل إلى الحذف والاختصار في كلامها، وقد يكون الاختصار بحذف حرف كحذف النون من "لم يكُ" والأصل لم يكن، أو بحذف كلمة كقوله تعالى: ﴿**واسْئلِ القريةَ**﴾ [يوسف:82]، أي: اسأل أهل القرية، ومنه قوله تعالى: ﴿**إذًا لأذَقْناكَ ضِعفَ الحياة**﴾ [الإسراء:75]، أي: لأذقناك ضعف عذابها، فحذف "عذابها" اختصارا[1]، وقد يكون بحذف جملة أو أكثر، كقوله تعالى: ﴿**فَقُلنا اضرِبوهُ ببعضِها كذلكَ يُحْيِي اللهُ المَوتَى**﴾ [البقرة:73]، أي: "فضربوه، فحيي[2].

18- علة التخفيف: ترتبط علة التخفيف غالبا بإحساس المتكلم العربي، ومن أمثلتها الإدغام، وقلب الواو والياء ألفا في مثل: "قال" و"باع"؛ وكذلك الإدغام لأجل التخفيف، تقول: مدَّ ومرَّ، وأصلهم: مدَدَ ومرَرَ.

19- علة أصل: ومعناه بقاء اللفظ على أصل وضعه، نحو: "استحوذ" و"استنوق"، ومنه صرف ما لا ينصرف؛ لأنَّه رجوع إلى الأصل، فالأصل في الأسماء الصرف، ومنه قول العجاج:

قواطِنًا مكةَ مِن وُرْقِ الحِمى[3]، فصرف "قواطنا" وهو ممنوع من الصرف.

20- علة أوْلى: الأولى هو الأحقّ، وذلك كقولهم: إنَّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول به.

21- علة دلالة حال: كقول المستهِلّ: "الهلالُ"، أي هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه.

22- علة إشعار: هي بمعنى الإشارة إلى شيء معين، وذلك كقولهم في جمع "موسى": "موسَوْن" بفتح ما قبل الواو إشعارا بأنَّ المحذوف ألف، وكذلك كلُّ اسم مقصور نحو: مصطفَوْن، وأعلَوْن ...

---

[1] - أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 156.

[2] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 420/1.

[3] - سيبويه، الكتاب، 26/1.

جامعة يحيى فارس - المدية - المجلس العلمي لكلية الآداب واللغات

23- **علة تضاد:** مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها كأفعال القلوب: متى تقدمت على المفعول وأُكِّدت بالمصدر، أو بضميره، لم تُلغَ أصلا، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

24- **علة تحليل:** كالاستدلال على اسمية "كيف" بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، كقولك: "كيف الحالُ"، بخلاف الحرف فإنه لا يكون كلاما مع اسم فقط، وبنفي فعليتها؛ لمجاورتها الفعلَ بلا فاصل؛ لأن الفعل لا يسند إلى فعل مثله، فإذا انتفت عنها الحرفية والفعلية ثبت أنها اسم.

2-4 - تقسيم العلة بحسب مكوناتها:

أولا: علة بسيطة: وهي التي يقع التعليل بها من جهة واحدة، كالتعليل بالاستثقال أو الجوار أو التغليب أو المشابهة[1]، وذلك كالتعليل بالاستثقال في مثل لفظ (الحيوان) الذي عُدِل به عن لفظ (الحيَيَان) لثقل توالي الياءين.

ثانيا: علة مركبة: العلة المركَّبة هي التي تكون مركبة من عدة أوصاف، اثنين فصاعدا[2]، وليست من جهة واحدة فقط، فهي كالعلة البسيطة من حيث كونُ مجموعِ الأوصاف يوجب حكمًا واحدا، وإنما تفارقها من حيث تعددُها، فهي مجموعُ عللٍ بسيطة يجتذبها حكمٌ واحد، فإذا سقطت علة من تلك العلل لم يقع التأثير.

وذلك كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليست سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين.

وكذلك الأسماء الممنوعة من الصرف؛ فإنها تجتمع فيها علتان تمنعها من التنوين والجر، وذلك نحو (أفعل) الذي مُنع من الصرف لاجتماع علتي التعريف وشبه الفعل، وكذلك لفظ (مثنى وثلاث) لاجتماع علتي العدل والوصف نحو: "جاءني مثنى وثلاث"، فإنهما معدولان عن اثنين وثلاثة[3].

---

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 279.

[2] - المصدر نفسه، ص 279.

[3] - ينظر: أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت، ص 312-310.

المحاضرة 10: التعليل النحوي

إنَّ المتأمل فيما وضعه النحاة عند تقعيد القواعد، يرى أنهم لجأوا أولا إلى تصنيف المدونة اللغوية التي تلقوها عن رواة اللغة وفصحاء العرب، ثم حددوا بعد ذلك طرق تبويب المدونة وفق قواعد وأحكام تم استخلاصها من المعاينة الدقيقة للغة، ولاحظوا أنَّ أوضاع اللغة وأساليبها خاضعة لنظام متناسقٍ، محكمٍ، بديع الصنع، وكأن هذه اللغة موضوعة وفق حِكم ومقتضيات راعتها العرب في كلامها، ومن ثمَّ اجتهدوا في تعليل وتفسير الحكمة من وراء أوضاع اللغة.

1 - تعريف التعليل:

التعليل في اللغة مصدر علَّل، يقال: علَّله بطعام أو حديث ونحوه: أي شغله بهما، وعلَّل الشيء بيَّن علته[1]

والتعليل في الاصطلاح: «تبيين علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر... ويطلق أيضا على ما يستدل فيه من العلة على المعلول.»[2]، وقد عرَّفه حسن خميس الملخ بقوله: «تفسير اقتراني يبيِّن علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص، وفق أصوله العامة»[3].

والتفسير الكشف عن المراد من اللفظ، ظاهرا كان المراد أو غير ظاهر، وهو تفسير اقتراني؛ لأنَّه يربط بين عنصرين مقترنين هما العلة التي يسميها النحاة "وجها" أو وجه الحكمة، والمعلول وهو الحكم المترتب على العلة، وهو يتسم بالشمولية، فيندرج تحته كل لفظ يقتضي التعليل معربا كان أو مبنيا[4].

والتعليل أصلٌ مهم من أصول منهج التفكير العلمي، والنحاة لم يخرجوا في «تعليلاتهم النحوية أو معظمها على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة، وهو أنَّه إذا ما اقترنت

---

[1] - المعجم الوسيط، مادة (علل)، ص 623.

[2] - محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، 1/ 489.

[3] - حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2000م، ص29.

[4] - المرجع نفسه، ص 29-30.

ظاهرتان وجودا وعدما، فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسببا للأخرى، وهذا ما تقتضيه بداهة العقل الإنساني»[1].

وقد انطلق النحاة في تعليلاتهم لأوضاع اللغة وأساليبها مدفوعين بأمور أهمها:

أولا- قناعتهم بأنَّ العرب كانت على علم ودراية بمواقع كلامها وتصاريفه، فقد نطقت على سجيتها وطباعها، وكانت تلك الدراية كامنة في عقولها ونياتها، وإن لم ينقل ذلك عنها، وما نطقت به من العلل إنما هو النزر القليل، وهذا ما نصَّ عليه الخليل بن أحمد الفراهيدي حين سئل عن العلل من أين يأتي بها؟ واللغة – كما وصفها الخليل- مثلُ دار متقنة الصنع، لا شيء فيها وضع في مكانه لغير سبب وغاية، ولما أدرك الخليل بعبقريته ذلك الأمر، وتبين له أنه ليس ثمة تركيب إلا وراءه علة قصدها المتكلم وإن لم يبن عنها، راح يجرد العلل، ويجتهد في البحث والاستنباط، لكشف العلل المحتملة الكامنة في عقول المتكلمين[2].

ويؤكد ابن جني ما نصَّ عليه الخليل، حيث عقد بابا في (أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها) قال فيه: «اعلم أنَّ هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس بهم مسْكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب، من أنها أرادت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها وأدل على الحكمة المنسوبة إليها»[3].

ثانيا- قناعتهم بأنَّ اللغة محكمة البناء والصنع، ولذلك فإنَّ التعليل هو تفسير ينطلق من أوضاع اللغة المتمثلة في مفرداتها وتراكيبها ليصل إلى النظام الخفي المتمثل في العلل التي تحكم ذلك النظام المتناسق.

ثالثا- لا يجزم النحاة بصحة العلة، ولا يقولون بأنها يقينية، بل هي عندهم ظنيَّة واجتهاد من النحوي، وقد نص الخليل على هذا في قوله: «واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من نحوٍ هو ألْيق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[4].

---

[1] - منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1405هـ/1985م، ص 47.

[2] - ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

[3] - ابن جني، الخصائص، 237/1.

[4] - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

ويؤيد فكرة الخليل ابنُ الانباري في قوله: «الحكم إنما ثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أنَّ العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم .»[1].

2 – مراحل التعليل النحوي عند القدامى:

عرف التعليل النحوي تطورات كثيرة، شأنُه في ذلك شأن الدراسات النحوية، فقد بدأ بسيطا ثم تدرَّج في التطور بفعل عوامل كثيرة، كالتداخل مع العلوم الأخرى، ويمكن الوقوف على أربع مراحل هي:

2 -1- مرحلة النشأة:

نشأ التعليل نشأة طبيعية فطرية كنشأة النحو العربي، وتبدأ الإرهاصات الأولى لظهور التعليل بروايات وضع النحو، وتنتهي بعهد الخليل بن أحمد، وتذكر الروايات أنَّ أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل هو ابن أبي إسحاق الحضرمي[2]، وبذلك يكون الحضرمي أول من أرسى منهج التعليل من خلال شرح العلل وتوسيع نطاق التعليل.

وتميزت هذه المرحلة ببساطة التعليل وخلوِّه من التعقيدات، وأهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

√ربط التعليل بالحكم النحوي، وتأسيس أصل التوافق مع الأحكام النحوية؛ لأنَّ غاية النحاة في هذه المرحلة وضع معيار نحوي مطرد بعيد عن الشذوذ يعصم اللسان من الوقوع في الخطأ، وهكذا كان التعليل يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها[3].

√استخدام علة المعنى في احتواء بعض النصوص الخارجة عن حدِّ الاطراد، فإذا لم يتوافق النص مع علة مطردة فإنَّه يؤوَّل في حدود مالا يتوافق مع المعنى[4].

---

[1] - ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 122.

[2] - ينظر: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 14.

[3] - ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 39، وعلي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 154-155.

[4] - حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 39.

√جزئية الموضوع والنظرة، فالتعليل في هذه المرحلة يتناول قضايا جزئية ومسائل فرعية[1].

2-2- مرحلة النمو والارتقاء:

تبدأ هذه المرحلة بالخليل وتلاميذه أمثال سيبويه والمبرد، ومن الكوفيين الكسائي والفراء، وتمتد حتى القرن الثالث الهجري، مع أبي إسحاق الزجاج، وقد بقي التعليل في هذه المرحلة عربيا خالصا، ويمكن الوقوف على أهم سمات التعليل وهي:

√ في هذه المرحلة اكتمل التقعيد النحوي، إذ شمل معظم الظواهر اللغوية، وبالتالي خرج التعليل من حيز النظرة الجزئية إلى النظرة الشاملة للغة[2]، وانطلق النحاة من فرضية حكمة اللغة فراحوا يستنبطون العلل ويفسرون الظواهر اللغوية المطردة وغير المطردة، فلا تكاد توجد ظاهرة نحوية إلا وربطها النحاة بالمبرر الذي كان الداعي إليها.

وقد كان سيبويه يعلل ما جاء على أصله وما خرج عن أصله، ويعلل الموجود وغير الموجود، فتميَّز تعليله بالشمولية، كتعليله لعدم جزم الأسماء، بعلة تمكنها ولحاق التنوين بها، وعلل عدم جرِّ الأفعال؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه ومعاقبٌ للتنوين، وليست الأفعال كذلك[3].

√ علل النحو في هذه المرحلة كانت تجري مجرى القوانين اللغوية، ومعظمها مبنيٌّ على اعتبارات لغوية، وليست مفروضة من خارج اللغة [4].

√ تبلورت خلال هذه المرحلة مفاهيم كثيرة، منها: مبدأ التناظر والتكافؤ بين بعض الظواهر النحوية، وبالتالي تفسير الحكمة من وراء إلحاق الظواهر ببعضها البعض.

√ارتبط مفهوم العلة في هذه المرحلة بالعدول والخروج عن الأصل، فكانت وظيفة العلة تفسير الاضطراب الحاصل في الألفاظ أو التراكيب، والذي يخرجها عن أصل باباها[5].

---

[1] - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 154.

[2] - ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 158، وحسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 47.

[3] - ينظر: سيبويه، الكتاب، 14/1.

[4] - منى إلياس، القياس في النحو، ص 47.

[5] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 333-334.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
الآداب واللغات

3-2- مرحلة النضج والازدهار:

تمتد هذه المرحلة من بدايات القرن الرابع الهجري، وتمثلت في محاولات وضع نظرية منهجية لأصل التعليل، فقد خرج التعليل من إطار الممارسات التطبيقية لتفسير النظام الداخلي للغة إلى التأصيل والتنظير ووضع القوانين التي تضبط منهج النحوي في تعليلاته، وأبرز أعلام هذه المرحلة: أبو بكر بن السراج، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو علي الفارسي وابن جني، وأبو الحسن الرماني، وأبو البركات بن الأنباري.

أمَّا **أبو بكر بن السراج** فكان له إسهام بسيط في التنظير للعلة النحوية، وذلك عندما قسَّم اعتلالات النحويين إلى ضربين: «ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى عِلَّة العلة مثل أن يقولوا لِمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ والمفعول به منصوباً؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً؟ وهذا ليس يكسبنا: أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تُستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات»[1].

قسم **ابن السراج** العلل بحسب الغاية منها: فالقسم الأول هو الذي سماه الزجاجي بالعلل التعليمية، وبه ننتجي سمت كلام العرب، وهو الذي يرتبط بالقواعد المطردة، والقسم الثاني هو الذي يكشف عن خبايا النظام اللغوي، وبه نتبيَّن حكمة اللغة في ألفاظها وتراكيبها، وقد بيَّن ابن السراج أنَّه عقد كتابه الأصول في النحو على النوع الأول من العلل وليس النوع الثاني.

والرجل الثاني الذي كان له فضل التنظير للعلة النحوية هو **أبو القاسم الزجاجي** في كتابه "الإيضاح في علل النحو"، ويتمثل إسهامه فيما يلي:

تقسيم العلة النحوية إلى تعليمية وقياسية وجدلية، وهذا التقسيم بحسب الغاية منها، فالتعليمية تهدف إلى اتباع كلام العرب، والقياسية تهدف إلى الربط بين الظواهر المتشابهة، في حين أنَّ العلة الجدلية هي التي تكشف عن حكمة اللغة في أوضاعها المحكمة الصنع.

[1] - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، 35/1.

وإضافة إلى تقسيمه للعلة فقد اهتم ببيان طبيعة العلة النحوية، حيث قال: «إن علل النحو ليست موجبة وإنما مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق»[1]، ومعنى قوله أنَّ علل النحو مستنبطة من كلام العرب، وهي ظنية وليست مؤثرة وسابقة في الوجود على الظاهرة اللغوية، كعلل المنطق، وهي ليست كعلل الطبيعة المؤثرة حقيقة، وإنما يعتمد في الكشف عنها على أوضاع اللغة انطلاقا من الملاحظة والاستقراء والمقابلة بين النصوص، فهي بحث في اللغة وليس فيما قبل اللغة.

ومن أعلام هذه المرحلة **أبو الحسن بن عيسى الرماني**، وقد عُرف عنه أنه متكلم ومعتزلي مزج النحو بالمنطق[2]، وله كتاب "علل النحو"، وكتاب في "الحدود في النحو"، وقد قسم العلة النحوية إلى قسمين:

1 - العلة القياسية: وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر، نحو علة الرفع في الاسم على جهة معتمد الكلام، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر ذكرُه على جهة الإضافة.

2- **العلة الحِكْمية:** وهي التي تدعو إليها الحكمة نحو: جعل الرفع للفاعل لأنه أول للأول وأحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ويمكن أن يعتمد بها فتسمع، والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول به لأنه واحد، والمفعولات كثيرة[3].

ويبدو من خلال ربط العلة القياسية برفع الفاعل ونصب المفعول أنَّه يقصد بها العلة التعليمية، وإنمَّا سماها قياسية لأنَّ القياس هنا بمعنى القاعدة وليس المعنى الذي قصده الزجاجي، وأمَّا العلة الحكمية فتقابل "علة العلة" عند ابن السراج.

ولابن جني فضل كبير على التعليل النحوي، فقد عقد أبوابا كثيرة في العلة النحوية، وأهمها:

√ الحديث عن طبيعة العلة النحوية، حيث قال: «اعلم أن علل النحويين –وأعني بذلك حذَّاقهم المتقنين- أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس

[1] - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64.

[2] - ينظر: أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 234.

[3] - أبو الحسن بن عيسى الرماني، الحدود في النحو، مخطوط، ص14.

ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنَّها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنَّا»[1].

√ تقسيم العلة إلى موجبة ومجوزة[2]:

أمَّا **العلة الموجبة** فهي التي لا بدَّ فيها من حكم الإيجاب، كرفع الفاعل ونصب المفعول، ورفع المبتدأ والخبر، وجر المضاف إليه... فالعلل الداعية إلى هذه الأحكام موجبة لها، وهي منقادة لكلام العرب.

وأمَّا **العلة المجوّزة** أو علة الجواز فهي في الحقيقة سببٌ لا علة؛ وذلك لأنها لا توجب الحكم ولا تُلزِم المتكلم به، بل هي تجيز له التخيير بين حكمين، ومن ذلك قلب الواو في "أُقِّتَت" واوا بعلة ضمِّ الواو ضمًا لازما، ومع ذلك يجوز للمتكلم إظهارها فيقول: "وُقِّتت".

وتحدث ابن جني عن أمور كثيرة تخص العلة وأهمها:

أولا- اشتراط التعدية في صحة العلة: والعلة المتعدية التي تتعدى الأصل فتوجد في غيره، وهي التي يُنقل فيها الحكم من الأصل إلى الفرع بمعنى جالب للحكم[3]، وقد ذهب ابن جني إلى أنَّ العلة إذا لم تتعدَّ لم تصح، ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر، نحو: جوارٍ وغواشٍ، إنَّه عوض من ضمة الياء، وهذه علة غيرُ جارية، فلو كانت متعدِّية لوجب أن تُعوّض من ضمة الياء في يرمي، فتقول: هذا يرمٍ، ويقضٍ، ويستقضٍ[4].

فعلة العوض قاصرة اقتصرت على الجمع، ولم تتعدَّاه إلى غيره، ولذلك سماها ابن جني غير جارية، أي أنها لا تجري في غير الأصل، وسماها أيضا علة واقفة وغير المتعدية[5].

ثانيا – تخصيص العلة النحوية: التخصيص يعني أنَّ العلة لا تؤثر في بعض المواضع؛ فيتخلَّف عنها الحكم، بخلاف الطرد الذي هو تعميم الحكم في كلِّ موضع توجد فيه العلة، والتخصيص يعني عدم التلازم بين الحكم والعلة، فلا يترتب وجود الحكم بالضرورة على وجود

---

[1] - ابن جني، الخصائص، 48/1.

[2] - المصدر نفسه، 165/1.

[3] - الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1985م، ص65.

[4] - ابن جني، الخصائص، 169/1-172.

[5] - المصدر نفسه، 172/1.

العلة، وذلك لمانع طارئ عليها[1]، والتخصيص عند ابن جني جائز وهو احتياط للعلة بالوصف، وتقوية لها من جهات نقضها؛ لأنّه يطوي الحالات النائية عن العلة تحت جناحها، وذلك مثل أن تقول في علة قلب الواو والياء ألفا: إنَّهما متى تحرَّكتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما، عُرِي الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لابدَّ من صحةِ الواو والياء فيه، أو أن يخرجَ على الصحة منبهة على أصل بابه، فإنَهما يُقلبان ألفا.

لأنَّك إذا احتطتَ في وصف العلة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراضُ بصحة الواو والياء في حَوَبة، وجَيَل، إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة إنما هي منقولة إليها من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوأبة و جيأل ... وكذلك يسقط عنك الاعتراضُ بصحة الواو والياء في عورِ وصيَد، بأنهما في معنى ما لابدَّ فيه من صحة الواو والياء، وهو اعوَّر واصيَّد[2].

ولابدَّ من الإشارة إلى أن ابن جني قد استعان كثيرا بمصطلحات وتقسيمات الأصوليين، كالتخصيص، والعلة المتعدية والواقفة.. وغير ذلك.

ومن رجال هذه المرحلة **الحسين بن موسى الدينوري** المتوفى سنة 490هـ، الذي قسم العلل النحوية إلى 24 علة في كتابه "ثمار الصناعة"، وقد شرحها التاج بن مكتوم في "التذكرة" وجلال الدين السيوطي في الاقتراح.

ومن رجال هذه المرحلة **أبو البركات بن الأنباري**، الذي مزج أصول النحو بأصول الفقه، وصاغ كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو" وفق منهج الأصوليين، وكذلك فعل بالعلة النحوية، لكنه عاملها تارة كأنها من العلل العقلية الفلسفية، عندما رفض تخصيصها؛ لأنها كالعلة العقلية لا يدخلها التخصيص[3]، وأحيانا يعاملها كأنها من العلل الفقهية، خصوصا العلة القياسية، فقد قسم القياس -بحسب نوع الجامع- إلى قياس علة وقياس شبه وقياس طرد، وهو مأخوذ من تقسيمات الأصوليين، وقد ألَّف ابن الأنباري كتابا في التعليل النحوي سمَّاه "أسرار العربية"، تتبع فيه ما صحَّ من اعتلالات النحويين التي تبيِّن وجه الحكمة في هذه اللغة.

---

[1] - ينظر: محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 44/2.

[2] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 144/1-146.

[3] - ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 112-115.

وقد ظهر في هذه المرحلة موقف معاكس يدعو إلى إلغاء بعض العلل، وعلى رأس هؤلاء **ابن مضاء القرطبي**، حيث جعل العلل النحوية قسمين: قسم مقبول وهو العلة الأولى، التي تفيد في تعلم الحكم وتصحيح النطق، وقسم مرفوض يجب التخلص منه وهو العلل الثواني والثوالث، التي لا تفيد حكما ولا تصحِّح نطقا، وقد انطلق من مذهبه الظاهري الذي يقدس النص اللغوي وينفي مبدأ السببية في النصوص.

يرى ابن مضاء أن العلل الأولى يؤخذ بها وأما غيرها فباطل لا تفيد معرفته ولا يضر جهله؛ لذلك نادى بضرورة «أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا (قام زيد) لم رُفع زيد؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[1].

4-2- مرحلة المراجعة والاستقرار:

وتبدأ هذه المرحلة بالقرن السابع الهجري، وتميزت ببروز اتجاهين[2]:

الأول: قام على جمع العلل والترجيح بينها في مقولات نحوية عامة كشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضي الاستراباذي، وهمع الهوامع للسيوطي.

والثاني: قام على اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى، وهذا واضح في مختصرات النحو كقطر الندى لابن هشام وكافيه ابن الحاجب.

ومن أهمِّ ما ميَّز هذه المرحلة ما يلي:

√ الإكثار من العلل النحوية، فقد كان لهؤلاء تراث ضخم من العلل النحوية.

√ صار التعليل في هذه المرحلة ترجيحا واختيارا من تعليلات النحاة القدامى.

√ امتزاج العلة النحوية بمصطلحات الفقه والفلسفة، وهذا المظهر كان موجودا عند نحاة المرحلة السابقة، لكنه استفحل في هذه المرحلة عند بعض النحاة، وهذا ما دفع نحاة آخرين للدفاع

[1] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 136.

[2] - حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 82.

عن العلة النحوية كابن أبي الربيع والأسرافييني[1].

3 - موقف المحدثين من التعليل النحوي:

تباينت آراء المحدثين من التعليل النحوي، وقد رفضه الكثيرون؛ وأغلبهم من دعاة الوصفية، وهم ينطلقون في رفضهم من أمرين:

√ **الأمر الأول:** أنَّ الظاهرة اللغوية يجب أن تُدرس في ظاهرها بعيدا عن البحث فيما وراء الوصف، فلا بد أن يكتفي الباحث بوصف اللغة، وألا يتجاوز الوصف إلى البحث في الأسباب والعلل؛ لأنّ ذلك ليس من صميم البحث العلمي، ويرى هؤلاء أنَّ التعليل النحوي هو بحث ميتافيزيقي يبحث في الغايات مثل التعليل الأرسطي.

√ **والأمر الثاني:** أنَّ التعليل النحوي لا يفيد في تعلم اللغة العربية.

ومن الرافضين للتعليل **علي أبو المكارم**، حيث يقول: «ومعنى هذا أن القواعد النحوية لا تصدر عن إلمام بالظواهر اللغوية ولا تهدف إلى الإحاطة بها، وإنما تنبني على ما يتصوره النحاة من علة أو علل تؤثر في هذه الظواهر وتقصد إلى الكشف عنها... وبهذا الفهم لم يعد البحث النحوي دراسة للموجود بل صار ينص بدرجة أساسية على علة الموجود، أي بحثا ميتافيزيقيا خلف ما هو موجود»[2].

ومن القائلين بتبعية التعليل النحوي إلى الفكر الأرسطي **محمد عيد**، الذي أكَّد أنَّ التعليل «تسويغٌ لما حدث، وليس حقيقة ما حدث، أما الحقيقة فهي وقوع النحاة في تعليلهم تحت نفوذ التعليل الأرسطي»[3].

ويرى **إبراهيم السامرائي** أنَّ «التعليل من أساسه شيءٌ غريب عن المادة اللغوية النحوية، وهو يتناقض كل التناقض والمنهج الجديد المبنيّ على الوصف»[4].

ومن الرافضين تمام حسان، وأنيس فريحة، وإبراهيم أنيس وغيرهم..

---

[1] - المرجع السابق، 89-91.

[2] - علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، دط، دت، ص 424.

[3] - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، ص 125.

[4] - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مكتبة العاني، بغداد، دط، 1386هـ/1966م، ص12.

وثمة من المحدثين من يرى أنَّ التعليل النحوي هو أيضا جزء من المنهج العلمي، يقول **محمد عبد الفتاح الخطيب**: «والتعليل من مقتضيات النظرية النحوية؛ إذ هو الذي يمنحها صفة التماسك والتناسق من خلال عمل الفكر التنظيري، الذي يرجِع الظواهر المدروسة إلى أصول تجمعها وضوابط تحكمها ... وهكذا كلُّ بحث فيما وراء الوصف يدخل في إطار النظرية، وفي إطار الثنائية القائمة بين المسموع والمعقول في البلاغ اللغوي.

وأجيال النحاة المتعاقبة قد أدركت - منذ فترة مبكرة جدا- أهمية التمييز بين الوصف القائم على الملاحظة المباشرة في الوسط اللغوي من جهة، واستنباط العلل والأحكام المدونة التي تم وصفها من جهة أخرى»[1].

ويرى **محمد الخطيب** أنَّ الارتقاء بالنحو من مستوى الملاحظات إلى مستوى العلم المضبوط إنما يتحقق بفضل التعليل؛ فهو الذي يوحِّد بين الظواهر، ويجعلها منظومة حيوية متكاملة باعتباره منهجا مهما في بناء أية نظرية، والاكتفاء بوصف الظواهر وتحليلها غير كافٍ لاكتساب صفة العلم؛ لأنَّ وظيفة العالم تفسير الظواهر لا الوقوف عند وصفها[2].

ومن المؤيدين للتعليل النحوي **عبد الرحمن الحاج صالح**، وقد ردَّ على القائلين بأنَّ التعليل ليس من المنهج العلمي، وأكد أنَّه «أيضا من مميزات المعرفة العلمية ... إذ كيف يقتصر العالم على الملاحظة وعلى الوصف، ويترك الإجابة عن أهمِّ سؤال يلقيه على نفسه، وهو السؤال عن كيفية خروج النسب والقوانين والأنظمة إلى الوجود»[3]، وأضاف أنَّ هؤلاء الوصفيين: «تركوا الأمور الجوهرية التي تنحصر في إقامة النظائر، والكشف عن النسب والعلاقات العميقة، وبيان الأسس والعلل البنوية، كما رفضوا حق الباحث في الافتراض، ظنا منهم أنَّ الأحداث والظواهر قادرة هي بنفسها –وبدون أن يتدخل فيها الباحث- على أن تطلعنا على أسرار حدوثها وأسباب مجاريها وتحولاتها، وهذا قد كذبته العلوم التجريبية التي لا تكتفي بالوصف الساذج، بل تتجاوزه إلى البحث عن الأسباب»[4].

---

[1] - محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، 589/1.

[2] - المرجع نفسه، 595/1.

[3] - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007م، ص 29-30.

[4] - المرجع نفسه، ص 18.

إنَّ اللغة ظاهرة معقدة، وكونُ العربي يتكلمها بيسر لا يعني أنها بسيطة، وتكفي دراستها بالوصف الخارجي، بل هي شبيهة بأية ظاهرة أخرى فيزيائية أو نفسية، والنحوي دارس وباحث كغيره من الباحثين، وعليه أن يفسر ويحلل اللغة ليكشف القوانين التي تحكمها، فالتعليل ليس بحثا ميتافيزيقيا كما يصوره البعض، بل هو مجرد بحث عن العلل الكامنة وراء الأحكام الثابتة بالنص المنقول عن العرب.

المحاضرة 11: مسالك العلة

مسالك العلة النحوية مظهرٌ من مظاهر التأثر بأصول الفقه، وقد انتزعها جلال الدين السيوطي بأكملها من مصنفات الأصوليين[1]، وهذه المسالك هي التي يستدل بها الأصوليون لإثبات صحة العلة الشرعية التي تربط بين الأصل والفرع، فلا بدَّ أن يكون لتلك العلل طرقٌ تثبت صلاحيتها لاستنباط الحكم الشرعي؛ لأنَّ العلة في القياس الفقهي هي الأساس، فتحقُّقُها في الفرع والأصل يجيز القياس، وعدم تحققها يمنع القياس.

المسلك لغة: هو الطريق، وجمعه مسالك. **ومسالك العلة** في الاصطلاح هي طرق إثبات صحة العلة، وسميت مسالك؛ لأنَّ كلَّ واحد منها هو مسلك يتوصَّل به النحوي إلى معرفة صحة العلة، ودلالتها على ما وُضعت له، وهو الحكم المترتب عليها، وتلك المسالك هي:

1- الإجماع:

الإجماع في اللغة بمعنى الاتفاق.

واصطلاحا: اتفاق أهل العربية على علة حكم ما، كإجماعهم على أنَّ علة تقدير الحركات في الاسم المقصور هي التعذر، وفي المنقوص الثقل[2].

2 – النص:

هو أن ينصَّ العربي على العلة التي دعته إلى الحكم، بمعنى أن يذكرها صراحة، فتُعرَف بذلك يقينا لا ظنًّا، وهذا المسلك من أقوى المسالك حجيَّةً، غير أنَّه قليل الورود، فما سكتت عنه العرب أكثر ممَّا صرَّحت به.

---

[1] - ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 317/3 وما بعدها، وينظر: محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، 879/2 وما بعدها، وفخر الدين الرازي، المحصول في أصول الفقه، 137/5 وما بعدها، وغيرها من كتب أصول الفقه.

[2] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 310.

ومثاله ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة، فاحتجَّ هذا الأعرابي لتأنيث المذكر بأنه حمله على معنى الصحيفة[1].

ومن أمثلته ما رواه المبرد عن عمارة بن عقيل[2] أنَّه قرأ: ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾، فسأله: ما تريدُ؟ قال: أردت سابقٌ النهارَ، فقيل له: فهلاَّ قلتَه؟ فقال: لو قلته لكان أوْزن[3]، أي أثقل في النفس وأقوى، وفي هذا الموضع نصَّ العربي على عدوله عن التنوين بعلة التخفيف.

ومنه ما رواه سيبويه، حيث قال: «سمعنا بعضهم يدعو: اللهمَّ ضبعًا وذئبًا، فقلنا له: ما أردت؟ قال: أردت اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا، كلهم يفسر ما نوى»، وعقَّب ابن جني على رواية سيبويه بقوله: «فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم، وننسبه لهم»[4].

3- الإيماء:

الإيماء في اللغة بمعنى الإشارة، يقال ومَأ وأوْمأ أي أشار[5].

ومسلك الإيماء معناه الإشارة والتلميح إلى العلة من غير تصريح بها، كأن يوجد في النص تلميحٌ أو إشارة خفية تنبئ بأنها علة ذلك الحكم.

ومن أمثلته ما رُوي من أنَّ قوما أتوا الرسول - صلى الله عليه وسلم- فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال: أنتم بنو رشدان، أشار إلى أنَّ الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوَّه بذلك، غير أنَّ اشتقاقه إيَّاه من الغيِّ بمنزلة قولنا نحن: إنَّ الألف والنون فيه زائدتان[6].

ومنه ما حكاه البعض عن الفرزدق أنَّه حضر مجلس بن أبي إسحاق، فسأله كيف تنشد البيت:

وعينانِ قال اللهُ: كونا فكانتا * فَعولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخمرُ**

---

[1] - ابن جني، الخصائص، 249/1.

[2] - عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، توفي سنة 239هـ.

[3] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 125/1 و249/1، وجلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 311.

[4] _ ابن جني، الخصائص، 250/1_251.

[5] _ المعجم الوسيط، مادة (ومأ)، ص1058.

[6] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 250/1، والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 313.

فقال الفرزدق: كذا أنشِد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟ فقال الفرزدق: لو شئتُ أن أسبّح لسبَّحتُ، ونهض، فلم يعرف أحدٌ في المجلس ما أراد.

قال ابن جني: «أي لو نصب لأخبر أنَّ الله خلقهما، وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد هما تفعلان وكان هنا تامة غير محتاجة لخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا. فهذا من الفرزدق إيماء إلى العلة»[1].

4- السَّبر والتقسيم:

السَّبر في اللغة بمعنى الاختبار، يقال: سبَر أي خبر، وسبَر فلانا: خبَره ليعرف ما عنده[2].

واصطلاحا: هو أن يذكر النحويُ الوجوهَ المحتمَلة، ثم يسبِرها أي يختبر ما يصلح منها، وينفي ما عداه بطريقه[3]، والمقصود ه حصر الاحتمالات الممكن تعلُّقها بالحكم المراد تعليلُه، ثم إخضاعها للاختبار حتى يتبيَّن الصحيحُ من الفاسد.

ومثاله إذا سئلت عن وزن "مروان"، فتقول: لا يخلو إمَّا أن يكون "فَعلانا" أو "مَفعالا"، أو "فَعْوالا"، هذا ما يحتمله، ثم يفسد كونه "مَفعالا"، أو"فَعوالا" بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبق إلا "فعلان"[4].

5- المناسبة:

المناسبة لغة: التوافق والتلاؤم بين شيئين. ويطلق عليها الإخالة، وهي من الظن، «لأنَّ بها يُخال، أي يُظنُّ أنَّ الوصف علة»[5]، وقياسها هو قياس العلة، وهو أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علِق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد[6]. بمعنى أن تكون العلةُ التي أوجبت الحكمَ في الأصل هي نفسُها التي أوجبته في الفرع، فالفاعل مرفوع لإسناد الفعل إليه، فلمَّا حُذف انتقل الإسناد للمفعول فارتفع على أنه نائب فاعل.

---

[1] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 302/3، والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 314-315.

[2] - المعجم الوسيط، مادة (سبر)، ص 413.

[3] - الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ص 315.

[4] - ابن جني، الخصائص، 67/3.

[5] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 323.

[6] - المصدر نفسه، ص322.

6- الشبه:

ويسمى قياسُه قياس الشبه، وهو أن يُحمل الفرعُ على الأصل بضربٍ من المشابهة غيرِ العلة التي عُلِّق عليها الحكمُ في الأصل[1]، وهو بخلاف قياس العلة، فما أوجب الحكمَ في الأصل غيرُ ما أوجبه في الفرع، ومن قياس الشبه إعراب الفعل المضارع لشبهه بالأسماء، لأنه يختص بعد شياعه كالأسماء، ولأنه تدخله اللام كالأسماء، ولأنه على حركة الاسم وسكونه.

7- الطرد:

الطرد هو الذي يوجد معه الحكمُ وتُفقد الإخالة (المناسبة)[2]، فالمراد منه الوصفُ الذي لم يكن مناسبا، وهو عبارة عن الوصف الذي لا يوجد إلا وَوُجِد معه الحكم، ويسمى قياسه قياس الطرد. ومثاله أن تعلِّل بناء "ليس" بعدم التصرُّف لاطراد البناء في كلِّ فعل متصرف، أو تعلِّل إعراب ما لا ينصرف بعلة عدم الانصراف؛ لاطراد الإعراب في كلِّ اسم غير منصرف، لَمَّا كان ذلك الطرد يغلب على الظن أنَّ بناء "ليس" لعدم التصرف، ولا أنَّ إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف؛ لأننا نعلم يقينا أنَّ "ليس" بني لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وأنَّ ما لا ينصرف إنما أعرب لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب[3].

8- إلغاء الفارق:

إلغاء الفارق هو بيان أنَّ الفرع لم يُفارق الأصلَ إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما[4]، ومعناه أن يشترك الفرع والأصل في أوصاف مؤثرة، ويفترقا في أوصاف غير مؤثرة، فيثبت المستدلُ صحة علته ببيان أنَّ الفارق بين الفرع والأصل غيرُ داخل في العلة المؤثرة، أي أن يلغي الفارقَ غير المؤثر، فتصحَّ العلة التي هي مناط الحكم المشترك بين الأصل والفرع، ومثاله قياس الظرف على المجرور بجامعِ أن لا فارقَ بينهما، فإنهما يستويان في جميع الأحكام، وإنما وقع الخلاف في كون المجرور مقيسا عليه، فإذا أبطِل الفارقُ بينهما ثبت القياس لوجود الجامع[5].

---

[1] - ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص109.

[2] - ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 110، والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 327.

[3] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 327-328.

[4] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 330.

[5] - الصدر نفسه، ص 331.

المحاضرة 12: استصحاب الحال

1 _ تعريف استصحاب الحال:

الاستصحاب في اللغة: طلب المصاحبة والملازمة، يقال: «استصحب الرجلَ: دعاه إلى الصحبة، وكلُّ ما لازم شيئًا فقد استصحبه»[1].

الاستصحاب اصطلاحا:

مارس النحاة بدءا من سيبويه دليل الاستصحاب، واستدلوا به على كثير من الأحكام النحوية، غير أنَّهم لم يُعنَوا بالتنظير له، ولم يذكروه بلفظه، وأول من اعتبر الاستصحاب دليلا أبو البركات بن الأنباري، وقد عرفه بقوله: «الاستصحاب إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنَّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقيا على الأصل في البناء»[2]، ومعناه أنَّ لكل لفظ في العربية حكما ملازما له بالأصالة، كأصل البناء في الأفعال، وأصل الإعراب في الأسماء، ومادام اللفظ باقيا على ما يستحقه في الأصل، فإنَّه يُستدل على حكمه بالاستصحاب، فإذا قام دليلٌ على خروجه عن أصل بابه فقد سقط الاستدلال بالاستصحاب.

وبيَّن تمام حسان أنَّ «الاستصحاب هو البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة، سواء كانت هذه الصورة صورة الحرف أو الكلمة أم صورة الجملة، وكلُّ صورة من هذه الصور المجردة تسمى أصل الوضع ... والمقصود بكون الاستصحاب دليلا من أدلة النحو أنَّ العنصر التحليلي النحوي حرفا كان أو كلمة أو جملة، وكذلك الحكم الذي يتوصل إليه النحوي إذا جاء على أصلة فلا يسأل عن علته»[3]، وقد أقرَّ ابن جني أنَّ «ما جاء على أصله فلا كلام فيه، وأنَّ سبيل ما خرج عن أصله أن يُنظَر إلى علته ما هي»[4].

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحب)، 520/1.

[2] - أبو البركات بن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، دت، ص46.

[3] - تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص 62.

[4] - ابن جني، المنصف شرح التصريف، 163/1.

المجلس العلمي

إنَّ «النحوي لا يلجأ إلى هذا الدليل إلا إذا تبيَّن له أنَّه لم تعترض اللفظَ علةٌ تعدل به عن أصل حكمه في بابه، فالفاعل مرفوع بدليل الاستصحاب، إذا لم تطرأ عليه علة تغير هذا الحكم، واسم الفاعل من الفعل الثلاثي يكون على وزن "فاعل" بدليل الاستصحاب، إذا لم تعترض علةٌ هذا الحكم فتغيره وتنقله إلى حكم آخر، كعلة التخفيف التي جعلت العربي يقول: "بانٍ" والأصل بانيٌ، و"نامٍ" والأصل: نامِوٌ.

فكلُّ باب في النحو تعدِل بعض عناصره ونظائره المندرجة تحته عن الأصل لعلة عارضة، ومن ثَمَّ فإنَّه لا يصاحبها على الدوام حكمٌ واحد يُعقد عليه الباب وهو الأصل، ولذلك فإنَّ دليل الاستصحاب إنَّما هو إقرارٌ لحكم نحوي للفظٍ لملازمته له في بابه، إذا لم ينفِهِ دليلٌ آخر»[1].

2 _ حُجيَّة استصحاب الحال:

جعله ابن الأنباري ثالث الأدلة بعد السماع والقياس[2]، وقد استدل به في بعض المواضع، حيث قال: «ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعُدوله عن الأصل، واستصحاب الأصل أحد الأدلة المعتبرة»[3]. وقال في موضع آخر: «والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة»[4].

ولكنه وصفه في موضع آخر بأنه من الأدلة الضعيفة، حيث قال: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب، من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»[5].

---

[1] - مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 169-170.

[2] - ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 81 .

[3] - الإنصاف في مسائل الخلاف، 1 /300.

[4] - المصدر نفسه، 396/1 .

[5] - ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، 142.

ومعنى هذا الكلام أنَّ الاستصحاب دليلٌ معتبر إذا لم يقم دليل آخر يعارضه؛ لأنَّه تمسُّكٌ بالأصل، فإذا قام دليلٌ يعارضه وجب طرحُ الاستصحاب وعدم التمسك به؛ لأنَّ الحكم إذا ثبت بالدليل كان أقوى من الحكم الثابت بالاستصحاب.

ومن أمثلة الاستدلال بالاستصحاب ما يلي:

√ الأصل في الحروف الإفراد لا التركيب:

وقد استعان البصريون باستصحاب هذا الأصل للاستدلال على أنَّ "كم" حرف مفرد لا مركب[1].

√ الأصل في الأسماء الإعراب:

حتى يقوم دليلُ البناء، كمشابهة بعض الأسماء للحروف، من ذلك أسماء الشرط وأسماء الاستفهام والأسماء الموصولة.

√الأصل في الأفعال البناء:

حتى يقوم دليلُ الإعراب كمشابهة الأسماء، وبهذا استدل البصريون على بناء فعل الأمر على السكون؛ إذْ لا مشابهة بينه وبين الأسماء فكان باقيا على أصله وهو البناء[2].

√ الأصل في الحروف عدم الزيادة:

حتى يقوم دليلٌ على الزيادة فيها، وبهذا استدل الكوفيون على أنَّ اللام في "لعل" أصلية وليست زائدة؛ لأنَّ الأصل في حروف الحروف الأصالة لا الزيادة[3].

√ الأصل في الحروف عدم الحذف:

وقد استدل البصيرون بهذا الأصل على أنَّ السين التي تدخل على المضارع ليست محذوفة من "سوف" بل هي أصلٌ في نفسها لا مأخوذة عن غيرها؛ لأنَّ الأصل في الحروف عدم الحذف[4].

---

[1] - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 40، 300/1.

[2] - المصدر نفسه، مسألة 72، 534/2.

[3] - المصدر نفسه، مسألة 26، 219/1.

[4] - المصدر نفسه، مسألة 92، 646/2.

√ الأصل في الأسماء كلّها الصرف:

إلا إذا طرأ عارض منعها من الصرف، وقد استدل البصريون بهذا على جواز صرف "أفعل" التفضيل في ضرورة الشعر؛ لأنّه اسم والأصل فيه الصرف[1].

وأمثلة الاستدلال باستصحاب الحال كثيرة، وهي دليل على حجيته وقوته في الاستدلال إذا لم يخالف ما هو أقوى منه.

[1] - المصدر السابق، مسألة 69، 489/2.

المحاضرة 13: الأصلية والفرعية في النحو

ثنائية الأصل والفرع من أكثر المفاهيم تجريدا في النحو العربي، وأغلب الأبواب النحوية تقوم على الأصول والفروع المحمولة عليها، إمَّا عن طريقة عمليات تحويلية، أو عن طريق القياس والحمل.

1 - تعريف الأصل والفرع:

يرد الأصل في اللغة على معان متقاربة وأهمها: الأصل أسفل كلِّ شيء وجمعه أصول، والأصل بمعنى أساس الشيء، والأصل منشأ الشيء الذي ينبت منه.

وأمَّا **الفرع في اللغة** فضدُّ الأصل، وهو أعلى كلِّ شيء، وجمعه فروع[1]، قال المولى عزَّ وجل: ﴿**ضربَ اللهُ مثلًا كلِمةً طيّبةً كَشجرَةٍ طيبةٍ أصلُها ثابِتٌ وفَرعُها في السَّماء**﴾ [إبراهيم:24]، فأصل الشجرة: أسفلُها، وفروعها أعلاها، وهي أغصانها، وبذلك يكون الفرعُ كلَّ ما كان معتمدا على أصل ثابت ينبني عليه.

الأصل والفرع اصطلاحا:

الأصل والفرع من أهمِّ المفاهيم المنهجية التي اعتمدها النحاة في تصنيف العناصر اللغوية، وقد عرفهما عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: «هو ما يُبنى عليه ولم يبنَ على غيره، وهو أيضا ما يستقل بنفسه – أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده – ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه، فله العلامة العدمية على حدِّ تعبير اللسانيات الحديثة، والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيءٍ من التحويل»[2].

ومن خلال هذا التعريف نقف على أهم مفاهيم الأصل والفرع وهي:

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، مادة (فرع).

[2] - عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، مقال ألقاه في مؤتمر منظمة اليونسكو بتاريخ 8-11/ أفريل/ 1987م، الرباط، ص 12.

√ **الأصل هو ما يُبنى عليه ولم يبنَ هو على غيره:** يدل على أنَّ الأصل سابقٌ في الوجود على شيء آخر، فهو العنصر الذي يؤخذ منه عنصر آخر يسمى الفرع، ويتم ذلك وفق عملية التفريع[1]، فالمذكر مثلا أصل، ومنه يتفرَّع المؤنث بزيادة علامة تأنيث، والنكرة أصل والمعرفة فرعٌ عنه بزيادة أل التعريف، والمفرد أصل والتثنية والجمع فرعٌ عنه بزيادة علامة دالة التثنية أو علامة دالة على الجمع [2].

ويدخل ضمن هذا المفهوم التغييرات التي تحصل للفظ ما، فتخرجه إلى الاستعمال مغيَّرا، كقولنا: "بيَع" فإنَّه أصلٌ بُني عليه فرعٌ آخر وهو "باع"، وذلك بتغيير في بنيته يتمثل في قلب الياء ألفا.

√ **الأصل هو ما يستقل بنفسه:** من غير حاجة إلى غيره، كالاسم فإنَّه مستغنٍ عن الفعل والحرف، فيمكن أن يوجد في الكلام وحده، كالمبتدأ والخبر، والاسم باعتباره ثابتا غير محتاج إلى غيره يعدُّ أصلا للفعل الذي لا يمكن أن يوجد في الكلام وحده، فلا فعل دون فاعل[3]، ولذلك قال سيبويه: «فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكُّنًا»[4]، والعلاقة بين الأصل والفرع هنا ليست علاقة تفريع؛ فالفعل ليس متفرعا عن الاسم، وإنَّما تمكُّن الاسم واستقلاليته في الكلام جعلته أصلا للفعل.

√ **الأصل لا يحتاج علامة لفظية ليتميز عن فروعه**، فله العلامة العدمية؛ وذلك كالنكرة التي هي أصل للمعرفة، ولا تحتاج النكرة إلى علامة مميزة، في حين أنَّ المعرفة تتميز بعلامة التعريف، وكذلك المذكر، والمفرد.

ويرتبط لفظ الأصل بمفاهيم كثيرة أهمها:

1- أصل القاعدة:

أصل القاعدة من أقدم المفاهيم التي ارتبطت بالنحو العربي، فقوانين النحو وأحكامه كلُّها بنيت على الأصول، ثم ما تفرَّع عنها من أحكام فرعية، ويقصد بأصل القاعدة «تلك القاعدة

---

[1] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 140.

[2] - ينظر: سيبويه، الكتاب، 22/1.

[3] - عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 141.

[4] - سيبويه، الكتاب، 20/1.

السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ، وتقدم الفعل على الفاعل، وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلمَّ جرا»[1].

وهذه القواعد هي أصول عامة كليَّة تتأسس عليها أبواب النحو والصرف، ولو أخذنا مثلا باب المبتدأ لوجدناه ينبني على قواعد أصلية، ويتفرَّع عن هذه الأصول بعض القواعد الفرعية التي تتحقق بحصول تغيير ما، وذلك على النحوي التالي:

√ الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعا، ولكن قد يسبق بحرف جر زائد فيجر، وهذه قاعدة فرعية، نحو: (ما من أحدٍ في الدار)، والأصل: ما أحدٌ في الدار.

√ الأصل في المبتدأ أن يكون اسما مفردا، ولكنه قد يأتي مصدرا مؤولا، والتركيب فرعٌ عن الإفراد، وذلك كقوله تعالى: ﴿**وأنْ تَصوموا خيرٌ لكم**﴾ [البقرة:184]، والأصل: "صومُكم خير لكم"، وكذلك الخبر؛ الأصلُ فيه أن يكون اسما مفردا، لكنه قد يقع جملة، نحو: "زيدٌ حسنٌ وجهه"، وهذه قاعدة فرعية.

√ الأصل في المبتدأ أن يتقدَّم على الخبر، ولكن قد يحصل العكس، وهذه قاعدة فرعية، نحو: "قائمٌ الولدُ"... وغير ذلك من القواعد الأصلية والفرعية.

وأصل القاعدة نوعان:

<u>الأصل العام:</u> الذي يعمُّ جملة من الأبواب النحوية، من غير أن يتقيد بباب نحوي معين، ويسميها تمام حسان "القواعد التوجيهية"[2]، وهي قواعد عامة وليست خاصة، ومن تلك القواعد:

- ✓ الأصل في العمل للأفعال.
- ✓ وأصل استحقاق الإعراب للأسماء.
- ✓ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
- ✓ رتبة العامل قبل رتبة المعمول.
- ✓ لا يتعلق الحرف بالحرف.

[1] - تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص 123.

[2] - المرجع نفسه، ص 190.

الأصل الخاص، وهو القاعدة النحوية؛ وذلك لأنه يختص بباب نحوي دون آخر، كباب رفع الفاعل ونصب المفعول، وجرِّ المضاف إليه[1].

2 - أصل الوضع:

عرفه تمام حسان بأنَّه الأصل الذي جرَّده النحاة لوضع الحرف والكلمة والجملة في اللغة العربية[2]، واعتبره الحاج صالح أصلا مفترضا غير موجود في الاستعمال وذلك لوجود فروعه المستعملة، غير أنَّ قياس نظائره الصحيحة التي لم تتغير يقتضيه منطقيا ورياضيا[3].

وهذا ما يؤكده ابن جني في قوله: «الأصل في قام قوَم وفي طال طوُل ... وفي شدَّ شدَد وفي استقام استقْوم ... وإنما معنى قولنا إنَّه كان أصله كذا أنَّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعْلل (أي لم يتغير بالإعلال) لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا»[4]، ومعنى هذا أنَّ الأصل المفترض للفعل استقام وهو "استقْوم" لم يخرج للاستعمال لداعٍ صرفي وهو قلب الواو ألفا، ولولا هذا السبب لخرج إلى الاستعمال هكذا على ما يقتضيه قياس نظائره غير المُعلَّة نحو "استكمل" و"استخرج" و"استقدم"... وخروجُ بعض الأفعال على أصل وضعها نحو: "استحوذ واستنوق" دليلٌ على أنَّ الأصل في استقام إنما هو استقوم، وكذلك: استعاد واستمال واستطال؛ فإنَّ الأصل المفترض لها هو: استعْود، واستمْيل، واستطْول ...

وأصل الوضع المتروك والمهمل ليس مقتصرا على المفردة، بل إنَّه موجود في المستوى التركيبي، من ذلك أنَّ النحاة يقدرون قولهم: "كاد زيدٌ يقوم" بـ "كاد زيدٌ قائما"؛ فأصل الوضع أن يكون خبر كاد اسما ظاهرا منصوبا، لأنَّها نظيرة "كان" كقولنا: "كان زيدٌ قائما"، غير أنَّ الاستعمال أبى أن يكون خبر "كاد" اسما[5].

وكذلك يقدرون قولهم: "زيدٌ في الدار" بـ"زيدٌ مستقر في الدار"، فهذا أصل وضعها الذي لم يخرج للاستعمال، ويقدرون قولهم: "يا عبد الله" بـ "يا أنادي عبد الله"، أو كما قال سيبويه: "يا أريد

---

[1] - مخلوف بن لعلام: مبادئ في أصول النحو، ص 130-131.

[2] - ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص109.

[3] - عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 144.

[4] - ابن جني، الخصائص، 257/1.

[5] - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، دط، 1982م، 1047/2.

عبد الله"، فحُذف الفعل وصارت "يا" بدلا عن التلفظ بالفعل، ولكنه مقدَّر في أصل وضع الجملة متروكٌ في الاستعمال[1].

وكذلك يقدرون فعلا قبل "إنْ" و"إذا" الشرطيتين إذا تلاهما اسم، نحو قوله تعالى: ﴿**وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾ [التوبة:6]؛ والتقدير: "إن استجارك أحدٌ استجارك"، ونحو قوله تعالى: ﴿**إذا الشمسُ كُوِّرَت**﴾ [التكوير:1]، والتقدير: "إذا كُورت الشمس كورت"؛ لأنَّ الأصل فيهما أن يردِا بعد فعل لا اسم، لكونهما يدلَّان على الشرط، «والشرط يقتضي الفعل»[2].

3 _ أوجه العدول عن الأصل:

العدول في اللغة الميل عن الشيء، يقال عدل عُدولا أي حاد ومال.

والعدول اصطلاحا: هو عملية التفريع من الأصل الذي ينتج عنه عنصرٌ آخر، وفق عملية تحويلية، ولابدَّ أن نفرق بين نوعين من العدول:

<u>أولا - العدول عن أصل الوضع في الكلمة</u>: والتفريع في هذه الحالة يعطينا عنصرين لغويين: واحد مفترض في القياس مهمل في الاستعمال، وهو أصل الوضع، والآخر مستعمل وهو الفرع، وهذا العدول كثير في اللغة العربية، وقد دعت إليه أسباب ترجع في الغالب إلى طلب الخفة وتجنب الثقل، فالعرب يكرهون ما ثقُل في الكلام فيعدلون عنه إلى ما أخف منه، وهذا العدول يخضع لقواعد تصريفية، كالإعلال، والإبدال، والنقل، والقلب، والحذف، والإدغام، ومن أمثلة هذا العدول:

مقوُل: وأصل وضعه هو "مقْوول" قياسا على نظائره الصحيحة نحو: مكتوب، ومقروء، ومكروه ... غير أنَّه أصلٌ متروك مهمل، وقد خضع لبعض القواعد التصريفية التي أخرجته إلى الاستعمال مغيَّرا، وذلك كالتالي:

مقْوُول— نقل الحركة — مقُوْوْل — حذف الواو الزائدة لالتقاء الساكنين — مقُول.

ومن أمثلة العدول قولنا: "يعد" و"يقف" و"يصل"... وأصل وضع هذه الأفعال هو "يوْعِد ويوقِف ويوصل"، حُذفت واوها للثقل.

---

[1] - ينظر: سيبويه، الكتاب، 291/1.

[2] - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 85، 620/2.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي
الكلية

إنَّ معرفة أصل وضع الكلمة تنبني على معرفة أصلين آخرين: هما **أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة**، وطريقة استخراج أصل الوضع تتحقق بالقياس على النظائر الصحيحة التي لم تُغيَّر؛ فالأفعال "يعِد ويقف ويصل" استُخرجت أصولُها بحملها على الأفعال التي لم يقع فيها حذف، وكانت على وزن "يفعِل" وهو **أصل الصيغة**، نحو: "يكسِر" و"يجلس" "ويضرِب" و"يقذِف" و"يعدِل"، ثم بالنظر إلى **أصل اشتقاق** الكلمات، أي الجذر الذي أُخذت منه وهو "وعَد" و"وقَف" و"وصَل"، وهنا تحصل علاقة تقاطع بين أصل الاشتقاق (فاء الكلمة وعينها ولامها) وبين أصل الصيغة[1]، أي الوزن الأصلي وهو "يفعِل"، وينتج عن هذا التقاطع أصل الوضع وهو "يَوْعِد" و"يوْقِف" و"يوْصِل".

ثانيا - العدول عن أصل الوضع في الجملة:

العدول في مستوى الجملة قد يكون عن أصل وضع متروك غير مستعمل كما ذكرنا في أمثلة "زيد في الدار" و"كاد زيدٌ يقوم"... فهذه أصول مهملة في الاستعمال قدَّرها النحاة لتتفق مع القواعد المطردة، وقد عقد سيبويه بابا في **"إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه"**، كقولهم في التحذير: "إياك"، كأنهم قالوا: "إيَّاك باعِد" أو "إياك اتقِّ" ونحو ذلك، وكقول القائل: "إيَّاك والأسد"، كأنه قال: "إيَّاك فاتقِيَّن الأسد"، وحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، فصارت "إيَّاك" بدلا من الفعل[2]، وإظهار الفعل هو أصل الوضع، ولكنه مهمل في الاستعمال مقدَّر في القياس.

وقد يكون العدول عن أصل وضع مستعمل، فينتج لنا تركيبان كلاهما مستعمل: الأول أصل والآخر فرع، وهذا عدول عن أصل قاعدة مستعملة، وأصل وضع الجملة العربية هو «المسند والمسند إليه، فأمَّا في الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند، وأمَّا في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند ... هذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية، ويضاف إليه ما يلي:

الأصل الذكر، فإذا عُدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف..

الأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

---

[1] - تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص116.

[2] - ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/273-274.

الأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التقدير والتأخير»[1].

والأصل الإفراد، فإذا عُدل عنه إلى جملة أو شبه جملة، فإنه يقدَّر بمفرد.

والأصل عدم الزيادة، فإن زِيد لفظٌ كحروف الجرّ زائدة مثلا، وجب التقدير من غير زيادة.

والعدول في المستوى التركيبي يحدث وفق عمليات تحويلية تخضع لقواعد، وأهمها:

1- الحذف: الحذف هو أن توقع حركة من حرف، أو حرفا من كلمة، أو توقع كلمة من الجملة، أو جملة من الكلام، وكلُّ ذلك عن دليل[2]، كحذف المبتدأ والخبر، وكحذف في الفعل نحو قولنا: "الصلاةَ الصلاةَ"، أي: الزم الصلاة.

2- التقديم والتأخير: وهو عدول عن الرتبة الأصلية، فالأصل في الجملة الفعلية مثلا أن يكون ترتيبها (فعل + فاعل+ مفعول به)، ولكن قد يتقدم المفعول على الفعل أو الفاعل.

3- الزيادة: الزيادة بمعنى الإلغاء أو الحشو، وسمي اللفظ زائدا؛ لأنه لا يضيف معنى آخر للكلام، فمتى أُسقِط من الكلام لم يتغيَّر المعنى الأصلي، وإنما يؤتى باللفظ الزائد لسببين: الأول تأكيد المعنى وتقويته، والثاني: تزيين اللفظ، لكونه يصير بالزيادة أفصح[3].

وذلك كزيادة حروف الجر، نحو: (ما جاء من أحدٍ) أي ما جاء أحدٌ، و(ما رأيت من أحدٍ) أي ما رأيت أحداً، وكقوله تعالى: ﴿**وكَفَى باللهِ حَسيبَا**﴾ أي وكفى اللهُ حسيبا.

4 - الاستبدال في الموضع[4]: الاستبدال هو أن يحلَّ عنصرٌ لغوي محلَّ عنصر آخر، ويمكن أن نجمل أصناف الاستبدال في الموضع فيما يلي:

√استبدال اسم ظاهر باسم مضمر (الضمير)، نحو: "أنت مجتهد"، والأصل في الكلام الإظهار.

√ استبدال اسم ظاهر معرب بجملة، نحو: "زيد يقوم"، والأصل الإفراد، أي "زيدٌ قائم".

---

[1] - تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص 121.

[2] - ابن جني: الخصائص، 360/2.

[3] - ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط/ دت، 456/1.

[4] - ينظر: مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 134.

√ استبدال اسم ظاهر بشبه جملة، كشبه الجملة الواقعة خبرا، نحو: "زيدٌ في الدار"، أو شبه الجملة الواقعة حالا، كقوله تعالى: ﴿**فخرجَ عَلى قَومِهِ في زِينَتِهِ**﴾ [القصص:79]، أي: متزيّنًا.

3- أصل الباب:

في كل باب من أبواب النحو أدوات، تُقسَّم بحسب توسُعها وتصرُّفها إلى أصول وفروع، ويطلق على "أصل الباب" مصطلح آخر هو "**أمُّ الباب**"، وهي: «الأدوات التي تتصدَّر أبوابَها، ويكون لها من الخصائص، كسِعة التصرف وكثرة الاستعمال في المعنى أو في العمل أو في كليهما معا، ما لا يكون لسائر أخواتها»[1].

ومن أمثلة أصل الباب:

√ "إنْ" الشرطية التي هي أصل باب الجزاء، وباقي أدوات الشرط فروعٌ عنها[2].

√ همزة الاستفهام أصل باب الاستفهام؛ لأنها أقوى معنى وأكثر تصرفا من فرعيها "هل" و"أم"[3].

√ "كان" الناقصة أصل باب النواسخ الفعلية، ولذلك قيل "كان وأخواتها".

√ "إنَّ" الداخلة على المبتدأ والخبر أصلُ باب النواسخ الحرفية، وأخواتها "لكنَّ ولعلَّ وكأنَّ وليت" فروعٌ عنها.

√ "إلا" أصل باب الاستثناء، وباقي الأدوات فروع عنها[4]، كعَدا وخلا.

√ "أنْ" الناصبة للفعل المضارع أصل الباب، وباقي حروف النصب فرع عنها، وهي "لن" و"كي" و"إذن"[5]، فهي تعمل ظاهرة ومضمرة.

والتفريع في هذا الموضع لا يرتكز على عملية تحويلية كما رأينا في العدول عن أصل الوضع وأصل القاعدة، وإنما هو تفريع معنوي غير لفظي، وتبعية الفروع للأصل تبعيةٌ معنوية، فالفروع

---

[1] - محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، 300/2.

[2] - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 616/2.

[3] - ينظر: موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، دط، دت، 151/8، وينظر: سيبويه، الكتاب، 99/1.

[4] - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 77/2.

[5] - المصدر نفسه، 15/7.

ليست مأخوذة من لفظ الأصل، فأدوات الجزاء مثلا تشترك كلُّها في مجرى واحد وهو معنى الشرط، غير أنَّ "إنْ" التي هي أصل الباب باقية على الشرط لا تخرج عليه، في حين أنَّ أسماء الشرط (متى – أين- كيف ...) المحمولة عليها قد تخرج إلى مجرى آخر هو الاستفهام، وبذلك فإنَّ أمَّ الباب قد حافظت على ثبوتها واستمرارية مجراها بخلاف أخواتها[1]، وكذلك باقي أمَّهات الأبواب، ككان وأخواتها وإلا في الاستثناء وأخواتها؛ فإنَّ الجامع بينها هو المعنى، والفارق بينها هو التوسُّع في التصرُّف الذي يكون في الأصول أكثر.

4 – أصل الاستحقاق:

والمراد به الحكمُ الذي يستحقه اللفظ بنفسه، من غير أن يكون محمولا على غيره، وذلك كاستحقاق الاسم للإعراب، وأمَّا الفعل المضارع فمحمول عليه، واستحقاق الفعل والحروف للبناء، واستحقاق الفعل للعمل، وباقي الأسماء المشتقة محمولة عليه في العمل[2].

[1] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 144-145.

[2] - ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1، 2001م، ص79-84.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

المحاضرة 14: العوامل اللفظية والمعنوية / القرائن

أولا: العوامل اللفظية والمعنوية:

من الأصول المنهجية المهمة التي قامت عليها الدراسة النحوية وشغلت جزءا كبيرا من

- تفكير النحاة نظريةُ العوامل النحوية، وهي التي مكَّنت النحاة من اكتشاف النظام الداخلي للجملة العربية، واستخراج القوانين التي تحكم ظاهرة الإعراب.

1 – أركان نظرية العامل:

عند الحديث عن نظرية العامل لابدَّ من الوقوف عند ثلاثة أركان أساسية وهي العامل والمعمول والعلامة الإعرابية، وهي الأثر الذي يتركه العامل، ويرى مخلوف بن لعلام أنَّ الصواب أنَّ نسمي النظرية بنظرية العمل؛ لأنَّ العامل أحدُ أركانها، ولكن سرى في عُرف اللغويين تسميتها بنظرية العامل.[1]

1 _ 1_ الركن الأول- العامل:

العامل لغة: جاء في معجم لسان العرب: "العامِل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال[2]، والعامل في اللغة هو الفاعل والمؤثر.

العامل اصطلاحا:

عرفه ابن الحاجب بقوله: «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى»[3]. ومعنى قوله أنَّ العامل: لفظيا كان أو معنويا هو ما به يحصل ويتحقق معنى من المعاني التي تعتور الكلمات المعربَة المقتضية للإعراب، ففي مثل: (جاءني زيدٌ)، جاء: عامل؛ إذ به حصل معنى الفاعلية في (زيد)، فجعل الرفع علامة لها، وفى (رأيت زيداً)، رأيت: عامل؛ إذ به حصل معنى المفعولية في (زيد) فجعل النصب

---

[1] - ينظر: مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 249.

[2] - ابن منظور، لسان العرب، مادة (عمل).

[3] - رضي الدين الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996م، 72/1.

علامة لها، وفي (مررت بزيد)، الباء: عامل؛ فَبِه حصل معنى الإضافة في (زيد)، فجعل الجر علامة لها[1].

وعرَّفه البركوي بقوله: «هو ما أوجب بواسطة كونِ آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من الإعراب، والمراد بالواسطة مقتضى الإعراب، وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها، فإنها أمور خفيّة تستدعي علائمَ ظاهرة لتُعرف، مثلا إذا قلنا: "ضرب زيدٌ غلامَ عمرو"، فضرب أوجب كونَ آخر زيد مضموما، وآخرِ غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية على زيد، والمفعولية على غلام، بسبب تعلق ضَرب بهما، وأوجب "غلام" أيضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الإضافة عليه، أي: كونه منسوبا إليه الغلام»[2].

وهذا التعريف أقرب إلى تعريف ابن الحاجب؛ لأنَّه دلَّ على أن العامل يقتضي معموله معنى فيقتضيه لفظا، وذلك الاقتضاء اللفظي هو الإعراب الذي يدل على المعاني التي تعتور الأسماء كالفاعلية والمفعولية والإضافة والحال والتمييز وغيرها من المعاني.

❖ أقسام العامل:

تقسَّم العوامل إلى قسمين وهما:

1- العامل اللفظي: وهو ما يكون للسان فيه حظ[3]، أي هو العامل الملفوظ به أو المنطوق، والعوامل اللفظية بحسب نوع الكلم ثلاثة:

- الأفعال: وهي أقوى العوامل، ومحلُّ عملِ الفعل الاسمُ، فإذا كان تاما فإنه يعمل في (الفاعل ونائبه والمفاعيل، والحال..)، وإذا كان من النواسخ (كان وأخواتها) فمحل عمله المبتدأ والخبر.

- الحروف: وهي أضعف من الأفعال؛ لأنها تعمل أحيانا وتهمل أحيانا، فلا تعمل شيئا، وهذه الحروف تنقسم إلى:

---

[1] - نور الدين بن أحمد الجامي، الفوائد الضيائية (شرح الجامي على الكافية)، مكتبة المدينة، كراتشي- باكستان، ط1، 1435هـ/2014م، ص 44-45.

[2] - زين الدين البركوي، إظهار الأسرار في النحو، تح: أنور بن أبي بكر الداغستاني، دار المنهاج، جدة، ط1، 1430هـ/2009م، ص50.

[3] - المرجع نفسه، ص52.

√ حروف مختصة بالدخول على الأسماء، وهى حروف الجر أصلية أو زائدة، والنواسخ الحرفية (إنَّ وأخواتها).

√ حروف مختصة بالدخول على الأفعال، وهي التي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه (أنْ- لن- لكي- إذن) أو تجزمه، والجوازم منها ما يعمل في فعل واحد (لا الناهية- لام الأمر)، ومنها ما يعمل في فعلين (إن الشرطية).

√ حروف غير مختصة فتدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال تارة أخرى، ك(ما) الحجازية التي تعمل عمل (ليس)، فتارة تدخل على الاسم فتنصبه وترفع الخبر، وتارة تدخل على الفعل فلا تعمل فيه.

- **الأسماء:** وهي أضعف من الأفعال؛ لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في مواقع أخرى، وهى:

- الأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول، وهي تعمل عمل الفعل لأنها فرع عنه، ومحمولة عليه.
- ومن الأسماء التي تعمل في الأفعال: "أسماء الشرط" التي تجزم فعلين مضارعين، وهي محمولة على "إنْ" الشرطية.
- ومن الأسماء العاملة أيضا "المضاف"، وهو الذي يجرُّ الاسم بعده[1].

ويمكن تقسيم العامل اللفظي بحسب بساطته وتركيبه إلى عامل مفرد وعامل مركب[2].

العامل المفرد: وهو ما كان مشكلا من كلمة واحدة، كالفعل والحروف.

العامل المركّب: وهو ما تركّب من أكثرَ من كلمة واحدة، بحيث إنه قد يتركب من عامل ومعمول نحو: (علمت زيدا مسافراً)، فاللفظ (علمت) تركب من الفعل (علم) وفاعله التاء، وهما عامل ومعمول وكلاهما عامل ناسخ نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

وتقسَّم العوامل اللفظية أيضا بحسب أصالتها في العمل إلى عوامل أصلية وفرعية[3]:

[1] - زين الدين البركوي، إظهار الأسرار في النحو، ص 77.

[2] - مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 266.

[3] - المرجع نفسه، ص 265.

العامل الأصلي:

هو الذي يعمل بنفسه، من غير أن يكون محمولا على غيره، كالأفعال وحروف الجر.

العامل الفرعي: وهو الذي يعمل حملا على غيره، وأهم العوامل الفرعية:

- الأسماء المشتقة التي هي فرع عن الفعل.
- الحروف المشبهة بالفعل (إنَّ وأخواتها) التي تعمل عمل الفعل؛ لأنها فرع عنه.
- "ما" الحجازية و"لا" النافية للوحدة، فإنهما يعملان عمل ليس، لأنهما شبيهتاها في معنى النفي.

2- العامل المعنوي:

العامل المعنوي هو ما لا يكون للسان فيه حظ، والعوامل المعنوية عند البصريين اثنان:

الأول: عامل الابتداء: أو رافع المبتدأ والخبر، وهو التجرد عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد نحو: زيد قائم[1]، وذلك وفق التمثيل التالي:

العامل	المعمول1	المعمول2
Ø	خالدٌ	منطلقٌ
إنَّ	خالدًا	منطلقٌ
كان	خالدٌ	منطلقًا
ظننت	خالدًا	منطلقًا

[1] - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 66/1.

والثاني: رافع الفعل المضارع، وهو عند البصريين وقوعه بنفسه موقع الاسم[1]. نحو: "زيد يكتب"، فيكتب واقع موقع "كاتب، و"جاء الولد يركض"، فيركض واقع موقع راكضًا.

والعامل المعنوي عند الكوفيين اثنان أيضا:

الأول: رافع الفعل المضارع: وهو التجرد من النواصب والجوازم[2]، ويمكن التمثيل له بالجدول الآتي:

العامل	المعمول
Ø	يخرجُ
لنْ	يخرجَ
لمْ	يخرجْ

والثاني هو النصب على الخلاف، وهو ناصب الظرف الواقع خبرا، نحو: "زيدٌ أمامَك"، ومعناه أنَّ المبتدأ ليس هو الخبرَ في المعنى، وهذا الخلاف ترتَّب عليه نصبُ الظرف[3]، وكذلك ينصب الخلافُ المفعولَ معه، نحو: "استوى الماء والخشبةَ"، ومعنى الخلاف هو عدم إمكانية تكرير الفعل "استوى"، فالماء هو المستوي وليس الخشبة، فلمَّا لم يحسن تكرير الفعل فنقول: "استوى الماء واستوت الخشبة" انتصبت الخشبة على الخلاف[4].

[1] - وهو رأى البصريين ما عدا الأخفش، وذهب أكثر الكوفيين ومعهم الأخفش إلى أنه مرفوع بتجرده من الناصب والجازم، ينظر: سيبويه الكتاب 9/3، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 552/2.

[2] - ينظر: أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، 160/1، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 552/2.

[3] - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 29، 245/1.

[4] - المصدر نفسه، مسألة 30، 248/1.

المجلس العلمي للكلية

3- طبيعة العامل:

تصوُّرُ النحاة للعامل كان محل خلاف بينهم، فهو في نظر أغلب النحاة أمارة وعلامة دالة على مواقع الإعراب، ولكننا نجد في المقابل فريقا من النحاة قد تصوروه على غير حقيقته، فاعتبروه مؤثرا على الحقيقة، كالنار التي تحرق والسكين الذي يقطع.

والمقصود بأن العامل أمارة هو أنَّ تأثيره بالرفع والنصب والجر ليس حقيقيا؛ إذ ليس هو الموجد لتلك الحركات، فالعربي هو الذي يرفع وينصب، والعمل للمتكلم وليس للألفاظ. يقول رضي الدين الإستراباذي: «فالمُوجِد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل ومحلُّها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ... فلهذا سميت الآلات عواملَ»[1].

1 _ 2 _ الركن الثاني- المعمول:

هو ما يؤثر فيه العامل لفظا ومعنى، فيُلحق به أثرا إعرابيا ظاهرا أو مقدرا نحو: "فهم الولدُ الدرسَ" فيتضح لنا أن "الولد" و"الدرس" هما معمولان للفعل "فهم"؛ لأن الفعل يقتضيهما معنى ولفظا، فدل الرفع في المعمول الأول على معنى الفاعلية، والنصب في المعمول الثاني على معنى المفعولية.

وينقسم المعمول إلى قسمين: معمول أصلي ومعمول فرعي[2]:

أولا - المعمول الأصلي:

الأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا ظاهرا معربا متمكِّنا، نحو: "فهم الولدُ الدرسَ"، ولكن قد يقع الفعل المضارع معمولا للنواصب والجوازم، وهو محمول على الاسم لمشابهته إيَّاه.

ثانيا – المعمول الفرعي: قد يحلُّ محلَّ الاسم المفرد الظاهر المعرب شيءٌ آخر فرعٌ عنه، كالاسم المبني نحو: "رأيت ذلك الولد"، فذلك معمول فرعي، والجملة، نحو: "زيد مسافرٌ أبوه"، فجملة "مسافر أبوه" خبر، والأصل في الخبر الإفراد، وكذلك شبه الجملة نحو: "الكتاب في المحفظة".

---

[1] - رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية في النحو، 60/1.

[2] - مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، 267.

1 _ 3 _ الركن الثالث: العلامة الإعرابية:

وهو الأثر الإعرابي المترتب عن اقتران العامل بمعموله، إذ إنَّ دخول العامل على معموله يقتضي منه رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه، وهذه الحركات دلائل على معان اقتضاها العامل كالفاعلية والمفعولية والإضافة والحال، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات الظاهرة، وقد يكون الإعراب بالحذف، كجزم المضارع بحذف حرف العلة، وقد يكون بالحروف، كإعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم.

2 _ الرافضون لنظرية العامل:

من الرافضين لنظرية العامل ابن مضاء القرطبي الذي قال في مقدمة كتابه "الرد على النحاة": «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»[1] وبدأ فيه بهدم نظرية العوامل والمعمولات يبتغي نقضها نقضا، هي وكل ما جرَّت إليه من عوامل لفظية ومعنوية، ومن معمولات مذكورة ومضمرة ومحذوفة، وقد ساق ابن مضاء أدلة على فساد نظرية العامل، وأنها السبب الأساسي في صعوبة النحو العربي، وانطلق في هدم نظرية العامل من مبدأ التيسير والتسهيل، فنظرية العامل تغذي الجدل بين النحويين، وذاك الذي لا طائل من ورائه، حتى وصل به الأمر إلى المطالبة بإسقاط بابي التنازع والاشتغال من النحو العربي.

ويَعتبر ابن مضاء أن ما ذهب إليه النحاة وهو جعلهم العوامل هي المحدثة للرفع والنصب والجر والجزم تصوُّر فاسد وباطل عقلا وشرعا، إذ يقول: «أما القول بأن الألفاظ يحدِث بعضُها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه»[2].

وابن مضاء يرى أنه لا فاعل إلا الله، ثم ينسب العمل إلى المتكلم كما تنسب إليه سائر أفعاله، ويبدو أنَّ دعوة ابن مضاء القرطبي إلى إهمال نظرية العامل قد لقيت استحسانا وقبولا لدى كثير من الدارسين المحدثين، ومنهم دعاة تيسير النحو، الذين رأوا أن فكرة العامل النحوي هي

[1] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 69.

[2] - المصدر نفسه، ص 77-78.

السبب في صعوبة النحو على المتعلمين، لذلك فقد كان تركيزهم منصبًّا على انتهاج سبل جديدة تغنيهم عن نظرية العامل.

ومن هؤلاء **مهدي المخزومي** الذي حاول في كتابه **"في النحو العربي نقد وتوجيه"** أن يحدد معالم نحو جديدة، وذلك بتخليصه من الصعوبات التي تعيق المتعلمين على فهمه، وأول ما دعا إلى إلغائه مسألة العامل النحوي، نظرا لما ينجم عنه من تقديرات متمحلة، وأبواب نحوية أساسها القول بالعامل، وفي هذا الصدد يقول: «...و إذا بطلت فكرة العامل بطل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحّلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام، كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال "ليس" وأخواتها النافيات إعمال أفعال الكينونة، وبحمل "إنَّ" وأخواتها على الفعل في الإعمال نصبا ورفعا، والالتزام بالحدود المنطقية التي تكلفوها في هذا الدرس، وأصرُّوا على تطبيقها على تعريفات الموضوعات النحوية، فأوجبوا على أن تكون جامعة مانعة، إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول اللغة»[1].

وقد كان من هؤلاء الدعاة **إبراهيم مصطفى** في كتابه: "إحياء النحو"، إذ يقول: «فأما الضمة فإنها عَلَمُ الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها عَلَمُ الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في "كتاب محمد" و"كتاب لمحمد"، لا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع، أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام»[2].

ويرى **تمام حسان** أنَّ العلامة الإعرابية ليست سوى قرينة واحدة تعين على تحديد المعنى والوظائف النحوية وأبوابها، فلا قيمة لها بدون تظافر القرائن الأخرى، وهي (قرينة الصيغة، والربط، والأداة، والرتبة، والمطابقة، والتضام)، ولذلك فإنَّ العامل النحوي وكلّ ما أثير حوله من

[1] - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 16.

[2] - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1413هـ/1992م، ص 50.

ضجة لم يكن سوى مبالغة ترتبت عن نظر سطحي، وخضوع لتقليد السلف، وذهب إلى أنَّ القرائن تغنينا عن القول بالعامل النحوي[1]، وقد بالغ إلى حدِّ أن وصف نظرية العامل بأنَّها خرافة[2].

ورفض هؤلاء لنظرية العامل يرجع إلى سببين:

الأول: رغبتهم في تبسيط النحو العربي، فقد أدَّت نظرية العامل إلى تعقيد الكثير من الأبواب النحوية.

والثاني: تأثرهم بالمنهج الوصفي، الذي يرفض التقديرات والتعليلات وما إلى ذلك.

ولكن فات هؤلاء وجوبُ التمييز بين النحو التعليمي المدرسي، وبين النحو العلمي الذي يهدف إلى اكتشاف النظام الباطن للغة في إطار نظرية نحوية علمية[3].

ثانيا: القرائن النحوية:

1 _ تعريف القرينة:

القرينة لغة: القرين الرفيق والمصاحِب، والقرين: الزوج، ومؤنثه قرينة، وهي النفس، والزوجة؛ لأن تقارن زوجها[4].

والقرينة اصطلاحا:

عرَّفها **كوليزار كاكل عزيز** بأنَّها: «ظاهرة لفظية أو معنوية أو حالية، يتوصل من خلالها إلى أمن اللبس الناشئ من تركيب المفردات بعضها مع بعض في سياقات متقاربة لفظا أو معنى، ثم يتمُّ ترجيحُ حكم على آخر بوساطتها»[5].

والقرائن النحوية هي التي تربط بين عناصر التركيب، وتكشف عن المعاني ضمن العلاقات اللغوية والسياقية، وهي نوعان: لفظية ومعنوية.

---

[1] - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، دط، 1994م، ص 207.

[2] - المرجع نفسه، ص 189.

[3] - مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 320-321.

[4] - المعجم الوسيط، مادة (قرن)، ص 731.

[5] - عزيز كوليزار كاكل، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان- الأردن، ط1، 2009م، ص 19.

المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

1_ القرائن اللفظية:

القرائن اللفظية هي عناصر تحليلية تخصُّ بنية التراكيب النحوية، وهي «الصور اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كلِّ جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكتابي»[1].

وتشمل ما يلي[2]:

1-1- قرينة العلامة الإعرابية:

الإعراب هو الإبانة عن المعاني المختلفة بالألفاظ[3]، وإذا كانت المعاني تتحدد بحسب العلامة الإعرابية، فإنَّها بذلك من أهم وأبرز القرائن المعينة على فهم التركيب، ولا أدلَّ على ذلك من قولهم: "ما أحسن زيد"؛ فإنَّ هذا التركيب يحتمل ثلاث دلالات ترتبط بالعلامة الإعرابية، وهي كالتالي:

"ما أحسنَ زيدًا!" بالنصب تفيد معنى التعجب.

"ما أحسنَ زيدٌ" بالرفع تفيد معنى النفي.

"ما أحسنُ" زيدٍ؟" بالجر تفيد معنى الاستفهام.

1 -2- قرينة الرتبة:

قرينة الرتبة هي «النظام الذي تشكِّله الوحدات في سياق أفقي محدد، كأن تتقدم وحدة على وحدة أخرى، أو تتأخر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت»[4]، والرتبة هي موقع الكلمة داخل التركيب النحوي، وهي ما يطلق عليه القدامى بالتقديم والتأخير، والرتبة نوعان[5]:

رتبة محفوظة: وهي الموضع الثابت الذي تحتله الكلمة، ولا يجوز الإخلال به، وهو التقديم الواجب أو التأخير الواجب.

ورتبة غير محفوظة: وهي الرتبة التي يجوز أن تتغير، بحيث تتقدم الكلمة وتتأخر بحسب الداعي النحوي أو البلاغي.

---

[1] - المرجع السابق، ص 92.

[2] - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205 وما بعدها.

[3] - ابن جني، الخصائص، 35/1.

[4] - عزيز كوليزار كاكل، القرينة في اللغة العربية، ص 98.

[5] - المرجع نفسه، ص 105-106.

المجلس العلمي للكلية

1-3- قرينة الصيغة:

الصيغة هي الميزان أو القالب الذي تُصاغ فيه الكلمات، وهي من مباحث علم الصرف، وللصيغة أهمية بالغة في تحديد معاني التركيب، ذلك أنَّ لكل صيغة معنى يُستخلص منها، فللفعل أبنية ترتبط بدلالات معينة، وكذلك للأسماء أبنية مختلفة ترتبط كل واحدة بدلالة خاصة.

1-4- قرينة المطابقة:

ويقصد بقرينة المطابقة إيجاد تجانس بين الضمائم النحوية، من حيث العلامة الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعيين، وهذه العناصر تُسهم في ارتباط عناصر التركيب حتى تحصل المطابقة التامة، ومن دونها تتفكك العُرى وتصبح الكلمات المتراصَّة منعزلة عن بعضها، ويصبح المعنى عسير المنال[1]، وهي:

- المطابقة في العلامة الإعرابية: أي التطابق في العلامة الإعرابية بين العنصرين المتعاطفين.
- المطابقة في العدد من حيث الإفراد والتثنية والجمع.
- المطابقة في الشخص ويبرز ذلك في التعبير بضمائر الغائب والمتكلم والمخاطب.
- المطابقة في النوع: من حيث التأنيث والتذكير.
- المطابقة في التعيين: من حيث التنكير والتعريف.

1-5- قرينة الربط:

تعدُّ قرينة الربط من أكثر القرائن التي يُعتمد عليها في تحليل التركيب النحو؛ إذ يشتمل السياق النحوي على عناصر تربط بين أجزاء الجمل، فتجعلها متماسكة ومتسقة، والربط نوعان[2]:

√ **الربط المعنوي:** ويتمثل في العلاقات الإسنادية.

√ **والربط اللفظي:** ويتحقق بأدوات الربط وهي: عوْد الضمير، واسم الإشارة، وإعادة اللفظ، وحروف العطف، والاسم الموصول، ودخول أحد المترابطين في عموم الآخر.

---

[1] - ينظر: عزيز كوليزار كاكل، القرينة في اللغة العربية، ص80-83.

[2] - المرجع نفسه، ص 114-120.

الربط بعود الضمير: نحو: جاءني الذي أكرمته.

الربط باسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿ولِباسُ التقوى **ذلك** خيرٌ﴾ [الأعراف:26].

الربط بإعادة اللفظ، كقوله تعالى: ﴿**الحَاقَّةُ ۞ مَا الحَاقَّة**﴾.

الربط بدخول أحد المترابطين في عموم الآخر، نحو: "زيدٌ نعم الرجل"، فدخل زيد في عموم جنس الرجال.

1-6- قرينة التضام:

التضامُّ في اللغة مأخوذ من الضم، أي ضمُّ الشيء إلى الشيء، وقرينة التضام هي «الترابط الأفقي الطبيعي ما بين الكلمات، أو رفقة الكلمة أو جيرتها لكلمات أخرى في السياق الطبيعي»[1]، وهو العلاقة التي تربط الكلمات داخل التركيب، بحيث تستلزم كلمةٌ كلمةً أخرى، أي كعلاقة الإسناد في الجملة الفعلية، فكل فعل يستدعي فاعلا، وعلاقة الإسناد في الجملة الاسمية، حيث يستدعي المبتدأ خبرا، وكتعلق حروف الجر مثلا بالفعل أو ما يشبهه.

ويفرق تمام حسان بين نوعين من التضام:

الأول هو التوارُد: وهو الطرق الممكنة في رصف الجملة تقديما وتأخيرا، وفصلا ووصلا...

الثاني هو التلازم: وهو استلزام عنصرٍ داخل الجملة لعنصر آخر، كالتلازم بين حروف الجر ومجرورها، والتلازم بين النواصب والجوازم وفعل المضارع وغير ذلك[2].

1-7- قرينة الأداة:

قرينة لفظية تستخدم في التعليق بين الأجزاء المختلفة في الجملة، فكلُّ جملة في العربية تتكلُّ في تعليق أجزائها على الأداة، والأدوات في العربية كثيرة، فمنها: الأدوات الناسخة للمبتدأ والخبر، وأدوات النفي، والتوكيد، والاستفهام، والنهي، والتمني، والترجي، والقسم، والتعجب

[1] - نادية رمضان النجار، التضام والتعاقب في الفكر النحوي، مجلة علوم اللغة، القاهرة، 1420هـ/2000م، مج3، ع 4، ص105.

[2] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 216-217.

والنداء، والاستثناء، والمعية، والتنفيس (السين وسوف) ... وهذا التعدد في الأدوات يجعل قرينة الأداة بالغة الأهمية[1].

وهذه الأدوات تؤدي معانٍ وظيفية داخل الجملة وهي التعليق بين العناصر كما سبق الذكر، غير أنَّ لكل أداة وظيفة نحوية خاصة به.

2- القرائن المعنوية[2]:

القرائن المعنوية هي علاقات سياقية تدرك بالعقل وأحيانا تتظافر مع القرائن اللفظية للوصول إلى المعنى النحوي؛ وتتمثل في أربعة قرائن كبرى هي: (الإسناد – التخصيص- النسبة- التبعية)، وهي:

2-1- قرينة الإسناد:

الإسناد هو القانون الوضعي الذي تقوم عليه الجملة العربية، وهو «العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أنَّ الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل، ويصل المعرب إلى قراره أنَّ ذلك كذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين»[3].

2-2- قرينة التخصيص:

قرينة معنوية تخرج الإسناد من عمومه فتخصِّصه، وهو «علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند، وبين طائفة من المنصوبات وتشمل (المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز»[4]، والتخصيص قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن أخرى منها: قرينة التعدية، وهي التي تدل على المفعول به، وقرينة الغائية التي تدل على المفعول لأجله والمضارع بعد لام التعليل، وقرينة المعية الدالة على المفعول معه والمضارع بعد واو المعية، وقرينة الظرفية الدالة

[1] - المرجع السابق، ص 224-225.

[2] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191-204.

[3] - المرجع نفسه، ص 191-192.

[4] - عزيز كوليزار كاكل، القرينة في اللغة العربية، ص 147.

على المفعول فيه، وقرينة التفسير الدالة على التمييز، وقرينة التحديد والتوكيد الدالة على المفعول المطلق، وقرينة الإخراج الدالة على الاستثناء[1].

2-3- قرينة التبعية:

وهي قرينة معنوية عامة يستعان بها لفهم علاقة التابع بالمتبوع، ويندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والبدل[2].

2-4- قرينة النسبة:

قرينة معنوية كبرى تتضمن معنى الإلحاق والتعليق، وتتفرع عنها قرائن معنوية صغرى، وتتمثل في[3]:

حروف الجر: أي إيجاد علاقة نسبية بين الاسم المجرور وبين معنى الحدث.

الإضافة: وهي العلاقة القائمة بين المتضايفين (المضاف والمضاف إليه)، حيث ينسب الأول إلى الثاني فيكونان بمثابة الكلمة الواحدة.

ونظرية القرائن التي دعا إليها تمام حسان هي في الحقيقة دعوة إلى إلغاء نظرية العامل، واستبدالها بالقرائن اللفظية والمعنوية، ولا يختلف اثنان في أنَّ القرينة من أهم الوسائل التي انتهجها النحاة والبلاغيون أيضا في فهم التراكيب النحوية، لكنها لا تغني عن نظرية العامل.

[1] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

[2] - المرجع نفسه، ص 204.

[3] - المرجع نفسه، ص 201- 204.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة الكتب:

1 _ إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مكتبة العاني، بغداد، دط، 1386ه/1966م.

2 _ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط6، 1978.

3 _ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1413ه/1992م.

4 _ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، دون بلد، ط1، 1399ه/1979م.

5 _ ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1406ه/1986م.

6 _ أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه/1988م.

7 _ أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء _الأردن، ط3، 1985.

8 _ أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت.

9 _ أبو البركات بن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، دون تاريخ.

10 _ أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، دون بلد، ط4، 1380ه/1961م.

11 _ أبو البركات بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، دون تاريخ.

12 _ أبو الحسن بن خروف الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دط، 1418ه.

13 _ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دون معلومات.

14 _ أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف شرح التصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1954م.

15 _ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399ه/1979م.

16 _ أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: محمود مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط2، 1977م.

17 _ أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417ه/1996م.

18 _ أبو حامد محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413ه/1993م.

19 _ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، دط، دون تاريخ.

20 _ أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1403ه/1983م.

أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423ه/2002م.

21 _ أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – دار المنارة، بيروت، ط1، 1407ه/1987م.

22 _ أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تح: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1982م.

23 _ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

24 _ أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418ه/1997م.

25 _ أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، دط، 1399ه/1979م.

26 _ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994م.

27 _ تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420ه/2000م.

28 _ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، دط، 1994م.

29 _ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

30 _ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس- مصر، دط، 1426ه/2006م.

31 _ جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط/ دت.

32 _ جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد النجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، دون تاريخ.

33 _ جمال الدين بن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، دط، دون تاريخ.

34 _ جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دون تاريخ.

35 _ الحافظ بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دون تاريخ.

36 _ حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2000م.

37 _ حسن خميس سعيد الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1، 2001م.

38 _ الحسين بن موسى الدينوري، ثمار الصناعة، تح: محمد بن خالد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دط، 1411ه/1990م.

39 _ حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1999م.

40 _ خالد رمضان حسن، معجم أصول الفقه، دار الروضة، مصر، دط، دون تاريخ.

41 _ خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409ه/1989م.

42 _ رضي الدين الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996م.

43 _ زين الدين البركوي، إظهار الأسرار في النحو، تح: أنور بن أبي بكر الداغستاني، دار المنهاج، جدة، ط1، 1430ه/2009م.

44 _ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، دط، 1414ه/1994م.

45 _ سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1، 1997م.

46 _ سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/1988م.

47 _ الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1985م.

48 _ عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، دط، 1966م.

49 _ عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحويين، تح: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1406ه/1986م.

50 _ عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م.

51 _ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007م.

52 _ عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م.

53 _ عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط4، 1414ه/1993م.

54 _ عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، دون ناشر، القاهرة، دط، 1967م.

55 _ عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، دط، 1982م.

56 _ عبد المجيد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1399ه/1979م.

57 _ عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، ومعه شرح عبد الله بن صالح الفوزان، دار الفضيلة، القصيم، ط1، 1422ه/2001م.

58 _ عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، شباب الأزهر، ط8، دت.

59 _ عزيز كوليزار كاكل، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان- الأردن، ط1، 2009م.

60 _ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

61 _ علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، دط، دت.

62 _ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2019.

63 _ علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، دار الصيمعي، الرياض، ط1، 1424ه/2003م.

64 _ علي عبد الرازق، الإجماع في الشريعة الإسلامية، دار الفكري، دون معلومات.

65 _ كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986م.

66 _ مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981م.

67 _ مالك بن أنس، الموطَّأ، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 1406ه/1985م.

68 _ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425ه / 2004م.

69 _ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، دط، 1353ه.

70 _ محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، دار النوادر، دمشق- بيروت، ط1، 1431ه/2010م.

71 _ محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1425ه/2004م.

72 _ محمد بن الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تح: علي حسن البواب، دار العلوم، الرياض، دط، 1403ه.

73 _ محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، ط2، 1423ه/2002م.

المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

74 _ محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة، 2001م.

75 _ محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، دار ابن الجوزي، الرياض، دط، 1426هـ.

76 _ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1415هـ/1995م.

77 _ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995.

78 _ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، ط2، 2011م.

79 _ محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، دط، دون تاريخ.

80 _ محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، دط، دون تاريخ.

81 _ محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

82 _ محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1410هـ/1989م.

83 _ محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، دون بلد، ط3، 1988م.

84 _ محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م.

85 _ محمود حامد عثمان، القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، دار الزاحم، الرياض، ط1، 1423هـ/2003م.

86 _ مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، 2012م.

87 _ مصطفى سعيد الخن، أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره، دار الكلم الطيب، دمشق- دمشق، ط1، 1420ه/2000م.

88 _ منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، القصيم-السعودية، ط1، 1434ه/2013م.

89 _ منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1405ه/1985م.

90 _ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406ه/1986م.

91 _ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، ط2، 1377ه/1958م.

92 _ موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، دط، دت.

93 _ نور الدين بن أحمد الجامي، الفوائد الضيائية (شرح الجامي على الكافية)، مكتبة المدينة، كراتشي- باكستان، ط1، 1435ه/2014م.

94 _ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

95 _ يعقوب بن عبد الوهاب الياحسين، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1422ه/2001م.

ثانيا - قائمة المجلات والدوريات:

96- نادية رمضان النجار، التضام والتعاقب في الفكر النحوي، مجلة علوم اللغة، القاهرة، 1420ه/2000م، مج3، ع 4، ص105.

ثالثا- قائمة المداخلات:

97- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، مقال ألقاه في مؤتمر منظمة اليونسكو بتاريخ 8-11/ أفريل/ 1987م، الرباط.